جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
الدراسات العليا

# أهمية الاستثمار في الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار

رسالة تقدم بها

أحمد جاسم محمد

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل

درجة

الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

نبيل جعفر عبدالرضا المرسومي

١٤٤٣ هـ

٢٠٢٢ م

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى ۝٦ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ۝٧ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى ۝٨

صدق الله العلي العظيم

سورة العلق(١-٨)

## أقرار الأستاذ المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **(أهمية الاستثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار) للطالب ( أحمد جاسم محمد )** قد جرى تحت إشرافي في قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، لذا نوصي بمناقشتها.

**التوقيع :**

**المشرف: نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي**

**المرتبة العلمية: أستاذ دكتور**

**التاريخ : / / ٢٠٢٢**

## توصية رئيس قسم الاقتصاد

**بناءً على توصية الأستاذ المشرف ارشح هذه الرسالة للمناقشة**

**التوقيع :**

**الاسم: سامي عبيد محمد التميمي**

**المرتبة العلمية: أستاذ دكتور**

**التاريخ : / / ٢٠٢٢**

## إقرار الخـبيــر اللــغــوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ **(أهمية الاستثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار)** التي تقدم بها الطالب ( أحمد جاسم محمد ) قد أنيطت بي مهمة تقويمها لغوياً واعتقد أنها مستوفية شروط السلامة اللغوية.

**التوقيع :**

**المقوم اللغوي : أ. د. صباح عبدالكريم مهدي**

**جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد**

**التاريخ: / / ٢٠٢٢**

**الاهداء**

**إلى**

**روح المرحوم ابي وإلى جنة الله في ارضه امي**

**وإلى الشهيد اخي اسعد**

**وإلى التي كانت ومازالت سنداً لي المرشدة التربوية الست نادية السلمان**

**وإلى اخي واخواتي جميعاً**

**وابنائي**

**وإلى كل من يهمه امري**

# شكر وتقدير

لا نملك بين ايدينا في الوقت الحاضر سوى الحروف المكونة للشكر والتقدير التي نقدمها الى أساتذتنا الذين كان لهم الفضل علينا في صقل شخصيتنا العلمية.

واخص منهم بالذكر استاذي والمشرف على رسالتي أ. د. نبيل المرسومي الذي أجهد نفسه في الاشراف من خلال المتابعة والتقويم الدقيق. كما اتقدم بالشكر الى السيد عميد الكلية أ. د. عبد الحسين الشبلي واستاذي ورئيس القسم أ. د. سامي عبيد التميمي على رعايتهم لطلبة الدراسات العليا. والى جميع اساتذتي والى اعضاء اللجنة في المناقشة الاولية د. حسين علي هاشم و د. مازن اللذين بذلوا جهدا في القراءة وتقويم الرسالة كما اتقدم بالشكر الى رئيس واعضاء اللجنة في المناقشة الرئيسة على تحملهم عناء المناقشة. والشكر موصول الى استاذي المقوم اللغوي، أ. د. صباح عبد الكريم الباهلي. على تقويمه الرسالة لغوياً.

واتقدم بالشكر الخاص الى جناب ا. د. يحيى حمود البوعلي على تقديم المساعدة الكبيرة من خلال النصح والمشورة والتوجيه فله مني خالص التقدير.

كما لا ننسى موظفي المكتبة في كلية الادارة والاقتصاد بالشكر والتقدير على تسهيل مهمة المصادر والى سكرتارية القسم الاخت ست سهام ناصر على ترجمة الملخص.

والشكر والتقدير الى ست حياة عبد الكريم على تنسيق وتنظيم الرسالة.

والى زملائي في مرحلة الماجستير واخص منهم الاستاذ مطلك ورائد وصالح وآيات على تقديمهم المساعدة في المصادر ودعمهم المعنوي المتواصل.

| المحتويات | |
|---|---|
| الموضوع | رقم الصفحة |
| الآية القرآنية | أ |
| الاهداء | ث |
| الشكر والتقدير | ج |
| قائمة المحتويات | ح–د |
| قائمة الجداول | ذ |
| الملاحق | ر |
| المقدمة | ١–٤ |
| الدراسات السابقة | ٥–١١ |
| **الفصل الأول: الحقول النفطية المشتركة المفاهيم والأبعاد والتجارب** | **١٤ – ٥٤** |
| المبحث الأول : مفهوم الحقول المشتركة وانواعها وابعادها | ١٤–٢٩ |
| أولاً: مفهوم الحقول المشتركة | ١٤–١٨ |
| ثانياً: أنواع الحقول النفطية المشتركة | ١٨–١٩ |
| ثالثا: خصائص ومميزات الحقول المشتركة | ١٩ |
| رابعاً: الإشكاليات المتعلقة بالحقول المشتركة | ٢٠–٢١ |
| خامساً: الأبعاد القانونية للحقول المشتركة | ٢١–٢٩ |
| المبحث الثاني: تجارب دولية لاستثمار الحقول النفطية والغازية المشتركة | ٣٠–٥٤ |
| أولا: الحقول المشتركة بين السعودية والبحرين | ٣٠–٣١ |
| ثانياً: الحقول المشتركة بين الكويت والسعودية | ٣١–٣٦ |
| ثالثاً: الحقول المشتركة بين النرويج وبريطانيا | ٣٧–٤٠ |
| رابعاً: الحقول المشتركة بين كوريا الجنوبية واليابان في بحر الصين | ٤٠–٤١ |
| خامساً: الحقول المشتركة بين استراليا وجمهورية تيمور | ٤١–٤٣ |
| سادساً : الحقول المشتركة بين غينيا بيساو– السنغال | ٤٣–٤٥ |
| سابعاً: الحقول المشتركة بين نيجيريا وساو تومي وبرينسيبي | ٤٥–٤٧ |
| ثامناً: الحقول النفطية المشتركة في بحر قزوين | ٤٧–٥٤ |
| **الفصل الثاني: انماط الاستثمار الحالية في صناعة استخراج النفط في العراق** | **٥٦–١١٩** |
| المبحث الأول : عقود المشاركة في الإنتاج | ٥٧–٧٣ |
| أولاً: مفهوم عقود المشاركة وبنودها | ٥٧–٥٨ |

| | |
|---|---|
| ثانياً: عقود المشاركة في العراق | ٥٩-٦١ |
| ثالثاً: الحقول والتراكيب التي عرضها اقليم كردستان للاستثمار الأجنبي | ٦١-٦٥ |
| رابعاً: الملامح الرئيسة لبنود عقود مشاركة الانتاج في اقليم كردستان | ٦٥-٦٨ |
| خامساً: اجراءات وزارة النفط اتجاه هذه العقود | ٦٨ |
| سادساً: الجوانب الإيجابية لعقود كردستان | ٦٩-٧٠ |
| سابعاً : الجوانب السلبية لعقود كردستان | ٧٠-٧٤ |
| المبحث الثاني: عقود التراخيص النفطية | ٧٤-١٠٢ |
| اولاً : المفهوم الاصطلاحي لعقود التراخيص | ٧٥ |
| ثانياً: الاركان الاساسية في عقود الخدمة | ٧٦-٧٧ |
| ثالثاً: الاطار العام لجولات التراخيص الأربع | ٧٧ -٧٨ |
| رابعاً: جولة التراخيص الأولى | ٧٨-٨٤ |
| خامساً: جولة التراخيص الثانية | ٨٤-٩١ |
| سادساً: جولة التراخيص الثالثة | ٩١- ٩٣ |
| سابعاً: جولة التراخيص الرابعة | ٩٣- ٩٧ |
| ثامناً: تقييم جولات التراخيص الأربعة | ٩٧- ١٠٢ |
| المبحث الثالث :الاستثمار الوطني في حقول الجهد الوطني | ١٠٣- ١١٩ |
| أولاً: حقول الجهد الوطني التابعة إلى شركة نفط البصرة | ١٠٥- ١٠٩ |
| ثانياً: حقول الجهد الوطني النفطية والغازية التابعة إلى شركة نفط ذي قار | ١٠٩-١١٠ |
| ثالثاً : حقول الجهد الوطني النفطية التابعة إلى شركة نفط ميسان | ١١١- ١١٢ |
| رابعاً: حقول الجهد الوطني التابعة إلى شركة نفط الوسط | ١١٢- ١١٣ |
| خامساً: : حقول الجهد الوطني التابعة إلى شركة نفط الشمال | ١١٣-١١٧ |
| سادساً: انتاج النفط الخام في حقول الجهد الوطني | ١١٧-١١٩ |
| **الفصل الثالث: الاهمية الاقتصادية للحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار** | **١٢٠-١٧٤** |
| المبحث الأول : الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار | ١٢٣-١٣٤ |
| اولاً: الحقول والتراكيب الجيولوجية بين العراق وإيران | ١٢٣- ١٣٠ |
| ثانياً: الحقول والتراكيب الجيولوجية المشتركة بين العراق ودولة الكويت | ١٣١-١٣٤ |
| المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لجولة التراخيص الخامسة النفطية | ١٣٥-١٥٧ |
| أولاً: نبذة عن جولة التراخيص الخامسة | ١٣٥-١٣٦ |
| ثانياً: اهداف جولة التراخيص الخامسة | ١٣٦ |

| | |
|---|---|
| ثالثاً: الحقول والرقع الاستكشافية المعروضة في جولة التراخيص الخامسة حسب موقعها | ١٣٧- ١٣٩ |
| رابعاً: الشركات المتنافسة في جولة التراخيص الخامسة | ١٣٩-١٤٥ |
| خامساً: النموذج التجاري للعقود في الجولة الخامسة | ١٤٦-١٤٧ |
| سادساً: التكاليف والإيرادات المتوقعة لعقود الجولة الخامسة | ١٤٧-١٥٠ |
| سابعاً: تحليل وتقييم جولة التراخيص الخامسة | ١٥١-١٥٧ |
| المبحث الثالث: عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها | ١٥٨-١٧٤ |
| أولاً: عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار | ١٥٨- ١٦٨ |
| ثانياً: سبل تعزيز الاستثمارات في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار | ١٦٩-١٧٤ |
| **الاستنتاجات والتوصيات والمصادر والملاحق** | |
| الاستنتاجات | ١٧٥-١٧٨ |
| التوصيات | ١٧٩-١٨١ |
| المصادر | ١٨٢- ١٩٦ |

| قائمة الجداول | | |
|---|---|---|
| ت | اسم الجداول | رقم الصفحة |
| ١. | الحقول التي عرضتها وزارة النفط في جولة التراخيص الاولى حسب موقفها الجغرافي | ٧٩ |
| ٢. | تفاصيل عرض الوزارة وعروض الشركات المتنافسة في الجولة الأولى فيما يخص الإنتاج واجر الربح | ٨١ |
| ٣. | الحقول التي تعاقدت الوزارة عليها مع الشركات في الجولة الأولى عام ٢٠٠٩ | ٨٣ |
| ٤. | الحقول التي عرضتها وزارة النفط في جولة التراخيص الثانية حسب موقعها الجغرافي وتاريخها | ٨٥ |
| ٥. | الشركات التي فازت في جولة التراخيص الثانية وتم توقيع العقد معها | ٨٨ |
| ٦. | الحقول الغازية المحالة الى الشركات المؤهلة في جولة التراخيص الثالثة | ٩٣ |
| ٧. | حقول الجهد الوطني شركة نفط البصرة | ١٠٦ |
| ٨. | الحقول النفطية والغازية التابعة الى شركة نفط ذي قار | ١٠٩ |
| ٩. | ثالثا: الحقول النفطية التابعة الى شركة نفط ميسان | ١١١ |
| ١٠. | الحقول النفطية والغازية التابعة الى شركة نفط الوسط | ١١٣ |
| ١١. | الحقول النفطية والغازية التابعة لشركة نفط الشمال | ١١٤ |
| ١٢. | اجمالي انتاج النفط الخام في حقول الجهد الوطني وحقول التراخيص خلال المدة ٢٠١٥- ٢٠١٨ | ١١٨ |
| ١٣. | اهم الحقول النفطية والغازية والتراكيب المشتركة بين العراق و ايران | ١٢٥ |
| ١٤. | اسماء الشركات المتنافسة في الجولة الخامسة | ١٤٠ |
| ١٥. | نتائج عملية التنافس بين الشركات في جولة التراخيص الخامسة | ١٤٢ |
| ١٦. | الحقول التي احيلت الى الشركات الاجنبية في جولة التراخيص الخامسة | ١٤٥ |
| ١٧. | تقسيم الإيرادات المتوقعة في جولة التراخيص الخامسة وفقا لسيناريوهات مختلفة | ١٥٠ |

# الملاحق


| الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|
| ١- الحقول النفطية المشتركة بين العراق والكويت | ١٩٨ |
| ٢- الحقول النفطية المعروضة في جولة التراخيص الاولى | ١٩٩ |
| ٣- اماكن الحقول والاحتياطي وانتاج النفط في العراق | ٢٠٠ |
| ٤- حقول النفط والغاز المطروحة في جولة التراخيص الرابعة | ٢٠١ |
| ٥- الرقع المعروضة في جولة التراخيص الخامسة والمنافسون الفائزون | ٢٠٢ |
| ٦- حقول النفط الرئيسة في الكويت | ٢٠٣ |
| ٧- حقول النفط العراق ضمن قائمة المعروضة للاستثمار الاجنبي | ٢٠٤ |
| ٨- حقول النفط والغاز وخطوط انابيب النقل العراقية | ٢٠٥ |

## المقدمة

للنفط دور بارز في الاقتصاد العالمي، ويعد الشريان الرئيس المغذي للصناعات على مختلف اشكالها، ولا يجادل اثنان على اهمية النفط من الناحية الاقتصادية والسياسية، وسواء على الاقتصاد الكلي أم الجزئي، وتبرز اهمية الحقول النفطية المشتركة مما ذكر آنفا، فبعض البلدان التي لا تمتلك موارد نفطية تعد هذه الحقول بالنسبة لها مصدراً من مصادر الثروة المهمة وحتى ان كانت جدواها الاقتصادية مساوية لكلف الشراء من الدول المصدرة فأنها تستثمر هذه الحقول لُتنشط اقتصادها وتحرك نشاط شركاتها النفطية، وكذلك القضاء على جزء من البطالة، والمحافظة على العملة الاجنبية. وهي تسرع من عملية الاتفاق على استثمار هذه الحقول حتى تحصد هذه المزايا سريعا، وأما التي عندها مصادر اخرى من النفط غير الحدودية فهي بالعادة تؤخر عملية الاتفاق وعادة تستثمر هذه الحقول منفردة – من جانب واحد – وهذا ما يشهده العراق مع دول جواره.

للحقول النفطية المشتركة التي تكون بين العراق ودول الجوار، خصائص تميزها عن باقي الحقول النفطية، ليس من الناحية الجيولوجية او الوزن النوعي للنفط في خزانها، وانما لحساسية هذه الحقول من الناحية السياسية.

وتعد قضية ترسيم الحدود بين العراق ودول الجوار وخاصة تلك الحدود التي تكون مع دولتي الكويت وايران من اهم القضايا التي من شأنها تعرقل طرائق المفاوضات على الحقول المشتركة معهم، وما يعقد الامر اكثر هو التأريخ مع هذه الدول الذي مُلئت سطوره بالحروب الطاحنة التي تركت اثراً ماديا ومعنويا في جميع المشتركين بها. ومازال التشكيك والاعتراض يطعن بالخط الحدودي الفاصل بين هذه الدول، وعلى الرغم من المعاهدات والاتفاقيات التاريخية، التي تشهد بها الوثائق، يضاف الى ذلك القرار الاممي لسنة ١٩٩٣ الذي يخص ترسيم الحدود بين العراق والكويت، إلا انه مازال الاشكال الحدودي قائماً مع تلك الدول خصوصا مع الكويت نظراً لقطع جزء

كبير من اراضيه التي تضم اباراً نفطية منتجة ومهمة للاقتصاد العراقي؛ إذ يرى العراق انه قد ظُلم وان التقسيم جاء مسيساً لصالح الكويت.

**اهمية البحث:**

تتمحور اهمية البحث حول الحجم الكبير للموارد النفطية والغازية في الحقول المشتركة التي تشترك فيها دولتان او اكثر وكذلك من الاشكالات السياسية والقانونية والاقتصادية، التي تواجه عمليات استثمار تلك الحقول والتي نجدها واضحة عند التطرق الى تلك الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار فضلا عن ندرة الدراسات العربية والاجنبية التي تتطرق لهذا الموضوع .

**مشكلة البحث:**

يمكن تحديد مشكلة البحث بتوافر العديد من الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار وبالذات مع ايران والكويت، ولم تستغل معظم هذه الحقول بسبب العلاقات السياسية غير المستقرة بين العراق وهاتين الدولتين، وبسبب عدم توافر الارادة المشتركة بين هذه الدول لحل الاشكالات التي تحول دون استثمار الحقول النفطية المشتركة.

**هدف البحث**

يهدف البحث الى:

١- التعرف على ماهي الحقول النفطية المشتركة، وماهي خصائصها الجيولوجية والسياسية والقانونية؟

٢- كيف تعاملت معها الدول صاحبة العلاقة من الناحية السياسية والقانونية ومن الاستثمارية؟

٣- تقييم العقود الاستثمارية التي وقعها العراق في اطار جولة التراخيص الخامسة لاستقلال الحقول المشتركة بين العراق وكل من الكويت وايران.

٤- التعرف على افضل السبل الحديثة والاقتصادية التي اتبعتها الدول لاستثمار هذه الحقول من اجل اقتراحها على المسؤولين وتطبيقها على الحقول النفطية والغازية المشتركة في العراق؟

**منهجية البحث**

١- اعتمد الباحث في دراسته على اسلوب التحليل الوصفي في عرض المفاهيم والتجارب الدولية.

٢- استخدام الاسلوب التحليلي للبيانات المتعلقة بالحقول المشتركة لاستخلاص وبيان اهم النتائج.

٣- استخدام الأسلوب المقارن للحالات المشابهة بين جولات التراخيص وايضاح اهمية الفروق بينها.

**فرضية البحث**

تفترض الدراسة، ان العراق يعاني من مشكلات تمويلية وسياسية واقتصادية، هذه تعوق استثمار الحقول النفطية المشتركة بينه وبين الكويت وايران على الرغم من تاريخ صناعة النفط في العراق وخبرة كوادره الوطنية الا انه ما يزال يعاني من عدم قدرته على استثمار هذه الحقول وظلت معطلة عن الاستثمار.

**هيكل البحث:**

لأجل تحقيق هدف الدراسة الرئيس تم طرح الموضوع من جوانب متعددة من خلال تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول تضمن الفصل الاول ثلاثة مباحث، المبحث الاول تناول مفهوم الحقول النفطية المشتركة ، وانواعها وخصائصها والاشكاليات المتعلقة بها ثم اخيرا البعد القانوني لهذه الحقول، فيما تناول المبحث الثاني، التجارب الدولية سواء كانت عربية أم اجنبية أذ تناول الحقول النفطية المشتركة بين البحرين والسعودية، ثم بين الارجنتين وبريطانيا وبين اليابان وكوريا الجنوبية وبين

استراليا وتيمور وغينيا بيساو والسنغال ثم بين السعودية والكويت وبين ساو تومي وبرينسيبي واخيرا الحقول النفطية المشتركة في بحر قزوين أذ بينت تجارب هذه الدول باستثمارها للحقول المشتركة والطريقة التي تم الاتفاق عليها والاليات والنقاط القانونية وكيفية تقسيم النسب من الحقول او الارباح . فيما تضمن الفصل الثاني ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الاول الى عقود المشاركة في الانتاج ودار حول تعريفها وتاريخها وسماتها ومميزاتها ثم خص عقود المشاركة في العراق، وخصوصا في اقليم كردستان، فيما تناول المبحث الثاني، عقود جولات التراخيص النفطية، مفهومها والجولات الاربعة التي تعاقدت وزارة النفط العراقية مع الشركات العالمية عليها، والحقول التي احيلت فيها، فيما تطرق المبحث الثالث الى الاستثمار الوطني في حقول الجهد الوطني، الذي تضمن الحقول التابعة للاستثمار الوطني، وانتاجها، ثم الفصل الثالث، الذي تضمن ثلاثة مباحث ايضا، تناول المبحث الاول، اهم الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار مثل الاردن وسوريا والكويت وايران، ثم المبحث الثاني الذي تناول الجولة النفطية الخامسة في العراق وتقييمها من الناحية الايجابية والسلبية فيما تناول المبحث الثالث، الذي حدد عوائق الاستثمار التي تحول دون استثمار الحقول المشتركة بين العراق والدول المجاورة وتحديد السبل التي يمكن ان تزيل هذه العوائق .

**الدراسات السابقة**

١- دراسة (حسن، ٢٠١٢) بعنوان (اشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار) تناول فيها الحقول المشتركة، أذ استعرض فيها، اشكالية الحقول المشتركة بين العراق والكويت، بدءا من الخلافات الحدودية والنفطية بين الدولتين منذ عام ١٩٦١. والاتفاقيات حول ترسيم الحدود ، والادلة التي استند إليها العراق في اتهام الكويت بسرقة النفط من حقل الرميلة المشترك مع الكويت، الذي يقع في جنوب العراق، وقد رفضت الكويت هذا الاتهام، وعلى اثر ذلك تطورت الاحداث وصولا الى نشوب حرب بين الجارتين بدأت بغزو العراق للكويت. إذ ذكر ان حقول صفوان والرميلة والاخير يسمى في الجانب الكويتي بحقل الرتقة، هي من اهم الحقول المشتركة بين البلدين. ثم استعرض اهم الحقول المشتركة بين العراق وجمهورية ايران، وفصل اسباب الخلافات الحدودية وتاريخها، ثم ذكر ان هناك ما يقرب ٢٠ حقلا للنفط والغاز بين البلدين والتي اهمها حقل مجنون، مع احتمالية اكتشاف العديد من الحقول مستقبلا بين العراق وكل من دول الجوار المحيطة به مثل سوريا والاردن وتركيا والسعودية والكويت وايران. ونوه ان ايران تحاول اخفاء المعلومات المهمة عن الجانب العراقي بشان هذه الحقول ومن ثم تعمل على ابطاء المفاوضات والاتفاق قدر الامكان مع العراق حتى تكون مستعدة اقصى استعداد لاستغلال هذه الحقول. واكد ان الجانبين قد شكلا لجاناً من الخبراء لتسوية النزاع والاختلاف وتوحيد الرؤية والاستثمار لهذه الحقول، وعبر عن ان خشية ايران من قيام الشركات الاجنبية بتطوير حقول حدودية في اطار جولات التراخيص الموقعة مع العراق قد دفعها الى وضع خطة استثمار هذه الحقول من قبل شركاتها وستباشر في حفر حقل ازار الايراني قرب الحدود العراقية الذي يقدر ب٢ بليون برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وان هذه الحقول مازالت تشكل توترا في العلاقات بين البلدين، مستذكرا حادثة حقل ابو غرب الذي منع فيه حرس الحدود

الايراني الفنيين العراقيين من تأهيل الحقل وهو مستغل من قبلهم على حساب الثروة العراقية، فضلا عن حادثة حقل فكة عام ٢٠٠٩ التي فيها استولت قوى ايرانية على هذا الحقل في كانون الاول ولم تنسحب منه حتى نهاية كانون الثاني، وعلى اثرها اتهمت وزارة النفط ايران بسرقة النفط لأنه غير قانوني، وختم بان تكون الحلول جذرية من خلال مسح المنطقة جيولوجيا لمعرفة الخزين النفطي، ومن اجل تحديد نسبة كل دولة على حدةٍ منه، واقترح ان تراجع قرارات الأمم المتحدة بشان ترسيم الحدود مع الكويت وخصوصا قرار ٨٣٣. من اجل استئنافه او تمييزه او الطعن به. وايضا نوه على الحلول التي تكمن في الخيارات الاستثمارية لاستخراج النفط من خلال حساب نسبة النفط في دولته او القيام بتكوين شركة مشتركة للقيام بهذا الامر وعند البيع تقسم الحصص حسب النسب، وان لسياسة دور والتوافقات دورا لحلحلة الاشكالات المتعلقة، ويأتي بعدها دور اللجان الفنية والتقنية ليكون الامر مبنياً على اسس علمية، وعلى العراق توسيع مشروعاته في هذه الحقول بدلا من التركيز على الحقول البعيدة من الحدود لدول الجوار.

٢- دراسة (عجيل، ٢٠٢٠) بعنوان ( النظام القانوني لاستثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار) أذ تناول فيها الحقول النفطية المشتركة من وجهة نظر قانونية، والذي يؤكد فيها على مثل هذه الحقول يجب ان تخضع لاتفاقات منظمة، لمنع الاشكالات والنزاعات، كونها تمس السيادة الوطنية وتعد تجاوزاً على ثروته النفطية، وان انفراد احد الدول المعنية باستثمار الحقل المشترك دون الاتفاق مع الجارة صاحبة الامر من المؤكد انه يؤدي الى نشوب نزاع سياسي وقانوني واقتصادي، وكانت الدراسة تهدف الى وضع قواعد ومبادئ قانونية رسمية حتى تدين الطرف الذي يتجاوز على وفق نصوصها. وتقديم حلول ناجعة للدول التي تمتلك ثروات طبيعية مشتركة وركزت على الثروات التي تكون بين العراق ودول الجوار، وخصوصا بين العراق من جهة الكويت وايران من جهة اخرى، وذكر

الباحث الممارسات الدولية السابقة فيما يتعلق بالحقول المشتركة وكيف تمت تسوية النزاعات وعلق على الحروب التي خاضها العراق ١٩٨٠- ١٩٨٨ مع ايران ومع الكويت ١٩٩٠ بان الحقول النفطية المشتركة كانت هي احد اسبابها. وذكرت الدراسة الجذور القانونية تاريخيا وكيف بدأت طريقة استثمارها ومن ثم مراحل تطورها، بدءاً من نظام الامتيازات ونظام المشاركة وغير ذلك من الانظمة، فيما حدد ٢٣ حقلا من الحقول التي تعد مشتركة بين العراق من جانب وايران والكويت من جانب اخر، ذاكرا ان فيها يقدر بمليارات من براميل النفط، منها مستغلة ومنها حقول غير مستغلة. وتوصلت الدراسة الى أن هناك رغبة حقيقة لدى الدول للتوصل الى تسوية منصفة لحل النزاع على هذه الحقول وان بعض القواعد لمحكمة العدل الدولية لها اهمية في هذا المجال وقد أدت دوراً مهماً، وان الاتفاقيات القديمة بين العراق ودول الجوار لم تصل الى حل المشكلات العالقة والمتعلقة بالحقول النفطية المشتركة الى نهاية تاريخ دراسته، وان الجارة ايران انفردت باستثمار احادي الجانب، وان الكويت استغلت القرارات الاممية لتنقص حق العراق من ثرواته الطبيعية من خلال ضم جزء من أراضيه اليها، وتمت التوصية بتطوير قواعد للقانون الدولي والتي اهما عدم استغلال اي طرف للحقل المشترك ما لم يتم الاتفاق مع صاحب الشأن. وتوحيد الاستثمار من قبل الطرفين. كذلك حث الحكومة العراقية على توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات النفطية الدولية الى العراق، فضلا عن احالة ملفات خلافات العراق مع دول جواره الى المركز الدولي لحل النزاعات في واشنطن أو الى محاكم التحكيم الدولي، وعلى الحكومة ان تعقد اتفاقيات ترسيم الحدود وحسن الجوار والطعن بقرارات مجلس الامن الدولية ذات الصلة بحرب الخليج في عام ١٩٩٠ لأنها أضرت بمصالح الشعب العراقي من خلال اقتطاعها اجزاء برية وبحرية منه لصالح الكويت.

٣- دراسة (العياش، ٢٠٢٠) بعنوان (دور الوسائل السلمية في ادارة ازمة الحقول النفطية المشتركة دراسة حالة الكويت والسعودية ٢٠٠٩- ٢٠١٩) ركزت الباحثة على اهمية الوسائل السلمية (الدبلوماسية والقانونية) في حل التنازع الدولي حول الحقول النفطية المشتركة، والاليات التي من خلالها ان تحل النزاع المحتمل او القائم على هذه الحقول. وقد استعرضت الدراسة مفهوم وتعريف وانواع وخصائص هذه الحقول التي تشترك بها اكثر من دولة، وكيفية ادارة الانتاج واستغلالها، والمبادئ الحاكمة لحل النزاع عليها والاسس التي تبنى عليها، أذ ذكرت اهمية الدور لمجلس الامن والمنظمات الاقليمية في حل النزاعات الدولية، فيما ختمت بتركيزها على ادارة التنازع الدولي بين الكويت والسعودية في قضية الحقول النفطية المشتركة بين البلدين. وايضا اعارت الباحثة اهمية كبيرة لموضوع فض النزاع بالطرائق السلمية عن طريق المفاوضات واستخدام العلاقات والوساطة وذكرت حقائق تاريخية منها مازالت قائمة مثل قضية ايران والبحرين، وجزر الامارات الثلاث، والنزاع بين البحرين وقطر، والسعودية والامارات، ومن ثم السعودية وقطر من جهة، والكويت والعراق.

٤- دراسة (المحنة، ٢٠٠٤) تحت عنوان ( حل مشكلة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي العابرة للحدود الدولية في القانون الدولي).استعرضت الرسالة حالات مشابهة للثروة النفطية مثل موضوع استغلال الثروة السمكية بين الدول وكذلك، الانهار الدولية، وشرحت اتفاقية المانيا وهولندا بشأن الحقول النفطية المشتركة عند مصب نهر ايمز، ومن ثم اثر التركيبات النفطية المشتركة في ترسيم الحدود، وكيف كانت الصعوبة امام اتفاقية جنيف للجرف القاري لعام ١٩٥٨ والتي انسحبت على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وعرضت اراء الفقهاء حول التركيبات النفطية المشتركة، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود قواعد موحدة تحكم استغلال الحقول المشتركة نتيجة الاختلافات في وجهات

النظر من الناحية الاقتصادية والانظمة السائدة، على الرغم من وجود بعض الاتفاقات الدولية، وقد ازدادت اهمية استغلال الحقول المشتركة نتيجة الزيادة في الاكتشافات من هذا النوع من الحقول، وفصلت الطرائق التي تمت بها مقاسمة الحقول المشتركة مثل مقاسمة الارباح او اسلوب التقسيم الجيولوجي للاحتياطي أذ كان ابرزها اسلوب الاستثمار المشترك، وقد وضحت حرمان العراق حقه من المخزونات النفطية سواء في الوقت الماضي أم الحاضر، بسبب عدم تحديد الحدود البحرية بين العراق والكويت وايران، وان الاشكال في تطبيع العلاقات مع هذه الدول يكمن في احد اسبابه عدم التوصل الى اتفاق على اسلوب يحدد استغلال الحقول النفطية المشتركة، وقد اوصت الرسالة بوجوب تطوير قواعد تعالج مشكلة الحقول المشتركة، وعد انفراد جهة بالاستثمار مالم تتفق مع الطرف الاخر حول الآلية المناسبة للاستثمار، وتوحيد عملية الاستغلال تحت مشغل واحد او الطرق القريبة منها، والتوصل الى خط عادل لترسيم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت وايران لضمان انتفاع العراق من الثروات النفطية وكذلك ان يتفق العراق مع جواره على نظام محدد لاستغلال الحقول النفطية المشتركة.

٥- دراسة (سالم والسعدون، ٢٠١٣) بعنوان (حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار) ركز البحث على التوزيع الجغرافي للمكامن النفطية للحقول الحدودية وبعض المعاهدات الدولية والاقليمية التي خصت الحقول النفطية المشتركة، وقد توصل الباحثان الى انه من الخطأ تسمية هذه الحقول بالمشتركة بين العراق ودول الجوار مادام انها لم تخضع الى اتفاقيات ثنائية لتقاسم الانتاج، وخص البحث الحقول النفطية المتنازع عليها بين العراق والكويت من جهة وبين العراق وايران من جهة اخرى. وقد ذكر ان هناك ٢٤ حقلا مشتركا مع دول الجوار والتي تضم كميات ضخمة من النفط والغاز، واستعرضا انواع الحقول النفطية المشتركة وخصائصها وبما تمتاز هذه الحقول، والاشكاليات المتعلقة بها، وقد

استنتجا، ان موقع العراق الجيولوجي افضى الى تكوين احواض نفطية تمتد عبر الحدود، وان هناك جهات استعمارية تعمدت تقسيم ثروة العراق من خلال تقسيم الحدود مستدلين بضم الاهواز الى ايران واستقطاع الكويت من العراق، وسعي كل من الكويت وايران الى الاستحواذ واستغلال الحقول الحدودية عبر ما يسمى بالحفر المائل، وكل هذا بسبب ضعف الحكومة العراقية. فيما تمت التوصية على اعداد خرائط جيولوجية نفطية بين العراق وبلدان الجوار المعنيين واعتماد معاهدات اقليمية ودولية لتحقيق توزان في استغلال هذه الحقول ولضمان حق العراق يجب عرض هذه الملفات على المحافل الدولية المختصة، فيما ختم البحث بالتعويل على المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ان تضمن مفاوضاتها مع الدول المعنية بجدية لأهمية الموضوع .

6- دراسة (فجيرتوفت وآخرين، ٢٠١٨) تحت عنوان توحيد الحقول البترولية في بحر بارنتس: نحو تفاهم مشترك. ذكر فيها الباحثون التجربة النرويجية – الروسية والالية التي اتفقوا عليها لتوحيد الاستثمار المشترك للحقول النفطية والغازية، وقد ذكروا ان هناك اختلافات كبيرة بين التشريعات الداخلية لكل البلدين لكن على الرغم من هذا تم التوصل الى اتفاق حول الاستغلال لهذه الحقول، فيما اكدوا ان النرويج تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال ولأكثر من أربعين عاماً وانها ابرمت عدة اتفاقيات مع المملكة المتحدة على استثمار خمسة من الحقول المشتركة اثنان منها يعدان مهمان لدرجة بسب حجم الاحتياطي والجدوى الاقتصادية لهما وهما حقلا (فريغ وستانفورد) ويركز البحث على نجاح التجربة النرويجية في حسم هذه الاشكالات المهمة، ويفترض الباحثون في حال عدم وجود تفاهم بين الاطراف سيؤدي ذلك الى تنافس بين فيما بينهم على السحب من الخزان النفطي والمزيد من الحفر غير المنظم الذي يؤدي الى الهدر الاقتصادي لهذه الثروة، وتذكر حالات مشابهة تاريخية منذ ظهورها في الولايات المتحدة الامريكية وتحديدا عندما اقرت محكمة

بنسلفانيا ١٨٨٩، حكما : قاعدة غطاء الارض التي تقر فيه بان ملكية النفط والغاز قد انتقلت من الارض التي كانت فيها الى حيث استقرت فيها، التي ادى التنافس فيها على الموارد بين الحقول المشتركة المحلية الى هدر كبير في الموارد النفطية والغازية، وبعد ٤٥ عاماً، بعد تطور العلم والتكنلوجية و الاكتشاف الجيولوجي لفت اصحاب الاختصاص، المشروعون بضرورة مراجعة مثل هكذا قوانين وتغييرها للحفاظ على الثروة لتحقيق النفع العام. وتستعرض الدراسة بالتفصيل مفهوم التوحيد المحلي والخارجي ومزاياه ومتى بدأ وكيف تطور مرورا مع الزمن، وايضا اكد الباحثون ضرورة عدم انفراد اي دولة في الاستثمار من جهة واحدة دون الاتفاق لما لهذا من اثر كبير في تسبب الضرر المادي والمعنوي (السيادة) للطرف الاخر. وايضا ذكرت ان هناك عدة طرائق يمكن ان تتفق عليها الدول لاستثمار الحقول المشتركة بما يحقق المصلحة العامة للطرفين.

**المساهمة المتوقعة للباحث:**

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تركز على الاهمية الاقتصادية لاستثمار الحقول المشتركة بين العراق وكل من الكويت وايران، فضلا عن تحليلها وتقييمها لعقود جولة التراخيص الخامسة، وهي العقود الخاصة بالحقول النفطية والغازية المشتركة بين العراق وكل من الكويت وايران، كما انها تتميز عما سبقها من الدراسات بانها قد حددت عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار؛ وتطرقت الى الادوات والوسائل اللازمة لتعزيز الاستثمارات في هذه الحقول.

# الفصل الأول

## الحقول النفطية المشتركة

## المفاهيم، الابعاد والتجارب

### المبحث الأول : مفهوم الحقول المشتركة وانواعها وابعادها

### المبحث الثاني :اتفاقيات وتجارب دولية لاستثمار الحقـول النفطية والغازية المشتركة

## تمهيد

يشترك العراق مع دول الجوار بالعديد من الحقول النفطية والغازية، وتكون هذه الحقول بأبعاد واحتياطيات متباينة، والخلاف على هذه الحقول مستمر، منها لأسباب تأريخيه ومنها اقتصادية، سياسية، سيادية (حدودية)...

ولهذا سيتناول هذا الفصل مفاهيم وانواع وخصائص والاشكاليات المتعلقة بالحقول النفطية والغازية المشتركة، كما يبين التجارب الدولية العربية منها والاجنبية التي لها حقول مشتركة، وكيف تعاملت معها وكيف تم تحديد حدودها وتوزيع النسب بين المشتركين فيها او كيف عالجت جميع الابعاد المتعلقة بالحقول النفطية والغازية المشتركة.

# المبحث الأول: مفهوم الحقول المشتركة وانواعها وابعادها

**اولا : مفهوم الحقول المشتركة.**

**١- مفهوم الحقول اصطلاحا**

اصطلاح الحقل النفطي او الغازي يعني؛ مجموعة من الابار النفطية او الغازية تكون على شكل مجموعة في رقعة جغرافية تكون قريبة أحدها من الآخر فتنصّب عليها المنشآت المختصة كالأبراج حتى تستخرج النفط، من مكامنه، كما يمكن تعريفها بانها عبارة عن مكان فيه عدة ابار نفطية يستخرج النفط منها بالطرائق الفنية المعروفة، وقد تصل مساحتها الى عدة كيلومترات ويوجد نحو ٤٣٠٠٠ حقل في العالم، ينتج منها ١٥٠٠ حقل ما يقدر بنحو (٩٤%)، وهي منتشرة برا وبحرا في أماكن متفرقة حول العالم (ياقو،٢٠٠٢، ١٥٥). ويمكن صياغة تعريف الحقول النفطية على انها الحيز الجغرافي الذي تكثر فيه آبار النفط والغاز لاستخراجهما من باطن الأرض او البحر، او هي مجموعة من الابار النفطية منتشرة على مساحات معينة تقام عليها عمليات الحفر والاستكشاف ويتم استخراج الموارد النفطية من خلال حفر عميقة تدعى بالإبار وقد تكون هذه الابار كثيرة او قليلة حسب مساحة الخزان النفطي او الغازي فيها.

**٢- تعريف الحقول المشتركة**

يقصد بالحقول المشتركة، الحقول التي تمتد بين دولتين او اكثر وقد تكون متكونة في دولة معينة ومخترقة لحدود دولة أخرى او في عدة دول، أي ان امتدادها الجيولوجي عابر لحدود الدولة السياسية، وقد تترتب عليها نزاعات خصوصا وان الحقل النفطي يتمثل بتكوينه الجيوفيزيائي ويتضمن اكثر من مكمن نفطي، ويمكن حفر اكثر من بئر فيه الذي يحتوي خزانه على

هيدروكربونات، وتقسم هذه الحقول الى ثنائية وجماعية وفي الحالة الأولى تعني ان تشترك في الحقل دولتان فقط مثل الحقول بين الكويت والعراق، وفي الحالة الثانية يمتد الحقل بين اكثر من دولة مثل حقول النفط في بحر الشمال وبحر قزوين والخليج العربي (السعداوي واخرون،٢٠١٠، ١٣-١٤) ويمكن ان نشير الى الحقول المشتركة بانها خزانات تقع في موقع حدودي بين بلدين او أكثر، والتي يمكن العثور عليها في كل من البر والبحر(urdaneta,2010,339). وكذلك يطلق عليها ضمن الموارد الطبيعية العابرة للحدود او الموارد الطبيعية المشتركة وهذا المصطلح الأخير منتشر بشكل واسع من قبل ILC* في العمل ويشمل طبقات المياه الجوفية والموارد الهيدروكربونية العابرة للحدود. وهناك بعض الآراء تفضل ان تطلق عليها مصطلح (عبر الحدود) وتعتقد انها أفضل من مصطلح (مشترك) ويعزا ذلك الى ان الأول يصف حالة المورد نفسه؛ ويدل على شيء يتجاوز الحدود. في حين تصف كلمة (مشترك) عن فعل او قرارات تتخذها الأطراف المعنية (أي المشاركة) وهي تفرض على الأطراف قبول الواقع مع الأخذ بالاعتبار انه لا يمكن تجزئة أراضي الدولة وسيادتها على أراضيها حتى عندما يكون هناك تعاون بين الدول المعنية لاستكشاف واستغلال الموارد العابرة لأسباب بيئية او اقتصادية. فيمكن اعتبار الموارد المشتركة من نافذة مادية او طبيعية او بيئية بحتة وليس من وجهة نظر قانونية. ولا يوجد مصطلح متفق عليه فيما يخص هذه الموارد(Rodin,2011,3-4). ويعرف الحقل المشترك ايضا بأنه الحقل الذي تم تحديد مساحته واحتياطياته وجيولوجية مكمنه الذي يحتوي على نفط او غاز وحصة كل طرف من هذا المكمن ضمن اتفاقية مبرمة بين طرفين او دولتين مع توافر حيادية الطرف الثالث. ويقسم مفهوم

---

*International Law Commission: هي لجنة القانون الدولي المتكونة من الخبراء المسؤولين عن المساعدة في تطوير وتدوين القانون الدولي.

الحقول المشتركة الى قانوني ومادي، فالأول يقصد به النظام القانوني الذي تستند اليه الدولة بحق الاستكشاف واستغلال الاحتياطي الموجود في أراضيها؛ اما الاخر فيقصد به مدى تعلق هذه الحقول بالنواحي الفنية والعلمية. فتوصف هذه الحقول المشتركة بان لها امتداداً متصلاً جيولوجيا عابرا للحدود فيمتد مخزونها ثم انتاجها عبر الحدود فتختلف نسب وإنتاج هذه الحقول حسب طبيعتها وتكوينها من حقل الى آخر وحسب انخفاضها وارتفاعها والطرائق المستخدمة في الإنتاج فيما اذا كانت متطورة ام تقليدية وقد يطلق على هذه الحقول اصطلاحات عديدة مثل (المتداخلة، العابرة للحدود، المخترقة للحدود، الموارد المشتركة...) (عجيل، ٢٠٢٠، ٩٥-٩٦) ويوصف الحقل المشترك ايضا بانه الخزان الذي يكون عابرا لحدود دولتين متجاورتين او اكثر، ويمكن اللجوء الى عقد اتفاقية لتوحيد العمل على هذا الخزان المستكشف، بحيث ان هذه الاتفاقية (تشغيل مشترك) تهدف الى الجمع بين المساحات في الحقل المشترك والى تحديد آلية لتعاون بين المرخص لهم ( الشركات ) من اجل الاستفادة اقصى ما يمكن من عملية استثمار الحقل، ولان مادة النفط هي من المواد السائلة فهذا دعا الى ان تكون هذه الحقول محل واثارة للمشكلات السياسية وربما تقود الى الحرب كما هو حال الحرب التي اندلعت بين العراق والكويت، ولأن حل مثل هذه القضايا ليس باليسير، فالأمر يدعو الى متخصصين لوضع حلول قانونية وبنود اتفاق مرضية للطرفين لتجنب النزاعات والاشكاليات المستقبلية (Reynolds,1995,136).

ويمكن أيضا توصيف الحقول المشتركة بأنها الحقول التي تمتد عبر حدود دولتين او اكثر من دولتين وهي تتصف بأن امتدادها الجيولوجي يكون عابراً للحدود السياسية وهي تختلف في نسب انتاجها وتكوينها الجيولوجي وحجم خزانها وانتاجها بحسب موقعها من دولة الى أخرى وبحسب التقنية المستخدمة في عملية التنقيب والحفر والاستخراج (Salim,2013,9). وهناك من يرى ان تسميتها بالحقول المشتركة فقط يكون صحيحاً، متى ما كان هناك اتفاق مبرم بين الدولتين

المعنيتين او أكثر فيما يخص تنظيم الإنتاج والايرادات وغيرها من نقاط تتمحور حول هذه الحقول اما إذا لم يكن هناك اتفاق فيطلق عليها حينئذ الحقول الحدودية (حسن ، ٢٠١٢، ٤٧). ويركز اخرون على وجوب التفرقة بين التوحيد للحقول النفطية عبر الحدود (والتنمية النفطية المشتركة) كون الأول يكون ادق باتجاه الخزان المشترك الكامن وراء الحدود المحددة بين الدولتين؛ ويتضمن معالجة وديعة محددة أي خزان او حقل نفطي محدد كوديعة واحدة. واما اتفاقيات تطوير الحقول المشتركة فتشير الى الترتيبات والاليات لتطوير ومشاركة النسب المتفق عليها للنفط الموجود داخل منطقة جغرافية وهذه المنطقة متنازع على سيادتها وهي متداخلة فلهذا هي محل نزاع وهناك مشكلة تتعلق في هذه الحقول وهي ان النفط والغاز يعدان من المواد التي فيها الخصائص الفيزيائية المماثلة للسيولة والذي يترتب عليهن التنقل مثل الماء ( Bastida & other,2007,361-359) ولا يمكن للرواسب المعدنية السائلة التي تمتد عبر الحدود الوطنية ان تحدد بدقة دون التعاون بين الأطراف المعنيين والبيانات الجيولوجية مطلوبة وكذلك بيانات الكلف والإنتاج والنقل والتي قد تكون متوافرة في دول دون أخرى فالتعاون أساس نجاح المشروع المشترك. وعلى الرغم من الادبيات التي تفترض دائما ان الرواسب الهيدروكربونية متجانسة في الحقل الواحد؛ ولكن هذا ليس الواقع دائما فقد ينتج الخزان تركيبات هيدروكربونية مختلفة والذي يترتب عليه قيمة نسبية مختلفة فمثلا دولتان متجاورتان يمتد خزان بينهما يكون في احد جوانبها انتاج النفط او الغاز اكثر جودة وقيمة من الجانب الاخر على الرغم من انه خزان واحد وعلى هذا يجب ان يأخذ هذا بنظر الاعتبار في الاتفاقية فيما يخص النسب وتوزيع الإيرادات بين الأطراف أصحاب العلاقة .(Reynolds,1995,162)

ويتبنى الباحث تسمية الحقول المشتركة لأنها الاكثر انسجاما وتعبيرا عن واقع هذه الحقول. ويمكن صياغة تعريف الحقول المشتركة بين الدول: على انها تلك الحقول الممتدة في دولتين او أكثر من

دولتين، تحتوي على خزان نفطي او غازي تشبه في تركيبها الجيولوجي الحقول الوطنية الا انها تتميز بخصائصها السياسية؛ وهذه الميزة تجعل التعامل معها حذراً وصعباً، ولهذا يحتاج الاستثمار فيها او استغلال مواردها الى لجان متخصصة (علمية، جيولوجية، هندسية، دبلوماسية، إدارية، اقتصادية، سياسية) واتفاقيات موثقة تذكر جميع المتغيرات المحتملة لتجنب الإشكالات و النزاعات المستقبلية.

**ثانيا: أنواع الحقول النفطية المشتركة**

تصنف الحقول النفطية المشتركة على أساس الأطراف (عدد الدول) التي تشترك فيها وموقعها الجغرافي (مكانها) (salim,2013,16).

**١- من حيث نوعية المكان التي توجد فيها:**

أ- الحقول الحدودية البرية: وهي حقول تمتد عبر البر بين دولتين او هي الحقول التي تقع ضمن الحدود الدولية البرية للدول الأطراف المشتركة في الحقل، سواء أكانت دولتين أم أكثر، وأغلب الحقول العراقية المشتركة من هذا القبيل، مثل الحقول العراقية – الإيرانية والحقول العراقية – الكويتية.

ب- الحقول الحدودية البحرية: وهي الحقول النفطية او الغازية التي تكون في المياه وتشترك فيها دولتان او أكثر، او هي الحقول التي تمتد، أو تقع ضمن الحدود البحرية لدولتين او اكثر من دولتين، وأكثر الحقول من هذا القبيل تقع في البحار، مثل حقول نفط بحر الشمال.

**٢- من حيث عدد الأطراف التي تشترك في هذه الحقول فتقسم الى:**

أ- الحقول الحدودية الثنائية:- وهي الحقول النفطية والغازية التي تمتد عبر الحدود فتشترك فيها دولتان فقط مثل حقل الرميلة والزبير بين الكويت والعراق.

ب- الحقول الحدودية الجماعية:- وهي الحقول التي غالبا ما تشترك في الحقل الواحد ثلاث دول فما فوق مثل المانيا وهولندا والدنمارك. وكذلك مجموعة الدول التي تشترك في الحقول الواقعة في بحر قزوين.

**ثالثا: خصائص ومميزات الحقول المشتركة والاتفاق المطلوب عليها.**

تتميز الحقول المشتركة بعدد من الخصائص أهمها: (عبدالله ،٢٠١٠، ٤)

١- ذات مخزون نفطي هائل وتوصف أيضا بانها عملاقة لغزارة انتاجها مثل حقل الرميلة الذي يمتد عبر الحدود العراقية الكويتية.

٢- تسمى بالعابرة للحدود كونها تمتد عبر حدود دولتين او أكثر واما الأخرى التي ليس لها امتداد فتسمى بالحقول الوطنية.

٣- يتطلب استثمارها اتفاق الأطراف المعنية، فاذا انفرد أحد الأطراف في استغلالها غالبا ما تترتب على ذلك خلافات ونزاعات سياسية تصل أحيانا الى الحرب.

٤- تحتاج الى اتفاق أيضا من اجل المحافظة على الخزان النفطي من الاستهلاك السريع او الاهلاك أي لتخفيف وطأه المنافسة في استخراج هذا المورد ومن ثم ديمومة الإنتاج والاستفادة أكثر منه ماديا واقتصاديا.

٥- يجب ان تقسم الحصص النفطية الى نسب على الأطراف المشتركة في الحقل حسب عمق التركيب الجيولوجي الهيدروكربوني للحقل.

**رابعا : الإشكاليات المتعلقة بالحقول المشتركة**

تتمثل هذه الإشكاليات في الحقول المشتركة دون سواها من الحقول الوطنية بـالآتـي: (salim,2013,18-19)

١- ضرورة ترسيم الحدود السياسية الدولية بين الدول المعنية في الحقول العابرة للحدود؛ كون هذه الحقول لها مساس مباشر بالحدود فبدون ترسيم الحدود وتثبيتها رسميا؛ ومن دون الاتفاق عليها سوف تدعي كل دولة ان هذا الحقل ضمن أراضيها وهي وحدها صاحبة الحق في استثماره واستغلاله. اذن تحديد الحدود يجب ان يسبق الاتفاقيات بين الأطراف بشأن استغلال هذه الحقول.

٢- عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف: تحتاج هذه العمليات الى اتفاق ثنائي او جماعي (حسب امتداد الحقل) قبل البدء فيها لأنها تثير حساسية الاخرين المشتركين في هذا الحقل، وأيضا من اجل الأمور الأمنية والاقتصادية، فالمعروف ان الصناعة النفطية تحتاج الى استثمارات كبيرة اذ لا يمكن ان تنفق دولة ما، أموال على هذه العمليات من اجل تحديد حجم الكميات وأماكن الإنتاج ثم تتقاسم معها الدولة الأخرى دون ان تتحمل أي تكاليف، خصوصا إذا باءت العملية بالفشل فتكون التكلفة على طرف واحد مرتفعة جدا.

٣- عملية الاستخراج: ان انفراد احدى الدول المعنية في استخراج النفط يؤثر سلبا في حصص الدول الأخرى، وكذلك على سرعة نفاد كميات الخزين النفطي في باطن الأرض فهنا لابد من الاتفاق على حصص الاستخراج سواء اكان بشكل يومي أم اسبوعي أم شهري وتوزيع الحصص بينهم ليضمن عدم الغبن لأحد الشركاء.

٤- عملية التطوير والإنتاج: تحتاج الى تطوير دائم وبشكل دوري وهذا يدعو الأطراف الى تضمين هذه الفقرة والاهتمام بها حتى تستمر عملية الإنتاج.

والخلاصة ان جميع النقاط المتعلقة بإشكالية الحقول الحدودية او المشتركة تحتاج الى ان يكون أي تحرك متفق عليه مسبقا حتى لا تثير الخلافات، ويتم تقسيم التكلفة على الجميع والحصص وكذلك سلامة وديمومة عملية الإنتاج في هذه الحقول المشتركة.

**خامساً: نشأة المعالجات القانونية للحقول المشتركة**

نظراً لاختلاف الأنظمة القانونية التي يتم من خلالها تنظيم الاستثمارات النفطية، ظهرت مجموعة من الاليات التي تتعلق بتنظيم استغلال الثروات النفطية، سواء أكانت الخاضعة مباشرة لسيادة الدولة الإقليمية، أم تلك التي تشترك معها دولة جارة أو عدة دول، ما يعني ظهور نزاعات ناجمة عن كيفية إدارة هذه الثروة الطبيعية واستثمارها من جهة، أو حول طبيعة الحقول النفطية المستكشفة منها والمنتجة، أو حتى غير المكتشفة. تحتاج الحقول الحدودية الى تنظيم علاقة وروابط قانونية حتى تمضي على أثر خطوطها البلدان صاحبة العلاقة لتجنب النزاعات والصراعات المبنية على الاجتهادات الشخصية او السياسية (Blang,2010,9) ولهذا غدت مناطق التنمية المشتركة تشغل حيزا في القانون الدولي منذ التسعينات فهذه المناطق تحكمها المادتان ٧٤ فقرة (٣) و ٨٣ فقرة (٣) ايضا من اتفاقية الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٢ بشأن قانون البحار وهي قوانين تقدم النصح فيما يخص ترسيم الحدود بين الدول إذا ما واجهت عقبات فيها. وهي تعد إجراءات مؤقتة إذا لم يتم الاتفاق بينهما بشأن المناطق المتنازع عليها في حين تظل المفاوضات سارية حتى الاتفاق (Blang,2010,9). ينطبق قانون الاتفاقية للأمم المتحدة للبحار على الأطراف المشاركة في الاتفاقية ولكي تطبق

قوانين بنود الاتفاقية على جميع الدول الساحلية يجب ان يكون هناك قانون عرفي مقابل الالتزام المفروض على الدول المشاركة في النزاع الحدودي البحري تشير المادة ٣٨ فقرة (١) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الى العرف الدولي بانه دليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون (http://www.mopatel.com ) وعلى هذا يجب توافر عنصرين لمعرفة مبدأ القانون العرفي هي:

أ- قانون موضوعي يتألف من ممارسات الدولة التي يجب ان تكون ثابتة وموحدة ومشتركة في عدد من الدول.

ب- نفسية تتكون من الاقتناع الذاتي بان ممارسة معينة مطلوبة بموجب القانون الدولي العرفي (الاعتقاد بالالتزام) وعلى الرغم من عقد العديد من الاتفاقيات بين الدول بخصوص الموارد المشتركة بينهم الا اننا نجدها غير موحدة بل تختلف في الصيغ والمضامين والتي صيغت بشكل يتناسب مع الوضع الاقتصادي والجغرافي والسياسي للأطراف المعنية فيها (Yiallourides, 2019,153-154). تاريخيا كان العرف الدولي هو المصدر الأساسي للقانون الدولي وظل كذلك على الرغم من جهود تدوين وانشاء معاهدات متعددة الأطراف فممارسة الدولة الفعلية هي أساس القانون العرفي ويمكن ان تكون قرارات الجمعية العامة مثلا تطبق القانون العرفي لأنها تعكس آراء الأغلبية للدول الأعضاء ويمكن تحديد القيمة المعيارية لها من قبولها العام ومع ملاحظة المادة (٥٩) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الذي ينص على ان قرارات المحكمة ليست ملزمة إلا بين طرفي الدعوى (Bastida & other,2007,361-362).

يتوقع الخبراء ان الطلب على النفط سيكون مرتفعاً نسبيا وسوف ينمو باستمرار وبشكل تصاعدي نتيجة التطور والنمو السريع في الصناعات المختلفة وهذا التنبؤ المستقبلي فيما سوف يكون عليه

حجم الطلب على النفط في المستقبل سواء في الاجل المتوسط أم البعيد يدفع بالضغط على الدول للاهتمام اكثر في استغلال الرواسب النفطية العابرة للحدود او في المناطق المتنازع عليها، وهذا يؤدي الى نزاعات بين الدول ذات السيادة، ومن هنا يتم التأكيد اكثر على وجوب ان تكون هناك أنظمة وقوانين ملزمة للأطراف من اجل تنظيم علاقة الاستغلال والتطوير والمحافظة على البيئة والموارد التي توجد هناك (Bastida&salim,2007,8). تعد القوانين الدولية والاتفاقيات المصادق عليها من قبل الأطراف المعنية مهمة ولهذا لجأت الكثير من الدول الى عقد اتفاقيات لتطوير وتنمية هذه الحقول المشتركة او الحدودية سواء أكانت بحرية أم برية. يذكر Lagoni* انه توجد في الادبيات القانونية، ثلاثة مواقف رئيسة فيما يتعلق بالقواعد المطبقة على استغلال الرواسب النفطية العابرة للحدود الفكرة ناتجة على أساس الطبيعة السائلة والمهاجرة للنفط والغاز، وهي عكس المعادن الصلبة. يدعو الموقف الأول الى تطبيق قاعدة التخصيص في السبق أي القاعدة التي تعني من يتولى الاستخراج أولاً له الحق في استغلال الاحتياطيات النفطية او الغازية بأكملها، ويمكن ان تدعى بحكم الاستيلاء وبموجب القانون المحلي للولايات المتحدة فان هذا المبدأ سيؤدي الى حفر تنافسي يؤول الى هدر مادي واقتصادي للموارد. ويمثل الموقف الثاني Juraj** Andrassy الذي يقترح انه في حال عدم التوصل الى اتفاق او في حال عدم وجوده اساسا، فيما يخص تقاسم الإنتاج للودائع المشتركة بين الدول وينطبق حكم السيادة على باطن الأرض ومن اجل تجنب المشكلات التي تواجه عملية الحفر التنافسي لذا يجب ان تكون القواعد الخاصة المتقدمة مطبقة على هذه الاحتياطيات.

---

*** Lagoni: بروفسور في القانون تدريسي في جامعة هامبورغ في المانيا.**

**** Juraj Andrassy: رجل قانون (١٨٩٦-١٩٧٧) شملت مؤلفاته اكثر من ٦٠٠ عمل، كتابه في القانون الدولي يعد الاساس الذي تعلمت منه اجيال من القانونيين اليوغوسلافيين.**

الموقف الثالث يدعو الى التعاون وضد الحفر التنافسي ويعده مخالفا للقانون الدولي ويؤكد Julio Barbosa* ان التفاعل مع المبادئ والالتزامات التالية يوفر ردا على إدارة الودائع المشتركة بموجب القانون الدولي: (salim,2007,374-375 )

١- مبدأ وحدة الاراضي التي ستكون منتهكة من قبل التعدين غير المصرح به خارج خط الحدود.

٢- الالتزام بعدم تسبب ضرر مادي للآخر.

٣- الالتزام بتبادل المعلومات والتشاور مع دولة أخرى بشأن القضايا ذات الصلة بالخزان المشترك على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (**UNGA**).

ويؤكد **William Onorato**** أنه يجب ان تنطبق قاعدة التعاون على هذه الودائع الرسوبية وان اختلفت أسبابها وان الموقف الاساسي يتضمن ما يلي : ( Bastida & salim,2007,374-375 )

١- تمتلك الدول الحق في استخراج الرواسب النفطية العابرة للحدود.

٢- ان طبيعة هذا الحق هي طبيعية ومكتسبة من الموقع.

٣- يعد انفراد استغلال أي دولة هو انحراف عن القواعد القانونية الدولية القائمة.

٤- يجب ان يتم الاستغلال لهذه الخزانات فقط عن طريق الاتفاق بين الأطراف المعنية.

٥- وحيث لا توجد قاعدة متطورة في القانون الدولي تحكم تطوير الودائع المشتركة يجري تطبيق قواعد التعاون بحكم الواقع تلك التي تستخدم فيما يتعلق بالموارد الطبيعية الأخرى مع الخصائص الفيزيائية المماثلة للسيولة والتنقل مثل الماء.

---

**Julio Barbosa*: خبير قانوني لكفاءته رخص له ممارسة القانون في اكثر من دولة .**

**William Onorato**: مستشار قانوني للطاقة والتعدين في البنك الدولي.**

وضعت الولايات المتحدة على مدى سنوات بعض القواعد التي تتألف من مجموعة القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات كانت تهدف الى معالجة المشكلات بين أصحاب الأراضي المجاورة الذين يستغلون الرواسب النفطية والغاز العابر للحدود، وكان هدف هذه القواعد والقوانين إيجاد نقاط ينطلق منها التعاون وتوحيد الخزانات واستغلال الرواسب أفضل استغلال للمصلحة العامة والخاصة تطور القانون في الولايات المتحدة فيما يخص القضايا والمشكلات العابرة للحدود والحلول الممكنة التي يمكن ان تستفيد منها الدول ذات المشكلات المشابهة. كانت المحاكم تفتقر الى الفهم الوافي المادي لخصائص النفط والغاز وعليه كانت اغلب قراراتها غير صائبة في بداية الامر فاستخدمت المحاكم قاعدة الاسر عن طريق تشبيه الرواسب، لمن استخرجها وسيطر عليها وهكذا الامر كما هو مبين ان صاحب الأرض التي تكون فيها رواسب كربونية ويريد الحفاظ عليها، عليه ان يسارع في حفر الابار واستخراج ودائعها حتى يضمن عدم تسربها وتنقلها الى مكان اخر؛ دفع هذا القانون الى التسارع والمنافسة بين الاراضي المجاورة لحفر العديد من الابار من اجل زيادة الإنتاج ومن ثم اثر هذا الحفر العشوائي كثيرا في الكلفة والحقل الذي يحتوي على هذه الودائع الهيدروكربونية. ثم ابتكر تشريع جديد تحت عنوان (التباعد بين الآبار) الذي يحدد عدد الآبار لكل كيلو متر يمكن حفرها فيه. واعقب بعد ذلك تنظيم الإنتاج من كل بئر بناءً على طلب السوق الإجمالي. ساعدت هذه القوانين الأخيرة المحافظة على الخزان النفطي ومن ثم الحفاظ على الموارد وأيضاً استعادة الاستقرار للأسعار من خلال الموازنة بين العرض والطلب للسوق النفطي (Reynolds,1996,5-6). وتعد قضية (Westmoreland and Cambria Gas Co .V.) وهي شركة متخصصة في الغاز الطبيعي إذ اقامت دعوى ضد DE WITT أولى السوابق التي اخذت بهذا الاتجاه من خلال الحكم الصادر بها من محكمة بنسلفانيا عام ١٨٨٤. وأيضا هناك حكم اخر صدر من محكمة اوهايو عام ١٨٦١ يخص قضية (Frazier .V. Brown) وهي الدعوى التي رفعها فريزر ضد

براون في محكمة اوهايو العليا بخصوص الاختلاف على المياه الجوفية، التي اصدرت قرارها اعتمادا على ان النفط يشبه المياه الجوفية الى حد كبير ومن ثمَّ لا يمكن السيطرة على تنقله من قبل صاحب الأرض هذه الحوادث تؤكد ان المحاكم كانت تبني قراراتها على مفاهيم خاطئة مثل قاعدة وضع اليد او ما يطلق عليها (Rule of Capture) او السبق في الاستخراج وعلى وفق القاعدة المذكورة آنفاً فان مالك الأرض تكون له ملكية النفط والغاز ولكن هذا الملك يكون مشروطاً في استخراج الودائع من هذه الخزانات حتى تثبت له الملكية قد اكدت هذه القاعدة محكمة تكساس حين أصدرت حكماً في قضية (Bender .V. Brooks) اذ قدم بندر دعوى ضد بروكز اتهمه فيها بسحب كميات كبيرة من النفط من تحت ارضه التي تقدر (٤٠٤٦٨) متر مربع طالبا التعويض، وقال القاضي في محكمة تكساس في الولايات المتحدة الامريكية (MR Justcie Brown) ضمن حكمه الصادر عام ١٩١١ ان ملاك الأرض يثبت لهم الحق في ملكية الرواسب النفطية حالما يستخرج هذا المورد من باطن الأرض (المحنة، ٢٠٠٤، ١٢). ظهر مبدأ التوحيد في الولايات المتحدة من اجل تطوير الخزانات النفطية المشتركة من قبل أصحاب الحقوق وبعدها انسحب هذا المبدأ وتم قبوله وممارسته في بقع أخرى من العالم؛ وقد ظهرت اتفاقيات تدعى باتفاقيات التطوير المشترك التي تشير الى الترتيبات بين دولتين للتطوير والمشاركة بشكل مشترك في النسب المتفق عليها للنفط الموجود داخل منطقة قاع البحر او باطن ارض المنطقة الاقتصادية الخالصة تدعى قاعدة (الحفر المقابل) والتي تتضمن انه لمالك الأرض أن يحفر آبارا عند حدود أرضه حتى يمنع انتقال النفط الى ارض الجوار ويسحب هذا النفط وبهذا يمكن ان تحل مشكلة تسرب الموارد النفطية (Bastida & salim,2007,370). وبعد تطور العلم واكتشاف حقائق وطبيعة النفط من خلال التطور التكنولوجي والمعرفي، عندها انطلقت المحاكم الوطنية في الولايات المتحدة الامريكية في اصدار الاحكام والقرارات فيما يخص الحقول العابرة او الموارد المشتركة من

مفهوم علمي مثل حقائق نضوب مورد النفط بعد ان كانت تعتقد انه يتجدد؛ وان المسح الزلزلي واعمال الاستغلال تؤثر في طبيعة حركة الموارد النفطية داخل التركيبات الجيولوجية وعليه تخطت القواعد الماضية واسست قاعدة الحقوق المتبادلة وفحواها ان النفط يتحرك نحو أماكن الضغط المنخفض من التركيب المشترك، وبهذا لا يمكن لأي من ملاك الأرض ان يسعى بشكل منفرد في استغلال الودائع النفطية دون الاتفاق مع الأطراف الاخرين المعنيين لأنه يضر بالجانب الاقتصادي لجواره من أصحاب الأراضي الذين تعنيهم هذه الحقول. وقد أصدرت محكمة استئناف تكساس عام ١٩٣٣ حكما تؤكد فيه الحق القانوني لمالك الأرض ان يحمي ما يملك في باطن ارضه من نفط وله الحق في اللجوء الى القضاء للبت في امر قضيته حالما يتم التجاوز على ثروته هذه او حتى التأثير في قيمتها التجارية. وبعدها اشترطت من اجل اعطاء رخصة حفر جديدة هو وجوب توافر مسافة بين بئر واخرى. ولأن ذلك أضر بأصحاب الأراضي الصغيرة طبقت المحاكم الامريكية الوطنية قاعدة تحمي من خلالها هذه الفئة من خلال إعطاء الحق لهم في جزء من الأرباح التي تحققها الابار المجاورة كونها تستفيد من الخزان النفطي. وكانت محكمة لويزيانا اول محكمة اخذت بهذه القاعدة في حكمها الصادر عام ١٩٤٤ في القضية central oil co North (Placid oil co)*

فكان للمحاكم الوطنية في الولايات المتحدة الامريكية وتطور قوانين النفط الوطنية دورٌ في تثبيت قواعد تحكم بين أصحاب الأراضي الذين تشترك أراضيهم بخزان نفطي واحد او وديعة نفطية واحدة (المحنة،٢٠٠٤، ١٣-١٤) وفيما يخص اتفاقية عام ١٩٦٥ والاتفاقية التكميلية بين النرويج

---

*central oil co Placid oil co شركة نفط مركز الجنوب، لحقت بها اضرار فيما يخص الابار من المياه المالحة.

والمملكة المتحدة لمعاهدة التعاون في نظام الإدارة البيئية ذهبت المحكمة الى ابعد من بحر الشمال والنظر في كيفية تعامل الدول المعنية بالحقول العابرة مع هذه المشكلة؛ كما قررت محكمة العدل الدولية ان اتفاقيات الاستغلال المشترك تكون مناسبة بشكل خاص عندما يتعلق الامر بالحفاظ على وحدة الودائع؛ وفي رأي منفصل للقاضي (جيسوب)* يقول ان اتفاقيات الخليج العربي على عكس بحر الشمال المنصوص عليها في الاستغلال المشترك او تقاسم الأرباح في المناطق التي كانت فيها الحدود الدولية غير مرسومة (Bastida & salim,383) ويشار الى ان تاريخ التوحيد نشأ في الولايات المتحدة أذ كان الموقف القانوني في القرن التاسع عشر يملك الشخص النفط حالما يجده مالك الأرض وتم تكريس قاعدة الاستيلاء فكان من الصعب على ملاك مختلفين ان يتعاونوا فيما بينهم على توحيد الإنتاج في خزان واحد. وكذلك كان القانون الأمريكي يمنع الاحتكار بين المنتجين عن طريق توحيد قواهم لاستغلال الخزان بشكل مشترك والذي قد يشكل كارتل غير قانوني. إذ تتضمن قاعدة الاستيلاء حفر ابار غير ضرورية وهدر في الأموال والمواد اكثر من المطلوب (بسبب التنافس على الاستخراج السريع بين المنتجين) مع نهاية عقد الثلاثين من القرن التاسع عشر نما الوعي اكثر حول التوحيد من اجل الاستفادة اكثر من الموارد وظهر مصطلح التوحيد لوصف الإنتاج المشترك والاتفاقية الأولى من هذا النوع كانت في ١٩٢٩ واظهرت وفورات كبيرة في التكاليف على العمليات لكن كانت هناك معارضة من المنتجين الصغار والمستقلين للبقاء على قاعدة الاستيلاء وفشل التوحيد في احراز أي تقدم نتيجة الموقف القوي لأصحاب الشركات الصغيرة (Frigg, 2013). وانطلاقا من المادة (٧٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام

---

***فيليب سي جيسوب : قاضي في محكمة العدل الدولية بقي في المنصب من عام ١٩٦٩-١٩٦٠**

١٩٨٢ فان الدول التي تشترك في حدود بحرية مشتركة وتكون بينها موارد طبيعية حيوية فأنها ملزمة في عقد اتفاقية، التي تفسرها على انها ترتيبات مؤقتة حتى تستفيد منها الدول في حال توقف او عدم توصل الى اتفاق بشأن ترسيم الحدود، وتوكد حاجة البلدان الى التعاون في استغلال ثرواتهم او مواردهم الطبيعية (الودائع النفطية ) التي تمتد عبر الحدود الوطنية المشتركة بين بلدين او اكثر من اجل تحقيق الكفاءة في استخدام هذه الموارد دون التعدي على مصالح الاخرين. وهذا يعني ان القواعد من القانون الدولي العرفي تشير بشكل ضمني الى الودائع النفطية التي تمتد عبر الحدود الوطنية، وهذا ما فسره العديد من الخبراء وتم التأكيد من قبلهم على ان القاعدة التي تحمل الدول ذات السيادة مسؤولية واسعة النطاق. على سبيل المثال يمكن صياغة التعاون في استغلال الموارد المشتركة في مبدأين من القانون الدولي الأول: هو مسؤولية التعاون في تحقيق الاتفاق. الثاني: يخص التنقيب عن الموارد الطبيعية المشتركة المتداخلة واستغلالها وهذا يعني في حال عدم التعاون فيما بينهم فستكون هناك قيود متبادلة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية؛ وعلى الدول الحذر عندما تريد عدم التعاون واستغلال الموارد من جانب واحد؛ أذ تنص صراحة المادة ١٤٢ من اتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ على عدم انتهاك السيادة او الحقوق المشروعة للدول الساحلية من قبل الدول التي تريد اجراء أنشطة الاستغلال للموارد في جرفها القاري؛ كما تلزم المادة نفسها الاخطار والتشاور مع البدان المجاورة او المعنية قبل البدء في عملية الإنتاج بين الطرفين مع الاستمرار في المفاوضات فيما يخص الحدود (Kingstom,2019,105-106).

## المبحث الثاني : تجارب دولية لاستثمار الحقول النفطية والغازية المشتركة

### اولا: الحقول المشتركة بين السعودية و البحرين

تشترك السعودية والبحرين في حقل أبو سعفة النفطي. تم اكتشاف الحقل في عام ١٩٦٣، في حين بدأ انتاج الحقل الفعلي عام ١٩٦٦. يقع حقل أبو سعفة في مياه الخليج العربي، جنوب شرق حقل البري، وتحوي مرافق أبو سعفة على عشر منصات، في كل منصة منها ٦ آبار، وخمس منصات، في كل منصة منها بئر واحدة، يحتوي حقل أبو سعفة على احتياطي قدره ٦.١ مليارات برميل من النفط الخام، ويبلغ طوله ١٩ كيلومترا، وعرضه ١٠ كيلو مترات ( المرسومي ، ٢٠١٨ ، ٦٥ ). في ٢٢ فبراير١٩٥٨ عقدت اتفاقية ثنائية بين البحرين والسعودية، اذ تعد اقدم حالات التنمية المشتركة للحقول العابرة للحدود في جميع انحاء العالم، وكان ابرز ما في الاتفاقية هو إعطاء الحرية للسعودية في استغلال الموارد الهيدروكربونية، بشرط ان تخصص حصة ٥٠% من صافي الدخل المتأتي من بيع النفط الى الحكومة البحرينية وتعد السعودية المشغل الوحيد لاستغلال هذه المنطقة وتحقيق المنفعة للطرفين. وبالنظر الى الإعلان الملكي الصادر عن المملكة السعودية في ٢٨ مايو ١٩٤٩ والمرسوم الصادر عن حكومة البحرين في ٥ يونيو ١٩٤٩ بشأن استغلال قاع البحر ونظرا لضرورة الاتفاق على تحديد المناطق المغمورة التابعة لكلا البلدين تم عقد الاتفاقية في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وأهم ما تضمنته هو تحديد تفاصيل الحدود بين البلدين بدقة وتضمن البند الثاني بعد تحديد المنطقة ان تكون خاضعة الى سيادة المملكة السعودية وتحدد طريقة استغلال الثروات النفطية فيها على وفق رغبتها وبالطريقة التي تراها مناسبة، ودون تدخل من الحكومة البحرينية، وعلى هذا فانه سوف تحافظ السعودية على عدم اختراق سيادتها على هذه المنطقة وحق الإدارة، وتحت هذا البند ستقوم المملكة السعودية باستغلال المورد النفطي وتقسيم نصف الايراد الصافي

المتحصل من بيع الإنتاج النفطي مع جارتها البحرين التي ترتبط معها في حدودها البحرية فقط (infobase،2002,1-2).

يقع الحقل تحت إدارة شركة أرامكو السعودية. تبلغ طاقة الحقل الانتاجية ٣٠٠ ألف برميل يومياً من النفط العربي المتوسط ، كانت السعودية منذ عام ١٩٩٦ تمنح كامل انتاج حقل أبو سعفة إلى البحرين في اطار التعاون الثنائي بين البلدين إلا أن الحكومتين قررتا تطوير الحقل واقتسام انتاجه بالتساوي، إذ تقوم شركة أرامكو السعودية بتسويق انتاجه عن طريق ميناء رأس تنورة وتوزيع عائداته بالمناصفة بين السعودية و البحرين، والتي كانت تنتج حوالي ٣٧ ألف برميل يومياً وتستورد من السعودية ما يصل إلى ٢١٧ ألف برميل يومياً من النفط العربي الخفيف عبر خط أنابيب يمتد تحت مياه الخليج العربي لتكريره من خلال مصفاة سترة بالبحرين. وصل حقل أبو سعفة إلى كامل طاقته الإنتاجية البالغة ٣٠٠ ألف برميل يومياً من النفط العربي المتوسط عام ٢٠٠٤، بعد أن انتهت مراحل التطوير التي أجريت للحقل بتكاليف قدرها ١,٢ مليار دولار لرفع طاقته من ١٥٠ ألف برميل يومياً إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً (المرسومي ، ٢٠١٨ ، ٦٦ ).

**ثانيا: الحقول المشتركة بين الكويت و السعودية**

تصدر المنطقة المحايدة ثلاثة أنواع من النفط الخام، هي خام الخفجي الذي يتم إنتاجه من الحقول البحرية التي تديرها شركة "عمليات الخفجي" المشتركة، أما النوعان الآخران فهما خاما الوفرة والإيوسين، اللذان ينتَجان من الحقول البرية المشتركة بين الدولتين، والتي تديرها شركة "شيفرون" بعقد امتيازٍ مدته ٣٠ عاماً. تضم المنطقة المحايدة او منطقة الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية حقلين، هما حقل الوفرة وحقل الخفجي.

**١- حقل الوفرة**

تم اكتشاف الحقل في عام ١٩٥٣ من قبل شركة النفط المستقلة الامريكية وشركة باسيفيك ويسترن اويل (جيتي اويل حاليا) استنادا الى المعلومات الزلزالية والحفرية. وتم تشغيلهما بشكل مشترك على الرغم من ان امتيازات العمل كانت من دولتين بشكل منفصل من قبل الكويت والسعودية. ويقع حقل الوفرة في الجزء الغربي الأوسط من المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية على بعد حوالي ٥٠ ميلا جويا جنوب وغرب مدينة الكويت قليلا، وعلى بعد حوالي ٣٠ ميلا من الداخل ويتم نقل النفط المنتج عبر خط انابيب الى ميناء سعود من اجل معالجته وتحميله الى الناقلات ولهذا الحقل خصوصية كونه يقع في منطقة محايدة مملوكة الى الطرفين، وتم تطويره من قبل شركتين بموجب امتيازين؛ الا انه في الوقت الحالي يدار من لجنة عمليات لشركة مشتركة (Nelson,1968,101).

تبلغ مساحة المنطقة المحايدة أو المنطقة المقسومة حوالي (٢٢٢٨) ميلا مربعا أي (٥٧٧٠) كيلو متراً مربعاً عند تحديد الحدود بين السعودية والكويت عام ١٩٢٢ ضمن اتفاقية (العقير) تحت مظلة بريطانيا إذ ابتكروا منطقة سميت بالمحايدة لم يعلم البريطانيون في حينها وجود موارد في هذه المنطقة حتى اكتشف النفط فيها عام ١٩٣٨ في هذه المنطقة يتشارك البلدان بحقوق متساوية وسيطرة مشتركة إذ كانت الاتفاقية بشأن الحدود مرنة وهو ما ترتب عليها نزاعات في السنوات اللاحقة وعند استقلال الكويت عام ١٩٦١ تفاوض البلدان على حدود المنطقة المحايدة بشكل مباشر فنتج عنها اتفاقية جديدة وثالثة؛ ولتقسيم المنطقة المحايدة الى جزأين متساويين ضمن سلسلة مفاوضات بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٩ كانت اهم اتفاقية هي اتفاقية ١٩٦٥ فهي لم تطعن بنتائج اتفاقية العقير لكن

قسمت المنطقة بالتساوي وضم كل منهما الأراضي الأقرب لحدودهما مع الحفاظ على شرط ١٩٢٢ بشأن التقاسم المتكافئ للموارد النفطية حدث خلاف فيما بعد إذ عدَّت الحكومة الكويتية ان الخط الذي يفصل الجزء من الكل هو يمثل السيادة في حين تعد المملكة السعودية ان كل جزء لا يمثل السيادة وانما تكون مناطق إدارية (AL- saif ,2021,7-9). في عام ١٩٤٨ منحت الكويت امتيازاً الى شركة (امن اويل) الأمريكية ضمن حصتها من المنطقة المقسومة من اجل التنقيب عن النفط وكانت مدة الاستثمار (٦٠) سنة وقد اشترطت الكويت على الشركة الأمريكية ان تصبح جميع الممتلكات المنقولة والثابتة ملكا لها بعد انتهاء المدة وبدون مقابل، أما المملكة السعودية فقد منحت امتيازها بعد الكويت بسنة ١٩٤٩ وكان لصالح شركة باسفيك وسترن اويل (جي تي ) الامريكية على ان تنسق مع الشركة التي حصلت على امتياز من الكويت من اجل تيسير الاعمال ، وطالما كان اتفاق ١٩٢٢ يتحدث عن تقسيم الإنتاج بالتساوي، عليه قامت الشركتان في الإنتاج المشترك في حقل الوفرة البري لصالح الدولتين معا ومع توسع الاعمال والتداخل في المنطقة الحيادية ظهر الخلاف الى السطح بشأن هل هي منطقة سيادية ام إدارية ؟ فبدأت المفاوضات حتى تمت الاتفاقية في ٧ تموز عام ١٩٦٥ وكما ذكرنا فقد قسمت المنطقة الى قسمين فكل جزء من المنطقة يتبع لدولة وله الحق كاملا في ان يمارس السيادة عليه مع الإصرار على ان يبقى تقاسم الثروة النفطية في هذه المنطقة مشترك (عجيل،٢٠٢٠، ١٢٢-١٢٣) وقد تضمنت المادة (٣) ان يوافق كل طرف على السماح لأي شركة تمثل المصالح للطرف الاخر بالتواجد في جزء من المنطقة المقسمة التي لها السيادة عليها وجزء من المنطقة المغمورة المقسمة، والسماح لهذه الشركات بمزاولة اعمال التنقيب والحفر والاستغلال للموارد الهيدروكربونية على وفق

الامتيازات الممنوحة لكل شركة من قبل الطرف، والتي تمثل مصالح الجانب الذي منحها الامتياز من خلال الاستثمار المشترك في العمليات المشتركة مالم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى لاستغلال الموارد؛ وعلى كل طرف احترام بنود هذه الامتيازات وتقديم التسهيلات لها وكذلك يمكن لأي طرف تبديل الشركة بأخرى لتحل محلها وتكون ممثلة لمصالحه لاستغلال هذه الموارد في المنطقة المقسمة والمنطقة المغمورة بشرط ان لا يضر بالجانب الاخر اما المادة (٤) من الاتفاقية فقد تضمنت الاتفاق على ان عمليات حقلي الخفجي والوفرة المشتركة، يجب ان تزال عنها العوائق والرسوم وان تسهل لشركات عمليات الامتلاك والاستخدام بطريقة معقولة في هذه المناطق لتنفيذ عملياتهم. كما تضمنت المادة (٥) و(٦) ان الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من اتفاقية التقسيم واتفاقية المنطقة المغمورة ويدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتبار من تاريخ اخر اخطار تمت مبادلته بين الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية التي تؤكد استكمال الإجراءات القانونية المحلية المطلوبة لدخولها حيز التنفيذ (التكميلية،٢٠١٩،٢-٣) كان الخلاف قد وصل الى ذروته بين الجانبين نتيجة اختلاف وجهة نظر المستشارين القانونيين في كلا البلدين إذ كانت اتفاقية ١٩٦٥ تتضمن (الإدارة والدفاع والتشريع) في نصف كل منطقة – أي لكل دولة الحق في ممارستها- هذه الفقرة تمسك بها الجانب الكويتي في التبرير بان النصف المقسوم لهم مبنية عليه السيادة اما السعودية فماتزال مصرة على ان هذا النصف تمارس عليه الأمور الإدارية والاقتصادية فاستمر الخلاف لكن، لم يصل الى التأثير في الإنتاج. وفي عام ٢٠٠٠ عقدت أيضا اتفاقية تناولت انشاء منطقة بحرية مشتركة بين الكويت والمملكة السعودية، لم تؤكد الاتفاقية أن الجزيرتين الواقعتين قبالة المنطقة الشمالية تابعة للكويت في حين اكدت ان الموارد في هذه الجزر والمنطقة المقسومة المحيطة بها تكون

ملكية مشتركة هذا الامر بالتأكيد زاد من الغموض، وعلى أثر اتفاقيتي ١٩٦٥و٢٠٠٠ توترت الأوضاع وتفاقمت بين عامي ٢٠٠٩و٢٠١٩ بين الدولتين الموقعتين على الاتفاقيتين ويعزا ذلك الى انتهاء صلاحيات الامتيازات للشركات الممنوحة من قبل الدولتين، أذ منحت الكويت امتيازا لشركة النفط الامريكية تعرف بالاختصار(امينويل) أما السعودية فقد لحقتها بعد عام ١٩٤٩ ومنحت أيضا شركة (باسيفيك ويسترن) النفطية امتيازا لمدة ستين عاماً؛ وفي عامي ١٩٥٧و١٩٥٨ منحت الدولتان حقوق التنقيب البحري الى شركة النفط العربية المملوكة الى اليابان والتي احتفظت بهذه الحقوق حتى عام ٢٠٠٠. حققت الامتيازات نتائج إيجابية ففي ١٩٥٤ اكتشف حقل الوفرة البري من قبل شركة جيتي أذ بلغت قدرته الإنتاجية ٣٠٠ ألف ب/ ي ( AL-Saif,2021,9-11 ) وبعد تصاعد الخلاف أعلنت الدولتان عن تعليق التنقيب في حقل الوفرة البري في أيار ٢٠١٥ بحجة الصيانة؛ فتوقفت جميع العمليات في المنطقة المجزأة لأول مرة منذ اكتشاف النفط فيها، وبعد انقطاع الإنتاج في المنطقة الذي طال لمدة خمس سنوات عاد الطرفان الى طاولة المفاوضات في عام ٢٠١٩ اخذين بنظر الاعتبار العلاقات التاريخية والتغيرات السياسية (العقوبات الامريكية على إيران وحاجة السوق الى تعويض حصتها فضلا عن تدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب) أذ تنتج المنطقة المقسومة من حقولها ٥٠٠ الف برميل يوميا واحتياطي يقدر ب (خمسة مليارات برميل) وتوصلا الى اتفاق بوصف ان الحد الفاصل للمنطقة المقسومة يمثل حدوداً دولية وتمارس عليه السيادة الكاملة وهذا حق لكلا الدولتين، وكذلك الامتيازات والموارد المشتركة وقد اضفت الدولتان الطابع الرسمي على هذه الاتفاقية من خلال التوقيع على ملحق الاتفاقية لعام ١٩٦٥ من

قبل المسؤولين الكـويتـي والسعـودي بتاريخ ٢٤ كانـون الأول ٢٠١٩ (AL-Saif,2012,12-15 ).

**٢- حقل الخفجي**

اكتشف حقل الخفجي البحري عام ١٩٦٠ من قبل شركة النفط العربية وتبلغ قدرته الإنتاجية ٢٢٠ الف ب / ي إذ يقع في اقصى منطقة الامتياز وهو جزء من حقل السفانية النفطي الواقع داخل المنطقة المقسومة كما تم اكتشاف حقول أخرى مثل (حقل الدرة واللؤلؤة) عام ١٩٦٠ في الطرف الجنوبي الشرقي من المنطقة ويذكر انه كان اخر اتفاقية بين الدولتين كانت في (٢٠٠٠/٧/٢) لتأكيد وتحديد المناطق لكل دولة والموارد الطبيعية في جزيرتي (قارو وام المرادم) (عجيل،٢٠٢٠، ١٢٦) قامت السعودية بشكل منفرد بتجديد الامتياز الذي انتهى عام ٢٠٠٩ لشركة (شيفرون العربية السعودية) دون استشارة الكويت وما عمّقَ الخلاف اكثر هو ان الامتياز كان في النصف الكويتي- المادتان في اتفاقية ١٩٦٥ تنص على وجوب التعاون بين البلدين نظرا لتقاسمهما ملكية الموارد الهيدروكربونية في المنطقة المقسومة - والذي عدّته الكويت تعديا على سيادتها - على وفق تفسيرها لاتفاقية ١٩٦٥-فضلا عن تخطي حقها الإداري في هذه الموارد (AL-Saif,2021,11-12) ردا على هذا طلبت الكويت من شركة شيفرون التقيد باللوائح والقوانين الكويتية ومن هذا المنطلق يجب على شيفرون التقدم بطلب للحصول على تصريح كويتي وتأشيرات عمل من الكويت والتقيد بإجراءات الكويت وهذا جعلها تواجه صعوبة في مزاولة عملها في تشرين الأول ٢٠١٤ ردت السعودية بطريقتها واوقفت الإنتاج في حقل الخفجي بحجة التلوث البيئي ما يعني توقف نصف الإنتاج في المنطـقة المعنـية التي تـعد ذات اهميـة لما تحقـقه من ايرادات (Saif,2012,12-15).

**ثالثا : الحقول المشتركة بين النرويج وبريطانيا**

يقع حقل فريغ الغازي عبر الحدود بين النرويج وبريطانيا ، اكتشف في عام ١٩٦٩ وبحلول ١٩٧٢ تم التأكيد ان الخزان عابر للحدود الذي يقسم الجرف القاري بين الدولتين، بدأ الحفر الاستكشافي في حقل فريغ في ٢ نيسان ١٩٧١ وبدأ الإنتاج منه عام ١٩٧٧ وهو أكبر حقل غازي بحري في العالم يقع خزانه على عمق ١٠٠ متر من المياه و١٨٠٠ متر تحت قاع البحر، شكله الجيولوجي يشبه المروحة على الخرائط الزلزالية يوصف خزانه بانه جيد جدا الحجر الرملي نظيف وذو مسامية جيدة ونفاذية عالية الغاز فيه أساسا من الميثان (٩٥%) مختلطا مع هيدروكربونات أخرى وبعض المكثفات السائلة، يمتد على طول الخط المتوسط في المملكة المتحدة و النرويج في بحر الشمال فتكون ٦٠% تقريبا من الاحتياطيات في الجانب النرويجي و٤٠% تقريبا في الجانب البريطاني. وتم حفر ابار الإنتاج بين عامي ١٩٧٦و١٩٧٩( تم حفر البئر الأول في ١٣ سبتمبر ١٩٧٧ وتم انتاج اول كمية من الغاز من هذا البئر في اغسطس ١٩٧٨ )، وساعدت النفاذية العالية للحقل على تركز ابار الإنتاج في مساحة صغيرة في خمسة كيلو متر مربع، ويغطي الخزان بالكامل حوالي ١١٥ كيلو متر مربع (Frigg،104–161). تم اغلاق حقل فريغ في ٢٦ تشرين الاول ٢٠٠٤ بعد انتاج ١٩٢ مليار متر مكعب، وكانت بريطانيا قد عقدت مع مجموعة توتال كمشغل، اما النرويج فقد عقدت اتفاقا مع لكونسور تيوم بترونورد تمت الموافقة على تطويره يوم ١٣ حزيران ١٩٧٤وقعت الصفقة في١٠ مايو ١٩٧٦ وفي حينها توصلوا لأول مرة الى كيفية استغلال الرواسب النفطية البحرية مع المنشآت المشتركة في الجانبين. وتتم عملية الإنتاج فيه من خلال تقليل الضغط الطبيعي فيه. وتقدر اجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخراج ب (١٩٢.٢) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (Area ،127–128). تم تصنيفه كأكبر حقل بالعالم، افتتحه ملك النرويج اولاف الخامس رسميا عام ١٩٧٨، والذي كان عامل مهم في مساعدة النرويج في الرفاهية

تم تحقيق الوصول الى انتاج الهضبة من الحقل بين الاعوام ١٩٨٠-١٩٨٦، شكل الحقل عاملاً اقتصادياَ مهماً لكلا البلدين وكان أيضا جدا مهماً للمطور والمشغل الفرنسي. وقع الطرفان على اول اتفاقية توحيد تطويره في ١٠ايار ١٩٧٦ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٢ تموز ١٩٧٧ وتعد اتفاقية (فريغ) نموذجا، لمفاوضات التوحيد وقد طورت منح الترخيص لمجموعة شركات بدلا من شركة واحدة ويكون لكل شركة في المجموعة حصة في الترخيص وتستثمر في التنمية بالنسبة نفسها (وتتم مكافأتها عند الحصول على الإيرادات) وتشكل الشركات بمجموعها ترخيصا او لجنة إدارة يتحكمون في العمل ويوافقون على خطط وميزانية التشغيل (Fjaertoft ،2018،76-77). وقد تضمنت المادة (٢) من الاتفاقية على ان يتعين على الحكومتين التشاور بهدف الموافقة على تحديد الحدود وتقدير اجمالي الاحتياطيات من خزان فريغ وتقسيم الاحتياطيات بين البلدين، كما نصت المادة بان تسعى الحكومتان الى الموافقة على قسمة الاحتياطيات في حقل فريغ قبل بدء عملية الإنتاج واذا لم يتمكن الطرفان من ذلك فيجب ان لا يتوقف الإنتاج والانتظار لحين تقدم الاقتراح من المرخص لهم، وفي حال عدم وجود أي شيء توزع حصص متساوية. ويعد هذا الاجراء مؤقتا لحين معرفة التفاصيل من البيانات وتكون تكاليف التطوير على وفق جزء كل من الجانبين، وتطلب من المرخص لهم تقديم مخطط للحفاظ على عمليات الإنتاج ويجب ان يحظى بموافقة الدولتين وتتم مراجعة مخطط النضوب بما لا يزيد على أربع سنوات (Bastida,2007,393-394). ان الاتفاق كان لابد منه لأن جيولوجيا خزان حقل فريغ متجانسة بحيث اذا انفرد احد الأطراف في الإنتاج يؤثر بشكل فعال في سحب الغاز من الجانب الآخر؛ في ١٩٧٢ أصبحت قضية تقسيم الاحتياطيات ساخنة وتم تقدير احتياطيات الحقل بنحو ٢٨٥ مليار متر مكعب من الغاز منها ٥٧ % في الجانب البريطاني والمتبقي في الجانب النرويجي. وقد اكد المرخصون النرويجيون على اعتراضهم وطالبوا بإعادة تقييم وتقسيم الحقل

لصالح النرويج، في حين اكدت توتال ان الحقل يحتوي على ٢٦٠ مليار متر مكعب من الغاز منها ٥٢-٥٥ % في الجانب النرويجي، ايضا اعترضت النرويج على تقدير الاحتياطيات وتؤكد ان ٦٥-٦٦ % في جانبها؛ قدم الجانبان حساباتهما لحجم الحقل وتوزيعه مع التأكيد انها تقدر من ٢٣٤-٢٩١ مليار متر مكعب؛ كان هناك اقتراح اشراك خبراء مستقلين حتى يمكنهم تفسير البيانات والتوصل الى نتيجة، ووافقت الأطراف على هذا الاقتراح، كانت مهمة الخبراء تحديد المدى للخزان و تقدير الحجم الإجمالي للغاز وأخيرا حساب كيفية تحديد توزيع الحقل على الجانبين بهذه النسبة وان عملهم من المفترض ان يكتمل في ٣٠ ايلول ١٩٧٤ وتعهد المرخص لهم بقبول النتائج لكن البريطانيين والنرويجيين رفضوا الالتزام بها وقبل الوصول الى نتائج تم ابرام ثلاث اتفاقيات أخرى بين مجموعتي المرخص لهم وفي ٩ تموز ١٩٧٤ حدد اتفاق فريغ الرئيس على ان الحقل سيتم التعامل معه كوحدة واحدة وتم التوقيع على معاهدة فريغ بشكل نهائي في لندن مايو من عام ١٩٧٦(Frigg,207-209). وطالب الخبراء بمزيد من البيانات المتعلقة بالخزان، وكان هناك تباين واسع في تقدير الاحتياطيات بين الشركات وكان التقرير النهائي٦٠,٨٢% من الاحتياطيات لصالح النرويج و ٣٩,١٨% في الجانب البريطاني وكان لزاما على المرخص لهم القبول بالنتائج اما الحكومتان فكانت مخيرة وبعد الكثير من المفاوضات وافق كلا البلدين على التقسيم المقترح في ١٢ ايلول ١٩٩٧ وبحلول ذلك الوقت كان الإنتاج جاري في المملكة المتحدة (Heritage,2020). بعد المسوحات الإضافية وقع DeGOlyer & McNaughton* على تقريرهما النهائي عن حجم الاحتياطيات من الغاز في فريغ وتخصيصهما للطرفين (Frigg,211).

وبعد توقف حقل فريغ عن الانتاج، عام ٢٠٠٤ تم عرض ملفاته وصوره وتاريخه في متحف النفط

***هي شركة استشارات نفطية تأسست عام ١٩٣٦مقرها دالاس، تكساس، ولها اعمال عديدة في داخل البلد الام وخارجه.**

النرويجي؛ في الجانب البريطاني صدرت لوائح ١٩٦٦ على منح التراخيص للعمليات براً وبحراً بعدما كانت مقتصرة على البحر، وتم منح تراخيص الاستكشاف لمدة ثلاث سنوات وتراخيص الإنتاج لست سنوات يمكن تجديدها فأخذت النرويج بنظام مماثل لبريطانيا كان من المقرر في عام ٢٠٠٠ ان يستنفد الحقل من موارده النفطية القابلة للاستخراج، وتم تقديم طلب الى السلطات النروجية والبريطانية فيه، بدأت خطة وقف عمليات الانتاج في حقل فريغ في نوفمبر ٢٠٠١ وكان على الحكومتين الموافقة على مبادئ اغلاق وإزالة المنشآت وقد استغرق هذا الامر عدة سنوات، وفي ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤ تم اغلاق حقل فريغ بعد ٢٧ عام من التشغيل المستمر بعد ان حقق انتاج ١٩٢ مليار متر مكعب تم تصدير هذا الإنتاج بالكامل الى المملكة المتحدة (Frigg ،6-102). بلغت حصة النرويج من حقل فريغ حوالي ١١٦ مليار متر مكعب من الغاز بقيمة حوالي ٢٢.٦٧ مليار دولار امريكي من بداية الانتاج حتى توقفه في سبتمبر من عام ٢٠٠٤ ، وقد كان حقل فريغ يعني الكثير للنرويج، وكذلك هو الحال لبريطانيا إذ زود من اوائل الثمانينات تقريبا ثلث الغاز المستهلك في الجزر البريطانية (North،1985،92-93).

**رابعا : الحقول المشتركة بين كوريا الجنوبية واليابان في بحر الصين**

تم توقيع اتفاقية التنمية المشتركة بين كوريا الجنوبية واليابان على الجزء الجنوبي من الجرف القاري المجاور للبلدين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٤ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٢ حزيران ١٩٧٨ وتمتد حدود الجرف القاري على طول كوريا او مضيق تسوشيما بين الدولتين ونتيجة للخلافات في اراء الطرفين بشان ترسيم الحدود القارية بينهم في بحر الصين الشرقي وعندما تعثرت المفاوضات، لجأ الطرفان في النهاية الى انشاء منطقة التنمية المشتركة (Byang، 2010، 65) وكانت الاتفاقية تتضمن استكشاف واستغلال الموارد النفطية في الجزء الجنوبي من الجرف القاري المتاخمة للبلدين

والعزم للوصول النهائي لمسالة التطوير من هذه الموارد وقد تضمنت المادة الأولى تعريف مصطلح الموارد الطبيعية، التي تضم النفط والغاز الطبيعي؛ وفسرت صاحب الامتياز على انه المرخص له من أي الجانبين بموجب قوانين ولوائح ذلك الطرف لاستكشاف او استغلال الموارد الطبيعية في منطقة التنمية المشتركة؛ وشرحت اتفاقية التشغيل على انه عقد مبرم بين طرفي أصحاب الامتياز لاستكشاف واستغلال الموارد المذكورة انفا. واما المادة الثانية فقد فذكرت ان المقصود في منطقة التنمية المشتركة هي منطقة الاشتراك وحدد النقاط فيها بالتفصيل، اما المادة الثالثة منها؛ ذكرت انه يمكن تقسيم منطقة التنمية المشتركة الى مناطق فرعية كل منطقة منها تستكشف وتستغل من قبل أصحاب الامتياز؛ كما اكدت وجوب ترقيم كل منطقة فرعية وتعريفها بالرجوع الى المنطقة الجغرافية؛ المادة الرابعة: يقوم كل طرف بأخطار الطرف الاخر بصاحب الامتياز دون تأخر؛ اما الخامسة: فيدخل أصحاب الامتياز من كلا الطرفين في التشغيل بشكل مشترك في منطقة التنمية المشتركة ويجب ان تنص اتفاقية التشغيل هذه عدة أمور منها: أ- التفاصيل المتعلقة بتقاسم الموارد الطبيعية والمصروفات ب- تعيين مشغل ج- معالجة العمليات ذات المخاطر د- تسوية المنازعات. وتدخل اتفاقية التشغيل حيز التنفيذ بموافقة الأطراف. المادة السادسة: يتم تعيين المشغل من قبل أصحاب الامتياز وفي حال فشلهم في ذلك في غضون ثلاثة اشهر يتولى الجانبان بالتشاور تعيين مشغل، واذا تعذر بعد شهرين يحدد مقدمو الخدمة من كلا الطرفين المشغل عن طريق سحب القرعة كما تضمنت الاتفاقية العديد من النقاط، منها: يجب تقاسم الموارد الطبيعية بنسب متساوية بين أصحاب الامتياز من كلا الطرفين، مدة حق الاستكشاف ثماني سنوات من تاريخ دحول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ مدة حق الاستغلال ثلاثون سنة ولهم الحق تمديد مدة إضافية لمدة خمس سنوات، اذا ثبت حق الاستغلال خلال مدة حق الاستكشاف، تنتهي مدة حق الاستكشاف وتبدأ في تاريخ انشاء حق الاستغلال؛ كما يجوز بالتشاور الغاء حق الامتياز لأي

طرف في حال خالفت القوانين والأنظمة واللوائح فيها في أي جانب، وكذلك منعت فرض الضرائب والرسوم على أصحاب الامتياز التابعين للطرف الاخر وعلى العمليات كافة تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمسين سنة، وتبقى سارية المفعول الا إذا طلب الطرف الاخر انهاء الاتفاقية من خلال اخطار كتابي مدته ثلاث سنوات في نهاية الخمسين سنة (**Nations،,114-1211٩٨١**).

**خامسا: الحقول المشتركة بين استراليا وجمهورية تيمور**

اثبت التنقيب بين استراليا وتيمور- ليشتي عن وجود رواسب نفطية تمتد عبر الحدود الشرقية لمنطقة التنمية النفطية المشتركة، وهذه الخزانات تعرف باسم رواسب الشروق وتروبا دور (تعرف مجتمعة باسم الشروق الأكبر) اتفقت حكومة استراليا مع جمهورية تيمور على توقيع اتفاقية التوحيد الدولية في ديلي في ٦ آذار من عام ٢٠٠٣ بشأن توحيد حقل الشروق وتروبا دور والذي يوفر اطارا أكبر للاستغلال المشترك التي ضمنتها معاهدة بحر تيمور ونركز على اهم ما تضمنته الاتفاقية؛ المادة ٩ ( أ ) أي خزان نفطي يمتد عبر الحدود فيجب التعامل مع المنطقة التي يقع فيها عبر الجانبين ككيان واحد، وتنص المادة نفسها، على ان الأطراف يجب ان تعمل على وجه السرعة وبحسن نية للتوصل الى اتفاق بشأن الطريقة التي سيتم بها استغلال الخزان بأكبر قدر من المنفعة وعلى التقاسم العادل للمنافع المتولدة عن ذلك. المادة ٩ ( ب ) كلا الطرفين وافقا على توحيد حقل الشروق الأكبر ووضع أساس توزيع الإنتاج، وذكرت الاتفاقية تفاصيل أخرى بشان الإدارة والسلامة والية تسوية المنازعات وغيرها من الأمور التي تتعلق بالتوحيد او الاستغلال المشترك للحقل المعني (Bastida,2007،396-397) وفي هذا الاتفاق لم تحدد الحدود البحرية بين الدولتين بما في ذلك منطقة تيمور حيث تقع منطقة شروق الشمس الكبرى، وكانت الرغبة قبل بدء الإنتاج وضع احكام الاستغلال المتكامل لحقل شروق الشمس وقد ذكرت المادة (٧) على

تقسيم الإنتاج من الخزان على نسبة ٢٠,١% من الحقل تكون بين منطقة التنمية المشتركة (JPDA) و ٧٩,٩ % الى استراليا واجازت إعادة تحديد توزيع النسبة بطلب من مشغل الوحدة ولكن ذكرت شروط مطولة حتى يتم ذلك، وإذ يشير أيضا الى مذكرة التفاهم المبرمة بين الطرفين في ٢٠ أيار ٢٠٠٢ اهم ما تضمنت اتفاقية التوحيد بين الدولتين: تعريفات القسمة والبيع التجاري وخطة التنمية وتعريف (JPDA) والسلع النفطية و(MPC Point) والتي عرفتها على انها النقطة التي يتم فيها انتاج كل سلعة نفطية قابلة للتسويق ويمكن ان تختلف فيما بين السلع القابلة للتسويق، ولأنها تخشى موضوع اللبس في التفسير فقد شرحت حتى ماذا تعني بمصطلح النفط الذي فسروه على انه أي هيدروكربون طبيعي سواء كان سائلاً أم صلباً أم غازياً أم أي خليط طبيعي من الهيدروكربونات سواء في الحالة الغازية أم السائلة أم الصلبة. وقد اكدت في مادتها الثانية على ان الاتفاق لا يعني تغيير الموقف بالنسبة لكلا الدولتين لمطالبهما فيما يخص الحدود البحرية؛ وتفرض على أصحاب المشروعات المشتركة (المتعهد) تنظيم الاستغلال للخزانات العابرة للحدود (**Infobase,2003,1-3**).

**سادسا : الحقول المشتركة بين غينيا بيساو – السنغال**

بعد ان شاب المرحلة الماضية نزاع وجدل محتدم دار بين الدولتين حول ترسيم الحدود وحول المناطق المتنازع عليها اذ وصل الأمر بهم الى التقاضي عند محكمة العدل الدولية حول اتفاق ٢٦ ابريل ١٩٦٠ الذي يخص المناطق الحدودية البحرية، وبعد البت في الحكم والتي رأت غينيا انه لا يخدم مصالحها، اعترضت على الحكم الصادر من هيأة التحكيم الدولية وبررت اعتراضها على ذلك وكان ابرز اعتراضها حول المنطقة الاقتصادية وبعد ان استغرق الترافع في القضية مدة طويلة في المحكمة منذ آب ١٩٨٩، صدر القرار بعد شهر من رفعها لكن اعترضت عليه غينيا، الى ان

وصلت القضية الى إجراءات اخذت تشغل المهتمين في القضية بشكل لافت في تاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٩٠، بينما كانت القضية قيد التداول من قبل المحكمة طلبت غينيا من المحكمة ان تتوقف السنغال عن أي أنشطة في المناطق المتنازع عليها حتى يصدر القرار النهائي من المحكمة ويكون هو الفيصل في أمر حدود المناطق لكن المحكمة رفضت هذا الطلب وفي مارس ١٩٩١ بينما القضية لم يُبت فيها، رفعت غينيا دعوى أخرى على السنغال بشأن الحدود البحرية بينهما، اذ طلب ممثل السنغال ان تحل هذه المواضيع بالتفاوض إلا اذا تعذر الامر عندها اللجوء الى المحكمة الدولية. بعد تقديم طلب الأخير مضافاً اليها المذكرات الأخيرة قررت المحكمة في ١٢ نوفمبر ١٩٩١ بان إجراءات التحكيم قد فشلت في حل النزاع بين الطرفين وقد القي باللوم على غموض صياغة اتفاق التحكيم الذي توصل اليه الطرفان وقد اختتمت المحكمة قرارها بان نقاط النزاع التي لم تحل من قبل قرار التحكيم الصادر في ٣١ يوليو ١٩٨٩ يتم حله عن طريق التفاوض بين الطرفين؛ وكانت هذه النقطة ممهدة الى طريق التفاوض المباشر بين طرفي القضية لترسيم جميع المناطق البحرية بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة والاتفاق حول منطقة التنمية المشتركة للنفط والموارد البحرية الأخرى (Kingdom،2015،286–288)، اتفقت دولة غينيا بيساو والسنغال على الإدارة والتعاون في تاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٩٣ تم ابرام هذه الاتفاقية بعد التقاضي امام هيأة التحكيم، كان من المقرر وبعد عدم الوصول الى تسوية مرضية بشأن الحدود للمنطقة الاقتصادية الخاصة بهم، قرر الطرفان انشاء منطقة التنمية المشتركة خارج البحر الإقليمي داخل منطقة معينة، واهم ما تضمنت الاتفاقية في المادة الثانية هو تقاسم الثروة السمكية بالتساوي وفي حال اكتشاف موارد إضافية فتتم مراجعة هذه النسب مع مراعاة الحجم من الاكتشافات. اما الثروة النفطية فتكون ذات نسب مختلفة أي ٨٥% الى السنغال اما المتبقي من النسبة التي قدرها ١٥% فتذهب الى غينيا بيساو وستكون الاتفاقية سارية المفعول لمدة أولية تبلغ عشرين عاما

وتجدد تلقائيا (Batida,2007,407-408). وكانت الرغبة في زيادة تطوير العلاقة قد دفعت الجانبان الى ابرام هذه الاتفاقية، واهم ما نصت عليه الاتفاقية هو الاستغلال المشترك للمنطقة البحرية التي تقع بين درجات معينة ويستثنى من هذه الاتفاقية البحار الإقليمية لكل بلد، ويتم رد النفقات التي تكبدها الطرفان سابقا من أموال الدولة للتنقيب عن النفط في المنطقة الى كل طرف على وفق النسبة المئوية لمساهمته، وفي حال وجود نزاعات تتعلق بالاتفاقية الحالية او بالوكالة الدولية يتم حلها عن طريق المفاوضات (Infobase,2002,1-2).

**سابعا : الحقول المشتركة بين نيجيريا و ساو تومي وبرينسيبي**

مع مراعاة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في مونتيغو باي في ١٠ كانون الاول ١٩٨٢ ولاسيما المادة ٧٤ الفقرة (٣)، التي تطلب من الدول ذات السواحل المتقابلة التعاون، وان تبذل كل جهدها في ذلك ولاسيما في قضية ترسيم الحدود وابرام ترتيبات مؤقتة ذات طبيعة عملية ريثما التوصل الى حل فعال ومرض للأطراف في قضية ترسيم الحدود ورغبة منهم في مداراة مصالحهم الاقتصادية المشتركة والتنقيب عن تلك الموارد واستغلالها دون تأخير، واقتناعا منهم بان الاتفاقية تعزز من التلاحم وتعزير العلاقات الثنائية، فقد قررا انشاء منطقة تنمية مشتركة مع الاحتفاظ بحق المطالبات فيما يخص المناطق المتنازع عليها (OLA,2003,1) ولهذا وقعت جمهورية نيجيريا الاتحادية مع ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية اتفاقية في تاريخ ٢١ شباط ٢٠٠١ في العاصمة النيجيرية ابوجا ودخلت حيز التنفيذ في تاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ ، وهي تنص على التنمية المشتركة للموارد العابرة للحدود ضمن المنطقة البحرية حيث المناطق المتنازع عليها من قبل الطرفين (BYANG,2010,1).هناك عدة أسباب دفعت الى توقيع المعاهدة : أ- مكانة نيجيريا كقوة إقليمية افريقية والموقف الجيوسياسي ب- والاستفادة من الموارد الطبيعية في

سواحلهما والضغط من قبل شركات النفط. ج- الاشتباكات العسكرية التي اندلعت في عام ١٩٩٤عندما أرسلت نيجيريا قوات الى شبه جزيرة باكاسي والتي باتت تعرف بأزمة باكاسي، ويذكر ان ساو تومي هي دولة صغيرة تتكون من جزيرتين في خليج غينيا ٢٥٠ كيلو متاراً غرب الجابون ويبلغ عد سكانها ١٦٦ الف نسمة بينما نيجيريا يبلغ عدد سكانها ١٨٠ مليون شخص. تغطي الاتفاقية مساحة كبيرة قدرها (٣٤,٥٤٠) كيلومتراً مربعاً اما فيما يخص الأرباح الناجمة عن استخراج النفط فقد تم الاتفاق على تقسيمها بنسبة ٦٠% لصالح نيجيريا و٤٠% لصالح ساو تومي وبرينسيبي وتكون السيطرة مشتركة من قبل الطرفين على المنطقة (Kingstom,2019,106-108). واهم ما نصت عليه الاتفاقية هو تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة والمشغل والنفط وآلية الإدارة المشتركة في المنطقة التنموية المشتركة وتقسيم الأرباح واختصار الوقت لتقديم عجلة الاستغلال للموارد كما ركزت المادة (٥) على عدم التنازل عن المطالبات عن أي جزء من قبل الدولتين كما انفردت المادة (٦) على: أ- تكوين مجلس وزاري مشترك في المنطقة ب- يضم المجلس ما لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن أربعة وزراء من الرتبة نفسها يعينون من قبل رؤساء الدول المعنية ج- لا يتمتع المجلس بشخصية قانونية منفصلة د- يقوم المدير التنفيذي بدور امين المجلس، اما المادة (٧) فقد حددت الاجتماع على الاقل مرتين في السنة وبالتناوب مرة في هذا الجانب واخرى عند الطرف الاخر (الدولة) ويتراس الاجتماع عضو ترشحه الدولة المضيفة ولن يكون اي قرار معترف به مالم يتم تسجيله كتابة ويوقع على الاقل من قبل عضو من كل طرف، تضمنت المادة (٨) تولي المجلس مسؤولية كلية عن جميع الامور التي تتعلق بالاستكشاف واستغلال الموارد في المنطقة. في حين اكدت المادة (٢٣) على اتباع مبدأ جولات عقود التراخيص قبل التوقيع على اي عقد لتطوير النفط كما ان المادة (٢٩) ذكرت انه يحق لكل دولة السماح لطلبات الدارسة من قبل مواطنيها من اجل الفائدة فيما يخص عقود النفط. ومراقبة انشطة تطوير

النفط في المنطقة وابقائها على اطلاع دائم كما اتاحت الوصول الى البيانات الجيولوجية وقياس ومراقبة او فحص اي انشطة نفطية بما في ذلك الحق الوصول الى المنشآت بالترتيب وقد تضمنت المادة (٣١) شرحا مفصلا فيما لو اكتشفت حقول في المستقبل وكيف يتم معالجتها واستغلالها وتقسيم ايراداتها (OLA, 2003,2-14 ).

**ثامنا: الحقول النفطية المشتركة في بحر قزوين:**

**١- موقع وجيولوجيا بحر قزوين**

بحر قزوين هو خزان طبيعي فريد من نوعه على الأرض، ويوصف على انه جسم مائي ارضي مغلق وهو اكبر خزان ارضي في العالم تبلغ مساحته (٣٩٢٦٠٠ ) كم٢ تحت مستوى سطح البحر(نظام الارتفاعات البلطيقية) تتجاوز مساحة بحر قزوين البحر الادرياتيكي (١٣٩٠٠٠) كيلومتر مربع وتتناسب مساحته المائية مع بحر البلطيق (٣٨٧٠٠٠) ، وهو يقع على حدود جزأين كبيرين من قارة اوراسيا. واستنادا الى البنية المورفولوجيا والظروف المادية الجغرافية ينقسم بحر قزوين الى ثلاثة أجزاء: بحر الجنوب (٣٩%) من المساحة والوسط (٣٦%) من المساحة والشمال (٢٥%) من المساحة الكلية للبحر. تمر الحدود الشريطية بين، الأول عبر جزيرة الشيشان – رأس تيوب كاراجانسكي، بين وسط وجنوب قزوين- على طول خط تشيلوف – كيب جان جولو، يبلغ اقصى عمق للحوض الجنوبي للبحر ما يسمى منخفض بحر قزوين الجنوبي او منخفض لانكران (١٠٢٥) م ومتوسط العمق (٢٠٨) م تتصف منطقة بحر قزوين بانها ذات توطن مرتفع حيث يوجد اكثر من ١٣٠ نوع من الأسماك، وأكثر من ١٠٠ نوع من موائل الطيور في الأراضي الرطبة، وتشتهر فيه حركة الشحن والصيد وإنتاج النفط والتي تعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية في منطقة بحر قزوين ويعد التطور في الساحل

الغربي منه أكثر تطور في الصناعة والزراعة من الساحل الشرقي (program,2021,1). ويعد بحر قزوين أكبر مسطح مائي داخلي في العالم ويحتوي على أكثر من ٤٠% من المياه الداخلية في العالم تطل عليه خمس دول ساحلية (روسيا، أذربيجان، إيران، كازاخستان، تركمانستان) تشكل منطقة بحر قزوين أربعة احواض جيولوجية رئيسة (شمال، وسط، جنوب والشمال)، يكون الحوض الشمالي أكبر قليلا من مساحة سطح البحر. تكون مياه العمق فيه ضحلة وتتجمد المياه في أوقات معينة مكونة جليداً سريع الانجراف، مشروعات الاستكشاف تكون صعبة بسبب طبيعة المياه الضحلة، تكون المياه عميقة بشكل أكبر في الجزء الجنوبي من غيرها من الأجزاء يكون حوالي ٣٨% من مساحة السطح؛ يبلغ اقصى عمق للحوض الجنوبي (٣٣٦٣) قدما، ويحتوي على ما يقرب ثلثي من اجمالي حجم المياه في البحر (Adminstration,2013,3).

٢- **المؤشرات النفطية لبحر قزوين:**

يحتوي بحر قزوين على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز تتشارك فيه الدول الخمس المطلة عليه وهي كل من (روسيا، إيران، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان)، غير ان المنطقة تعاني من مشكلات في الاستغلال الأمثل للموارد النفطية ناتجة عن عدة أسباب منها سياسية، مثل التدخلات الخارجية، ومنها طبيعية ولها دور في عملية النقل مثل عدم وجود منافذ بحرية للدول مثل (كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان)، ومنها تقنية مثل عدم تطور تكنلوجيا البحث والتنقيب والاستخراج، وهناك تضارب فيما يخص الاحتياطيات المؤكدة في هذه المنطقة فوكالة الطاقة قدرتها ضمن دراسة لها ١٩٩٨ ما بين١٥-٤٠ مليار برميل، والمحتمل منه يتراوح بين ٧٠-١٥٠ في حين ان هيأة إدارة المعلومات الامريكية قدرتها ب (٤٨,٢) مليار برميل واحتياطي الغاز نحو (٨) تريليونات متر مكعب والمصدر نفسه يذكر ان هناك ٤١% و٣١%

من احتياطي النفط الخام والغاز على التوالي أي ما يقارب ثلاث تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي موجود في الحقول البحرية لبحر قزوين وان الجزء الأكبر من احتياطيات النفط الخام البحرية تكون في الجزء الشمالي حسب التقديرات في عام ٢٠١٢(المرسومي، ٢٠٠٨، ٤٠)

**٣- المشكلات التي تواجه نقل النفط والغاز في بحر قزوين**

تواجه بعض الدول الساحلية المستثمرة مشكلة في كيفية نقل النفط والغاز الى الأسواق الدولية، اذ ان انتاج النفط يجب ان يمر بدولة أخرى حتى يصل الى الأسواق الرئيسة لذلك دخلت عملية النقل في الجوانب الجيوسياسية، وكانت الخيارات المقترحة هي: (Mohsenin,1998,71-72)

أ- الطريق الشمالي لخطوط انابيب النفط تمر من أذربيجان وكازاخستان عبر روسيا الى ميناء نوفو روسيك على البحر الأسود. هناك ملاحظات على هذا الاقتراح أولها: المخاوف من السيطرة المفرطة من قبل روسيا على هذه الخطوط. وآخرها مخاوف امنية لأنها تمر عبر داغستان المهددة في الصراع مع الشيشان.

**ب**- الطرق الغربية والتي تفضلها تركيا وأذربيجان وجورجيا والولايات المتحدة؛ الأول من هذه الطرق تُمر عبر الانابيب من باكو الى ميناء سوبسا في ساحل البحر الأسود الجورجي ومن ثم شحنه عبر مضيق البوسفور الى اوربا وسيكلف حوالي ١,٥ مليار دولار، وهو أيضا يمر بالقرب من منطقة مضطربة من ابخازيا في شمال شرق جورجيا وكذلك اعتراض تركيا على حركة الناقلات في مضيق البوسفور؛ وثاني خط انابيب من باكو الى مينا جيهان التركي، وقدرت تكلفة هذا الخط بحوالي من ٢-٤ مليارات دولار، وهناك شكوك حول جدواها الاقتصادية في ظل تقلب أسعار النفط ومستويات الإنتاج، وأيضا هناك مخاوف امنية إذ يمر هذا الخط بالمناطق الكردية غير المستقرة في الأجزاء الشرقية لتركيا.

ت- الخيار الثالث: يكون الخط متجاوزا لمضيق البوسفور ويربط ميناء بورغاس البلغاري مع ميناء الكسندروبوليس اليوناني والطريق الشرقي، الذي تفضله الصين وكانت هناك مذكرة تفاهم في سبتمبر ١٩٩٧ لبناء خط انابيب باتجاه الصين كجزء من صفقة لشراء حقلين نفطيين في كازاخستان وحدها وقدرت الصين تكلفته ب ٣,٥ مليارات دولار.

ث- اقترحت شركات النفط الامريكية العاملة في بحر قزوين، استخدام الطريق الجنوبي الشرقي من خلال بناء خطوط نفط وغاز من تركمانستان عبر أفغانستان الى باكستان بتكلفة ١,٩ مليار دولار لكل منها هو اقتراح منطقي لكنه يمر عبر منطقة ملتهبة هي، أفغانستان لذلك تم التخلي عن هذا الخيار في أغسطس عام( ١٩٩٨). ان الطريق الجنوبي يعد من أفضل الاقتراحات التي يمكن ان يمر من خلالها نفط وغاز بحر قزوين الى الخليج العربي وهو الخيار الأكثر قابلية للتطبيق كونه اقتصادياً ولأنه أيضا بالإمكان استغلال الخطوط الموجودة فعلا ذات المسار من الجنوب الى الشمال لتوزيع وامداد المصافي الموجودة في الشمال بالنفط إذ تواجد اربعة مصافي نفط هناك، ويمكن التعويل أيضا على النقل البحري الإيراني اذ بالإمكان ان يساعد على نقل النفط من الدول التي تعاني من عدم وجود منفذ بحري لنقل النفط مثل ( تركمانستان، أذربيجان، كازا خستان ) بواسطة السفن الى الموانئ الإيرانية المطلة على بحر قزوين وكانت ايران قد قدمت اقتراحا يتضمن استلام النفط من الدول الثلاث المذكورة وتقوم هي بتكريرها وبالمقابل تصدر الحصة المستلمة من هذه الدول عبر منفذها الجنوبي وتسلمه الى المستورد او المستثمر المتفق مع احدى الدول الثلاث، في مياه الخليج العربي، وهو ما يسمى بأسلوب المقايضة. اما الاقتراح الثاني الذي قدمته ايران فقد اخذت كازاخستان بهذا المقترح كونه اقتصاديا وتحصل هذه الدولة على افادة اكثر من ايران كونها ليس لها منفذ اخر وقد تمت الاتفاقية بينها وبين الدولة صاحبة الاقتراح (ايران)

في عام ١٩٩٦ وبعد عام من الاتفاقية (١٩٩٧) تم شحن ٥٠٠ الف برميل يوميا بأسلوب المقايضة من كازاخستان وقامت ايران بدورها بتسليم كمية تساوي الكمية المشحونة اليها من كازاخستان عبر منفذها الجنوبي الى مياه الخليج العربي. اما الاقتراح الاخير وكان أيضا اقتصاديا كون البنية التحتية موجودة وجيدة بالفعل، ويتمثل بالتصدير المباشر من بحر قـزويـن الـى الخلـيـج العربـي عبر الانابيب الإيــرانـيـة ( المرسومي، ٢٠١٥، ٩-١٠).

**٤- البعد القانوني لبحر قزوين:**

الوضع القانوني لهذا البحر شائك ومعقد بسبب عدم وجود اتفاق حول كيفية تعريفه هل يعرف على انه بحيرة ام على انه بحر لان هذا يؤثر في كيفية تطبيق القوانين الدولية عليه. ولهذا هناك دعوات على وجوب الاتفاق من قبل الأطراف المعنية حول تعريفه. فاذا كان بحرا ستطبق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وإذا كانت بحيرة فهنا يتم استخدام القانون الدولي المتعلق بالبحيرات لترسيم الحدود ( Adminstration,2013,4 ). ترتكز المعاهدات السابقة على قطبين رئيسين هما الروسي والايراني كانت اول معاهدة لترسيم الحدود والتنازل عن بعض الأراضي (١٧٢٩) ونصت المعاهدة بين الامبراطوريتين على حرية التجارة والملاحة تلتها معاهدة لستان (١٨١٣) ومعاهدة تركمانشاي (١٨٢٨) التي أعطت الحق لروسيا حصراً في امتلاك اسطول بحري في بحر قزوين وفي عام (١٩١٧) وضع السوفييت اتفاقية جديدة مع الحكومة الإيرانية والتي صرحت بها ان جميع الاتفاقيات السابقة يعد امرها منسوخاً وتعد معاهدة الصداقة (١٩٢١) أساس العلاقات الثنائية بين البلدين اما فيما يخص الموارد الطبيعية فذكرت فيها بالتحديد اتفاقيات الصيد. وفي عام ( ١٩٣٥) تم تأسيس معاهدة التجارة والملاحة أيضا بين ايران والاتحاد السوفيتي، وفي عام (١٩٤٠) كانت هناك اتفاقية إضافية تؤكد الملاحة (العسكرية والتجارية) وكذلك حقوق الصيد للسفن الإيرانية والسوفيتية وللسفن التي ترفع

اعلام هذه الدول وتقييد حق المرور للدول الأخرى ونصت الاتفاقيتان ١٩٣٥-١٩٤٠ على حق الصيد في البحر كله باستثناء (١٠) اميال على طول سواحل كل من الجانبين ذكر قضية التنقيب عن النفط والغاز لكن بشكل غير واضح في اتفاقية ١٩٤٠ (Program,2005,2). وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة اذا كان بحرا فان لكل دولة ساحلية لها بحرا إقليميا يصل الى اثني عشر ميلا بحريا حتى ٢٠٠ ميل بحري وجرف قاري وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ان يتوسط خطا بين المطالبين وقدمت ايران اقتراحاً فيه تقسيم لكل بلد(٢٠%) من قاع البحر وسطح بحر قزوين بشكل متساو (Adminstration,2013,4-6 ). يذكر فريق الخبراء في الأمم المتحدة المختص بالأسماء الجغرافية انه ليس هناك وضع قانوني ولكن هناك سلسلة من المعاهدات الثنائية بين الاتحاد السوفيتي سابقا وإيران حددت بحر قزوين على انه بحيرة ومواردها يجب ان تقسم بينهما بالتساوي. كانت الموارد السمكية ذات أهمية قبل ان تطغى الرواسب الهيدروكربونية على مصايد الأسماك اذ تحول استغلال النفط الى قضية أساسية في بحر قزوين ( Geldem,2010,4). الغت الحكومة السوفيتية المعاهدات القديمة بين الامبراطوريتين الروسية والفارسية وانشأت معاهدة الصداقة لعام ١٩٢١ كأساس للعلاقة الثنائية بين الاتحاد السوفيتي وايران؛ كان التركيز على حقوق الملاحة في هذه الاتفاقية وأشارت الى المصايد في اتفاقية الموارد الطبيعية. تنص معاهدة ١٩٤٠ على ان بحر قزوين يعد من قبل الطرفين المتعاقدين على انه بحر سوفيتي وايراني. بعد ١٩٩٠ طعنت أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان المستقلة مؤخراً في قانون المعاهدات بحر قزوين بموجب اتفاقيات فيينا لعام ١٩٧٨. تعمل الدول الساحلية كلا منهم على انفراد او بشكل ثنائي حسب اختلاف المصالح السياسية والاقتصادية مثال على ذلك ترسيم الحدود بين روسيا وكازاخستان تكلل بالاتفاق لأنها

مكنت الطرفين تطوير مواردهما النفطية في قطاعاتهم الخاصة (Adminstration,2013,6) .عند تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ زاد عدد الدول المستقلة المطلة على بحر قزوين في أوائل ١٩٩٢ التي تضم خطا ساحليا على بحر قزوين واصبح عدد الدول خمساً بعد ان كانت دولتان مسيطرتين على المنطقة وقد تغيرت أفكار الدولتين فيما يخص الحصص من المياه والسيطرة مثلا اضطرت روسيا الى مراجعة المبادئ السوفيتية التي اتاحت السيطرة لعدد من الجمهوريات على أجزاء مختلفة من بحر قزوين والتي فضلت أذربيجان بشكل لافت فيما يخص الاستفادة من النفط والغاز هناك ضرورة دعت كلا من روسيا وايران ان تعد منطقة قزوين هي بحيرة وليس (بحرا) خصوصا عندما فكرت روسيا عند تطبيق الحدود الداخلية السوفيتية ستبقى دون ممر بحري ينقل سفنها من موانئها الى الموانئ الإيرانية (الفيصل،٢٠١٨، ٦) تؤكد ايران ان النظام القانوني لبحر قزوين يجب ان يكتمل كجزء من استراتيجية (الربح) لجميع البلدان الساحلية على أساس المبادئ التالية : أ- يجب ان تكون معاهدتا ١٩٢١ و١٩٤٠ الأدوات الأساسية لإكمال النظام القانوني المستقبلي ب- مبدأ الاجماع يجب تحديد جميع القرارات المتعلقة في شؤون بحر قزوين ج - يجب ان تكون المنطقة منزوعة السلاح د - يجب ان يكون بحر قزوين مركزا للتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان الساحلية هـ - يجب مراعاة الجوانب البيئية، وعدم الاضرار بها، مثلا من خلال مد انابيب الغاز والنفط في قاع البحر و- يجب ان يكون النظام النهائي قابلا للدفاع عنه على المستوى الوطني. ترغب إيران في أن تكون الملكية مشتركة لبحر قزوين كما بينت المعاهدات في ١٩٢١ و١٩٤٠ وان يقسم البحر بالكامل وتكون حصة إيران ٢٠ % منه. وفي عام ١٩٩٢ قدمت إيران اقتراحاً لأنشاء منظمة التعاون (كاسكو) تضم الدول الخمسة المطلة على بحر قزوين هدفها التعاون في الثروة

السمكية والشحن والبيئة والطاقة والامن والاقتصاد وانها ماتزال تدعم هذا الاقتراح حتى هذا اليوم (Mohsenin,1997,170).

يُستنتج ان الحقول النفطية والغازية المشتركة بين الدول سواء أكانت ثنائية او جماعية، لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من الحقول الوطنية التي تنتهي حدودها في اطار ارض دولة ما، واهم مميزاتها هي انها ذات بعد قانوني دولي، سيادي وسياسي، مما يجعل طريقة استثمارها شائكة، وتحتاج الى وقت طويل وأحيانا الى اطراف دولية، حتى يتم الاتفاق عليهـا.

# الفصل الثاني

## انماط الاستثمار الحالية في صناعة استخراج النفط في العراق

المبحث الأول: عقود المشاركة في الانتاج

المبحث الثاني: عقود التراخيص النفطية

المبحث الثالث: الاستثمار الوطني في حقول الجهد الوطني

# الفصل الثاني: أنماط الاستثمار الحالية في صناعة استخراج النفط في العراق

## تمهيد

لا تختلف العقود النفطية الاستثمارية عن العقود المتعارف عليها حيث هي ايضا ناتجة بين طرفين (الحكومة والمستثمر) اتفقا على صياغة بنود تخص العمل، ويتم هذا العقد من خلال قيام الدولة بدعوة المستثمرين الى التعاقد على الاستثمار في الحقول وبعدها تقوم بمنح تراخيص الى المستثمر المتعاقد على عقد مشاركة او عقد خدمة والأخير بدوره يقوم بتنفيذ العقد ان عمليات التنقيب التي تقوم بها الشركات الأجنبية عن النفط ومراحله اللاحقة لا يمكن ان تتم الا ان يكون هناك شكل من اشكال العقود صادر من الدولة صاحبة هذا المورد من اجل ان تأخذ هذه الشركات الصفة الشرعية والقانونية وعليه توجد أنواع من الاستثمار تحت مظلة اشكال من العقود. سنتناول ثلاثة اشكال من العقود المفعلة في العراق لاستخراج النفط.

**ولهذا سيتطرق الفصل الثاني الى المباحث الاتية:**

**المبحث الأول: عقود المشاركة في الانتاج**

**المبحث الثاني: عقود التراخيص النفطية**

**المبحث الثالث: الاستثمار الوطني في حقول الجهد الوطني.**

# المبحث الأول: عقود المشاركة في الانتاج

**اولا: مفهوم عقود المشاركة وبنودها:**

هي اتفاقية بين شركة نفط ودولة تمتلك نفطاً لغرض انشاء مشروع مشترك للبحث والاستكشاف للثروة الوطنية في مناطق محددة (Jawad,2015,44)، تشارك الشركات الأجنبية مع الدول حقوق الملكية للنفط الخام عندما تتخلى الدولة عن سيادتها على مواردها الطبيعية ويكون الاشراف على الشركات الأجنبية اقل من قبل الدولة المضيفة (Ghandi,2014,4) وأيضا تعرف على انها اتفاقية مشاركة الإنتاج بين دولة المورد وشركة او مجموعات شركات والاتفاق على استخراج كمية من المورد (في الغالب يكون نفطاً) (Harraz,2016,18)، هو عقد ينظم العلاقة بين دولة منتجة للنفط أو إحدى شركاتها مع شركة نفط دولية، تتحمل بموجبه الشركة جميع تكاليف العمليات النفطية وفي وقت لاحق تسترد جميع نفقاتها بسعر التكلفة من انتاج النفط وفي المقابل تتحمل الدولة المنتجة الضرائب عندما يتم تقسيم الاسهم من النسبة المخصصة لها من انتاج النفط. وفي الحقيقة لا يوجد تعريف عام للمشروع المشترك في القانون ومع ذلك يعرفه قاموس( بلاكس لو) بانه تعهد تجاري من قبل شخصين أو اكثر منخرطين في مشروع واحد محدد وتكون عناصره الضرورية المكونة له هي اتفاق صريح أو ضمني وكل عضو متساو في التحكم في المشروع وفي قطاع اعمال النفط الخام المشروع المشترك هو وسيلة رئيسة لاستثمار ورفع وتطوير الطاقة الإنتاجية وفي السنوات القريبة المنصرمة اصبحت اتفاقيات ومعاهدات التنمية المشتركة جزءاً لا يتجزأ من المشروعات المشتركة داخل قطاعات النفط والغاز وعبر الحدود العالمية (Zebari,2020,1241) ومن الممكن تعريف عقود المشاركة بأنها عقد بين شركة نفطية متعددة الجنسية وحكومة مُضيفة، وبموجب هذا العقد تُجهز الشركة رأس المال اللازم للاستثمار، بسيطرة متغيرة على الحقول النفطية، ولا توجد صيغة قياسية لعقود مشاركة الإنتاج، فالعملية متغيرة ولكل حالة وضعها الخاص، يعد

عُنصر المجازفة او المخاطرة سمة اساسية في هذا النوع من العقود، بسبب وجود احتمال خسارة المقاول الاجنبي، نظراً لعدم وجود النفط الخام او وجوده لكن كمياته لا تكفي للإنتاج بشكل تجاري. وبناء على ذلك من يروجون لهذه العقود على وجود ميزتين اساسيتين فيها، الاولى: ان المقاول الاجنبي سوف يتحمل المخاطر المالية كافة من جراء عمليات التحري عن النفط، والثانية: ان النفط في باطن الارض والمنشآت النفطية سوف يبقى ملكاً للحكومة (Kingstom,2019,102).

تتضمن عقود المشاركة في الإنتاج، العديد من البنود يمكن الإشارة الى أهمها بما يلي: (Harraz.2016,19)

١- تتحمل الشركة الاجنبية ( نفط او غاز) بموجب هذ الاتفاقية مع الدولة المضيفة، جميع تكاليف المخاطر والاستكشاف والتطوير والإنتاج في حالة استكشاف النفط تجاريا؛ مقابل حصولها على نصيب من الإنتاج الناتج عن هذا النشاط.

٢- ترخص حكومة الدولة المضيفة، الشركة بتنفيذ أنشطة التنقيب والتطوير والإنتاج للنفط، وتتحمل الشركة المخاطر كافة، وفي حالة تحقيق النجاح في الاستكشاف يسمح للشركة باستخدام الأموال المتأتية من انتاج النفط لاستعادة نفقاتها من الأموال التشغيلية والاستثمارية مما يسمى (نفط الكلفة) والنفط الذي يزيد عن هذه التكلفة يعرف باسم (نفط الربح) والذي على أساسه تتم القسمة بين الحكومة والشركة حسب الاتفاق في العقد الموقع بينهما، وتوجد بعض العوامل المتغيرة، التي تؤثر في تغير هذه النسبة من عقد الى اخر مثل: (أسعار النفط، معدل الإنتاج...).

٣- يمكن ان تكون مشاركة الإنتاج مرحلة انتقالية او دائمة كما في مصر وسوريا.

٤- تسمح عقود المشاركة بالإنتاج بمشاركة المستثمرين مع الاحتفاظ بالملكية الوطنية لاحتياطي النفط في باطن الارض.

## ثانيا: عقود المشاركة في العراق

تركزت عقود المشاركة في الانتاج في إقليم كردستان، اذ انفرد الإقليم بأبرام عقود المشاركة في الإنتاج التي تختلف كثيرا في نوعها وتقسيم عوائدها وبنودها عن عقود الحكومة الاتحادية مع الشركات العالمية في المحافظات العراقية المنتجة للنفط عدا الإقليم شرعت حكومة الإقليم في اختيار نوع العقود – كما تُصرح – من الدستور العراقي الذي أتاح لها ذلك.

**١- السند القانوني للنفط والغاز في العراق**

نصت المادة (١١١) من الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ على ان (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات) في حين نصت المادة (١١٢) من الدستور نفسه على أولا: ( تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون).

ثانيا: ( تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبدأ السوق وتشجيع الاستثمار) (دستور العراق ،٢٠٠٥، ١٤).

وهنا نؤشر ملاحظة حول الدستور، إذ تم تخصيص مادتين فقط في الدستور العراقي ليذكر فيها النفط والغاز وانتاجهما على الرغم مما لهذه الموارد من أهمية بالغة في الاقتصاد العراقي اذ اكثر من٩٠% من الايرادات العامة تعتمد على إيرادات النفط في تمويل موازنته الاستثمارية والتشغيلية، فضلا عن ان الخلافات السياسة مع المحافظات المنتجة للنفط والتي تعاني

من سوء الخدمات والدمار الذي حل بها في الفترات المتعاقبة، تطالب ان تكون لها حصة من هذه الايرادات حتى يتسنى لها تعمير وبناء مدنها هذا من جانب والجانب الاخر الخلاف السياسي بشأن النفط مع الإقليم الذي يختلف من الناحية السياسية وقوة الخبرة التفاوضية والتأثير الإقليمي والدولي، ويعزز موقف الاقليم الاستقلال منذ زمن بعيد، وهو يتميز بقدرته على المناورة، والحكومة المركزية الحالية، هي اشبه بالحكومة المؤقتة التي لا تعتمد في نهج سياستها على بناء دولة المؤسسات (كما نرى في كل دورة انتخابية تبدأ الوعود المغرية للإقليم) ولذلك نرى ان تضمين الدستور مادتين تخص النفط والغاز لا يتناسب وحجم الاعتماد الكبير على هذه المادة وان المادتين المذكورتين آنفاً غير موضحة تفاصيل التنقيب والاستغلال والإنتاج وطريقة العقود مع الشركات ولهذا يمكن ان يفسر كل طرف ما يريد مستغلا إبهام المادتين في الدستور العراقي.

٢- **سياسة الانفراد بالعقود والإنتاج في إقليم كردستان والاشكالية مع الحكومة المركزية**

ذكرنا ان الاقليم اتخذ من غموض مواد الدستور الخاصة بالنفط والغاز، مبررا لتنفيذ عقود مستقلة لمصلحته الخاصة، بعيدا عن رقابة السلطة المركزية وسياستها التي تحد من تصرف الإقليم في الثروة النفطية، في بقاع ارضه وإيراداتها وبناء على ما ذكر، نفذ الإقليم عقوداً نفطيةً، ولم يعره أهمية الى موافقة الحكومة المركزية من عدمها، اعتمد قانون النفط والغاز الذي أصدره الإقليم عام ٢٠٠٧ على بعض مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥؛ منها المادة (١١٠) التي تحدد صلاحية الحكومة الاتحادية بعشر نقاط بدءاً من السياسة الخارجية وانتهاءً بالإحصاء والتعداد السكاني والتي لم تتطرق الى تدخلها في الثروات الإقليمية. والمادة (١١٤) التي تشتمل على سبع نقاط تبين الصلاحيات المشتركة بين الإقليم والمركز أبرزها: (سياسة التنمية والتخطيط وسياسة الموارد المائية الداخلية). والمادة (١١١) التي تعنى بشؤون النفط

والغاز والتي تشير الى ان النفط والغاز هو ملك للشعب في كل الإقليم والمحافظات وعليه لا يوجد فرق بين الموارد النفطية في جميع الحقول في ارض العراق، وهي لا تمنع أي اتفاق لحكومة الإقليم لأبرام العقود مع الشركات النفطية الدولية؛ وهناك المادة (١١٥) التي ورد فيها على ان كل الذي لم يكن من الصلاحيات الحصرية للسلطة الاتحادية، فأنها تكون متاحة للأقاليم (محي الدين، ٢٠١٤، ٩-١١).

**ثالثا: الحقول والتراكيب التي عرضها اقليم كردستان للاستثمار الأجنبي**

عرض اقليم كردستان اكثر من (٥٧) رقعة تحتوي على عدد من الحقول والتراكيب وكان الهدف هو دعوة الشركات الى ابرام العقود – في حال الاحالة لها- بصيغة المشاركة في الانتاج في حال الاكتشاف التجاري، وتراوح عدد الشركات المتعاقدة على الحقول والرقع الاستكشافية مع الاقليم ما بين (٤٥-٥٠) شركة من دول عالمية مختلفة عربية واجنبية، وقد كانت مقسمة على سبع محافظات منها تضاف الى الاقليم، محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى. الا ان بعض الشركات لم تعثر على النفط والغاز واخرى اوقفت نشاطها لأسباب سياسية. انتهت حكومة كردستان من صياغة قانون الإقليم للاستثمار في النفط والغاز في نهاية عام ٢٠٠٧ ووقعت على قانون جديد اتفاقيات عقود المشاركة في الإنتاج مع العديد من الشركات الدولية. تجادل حكومة الإقليم على الاعتراض على عقودها الحالية والمستقبلية لكنها تؤكد التزامها في تقاسم الإيرادات على النحو المحدد في الدستور؛ وكانت هناك معارضة واسعة من قبل الحكومة العراقية فيما حذر وزير النفط الأسبق في تشرين الثاني ٢٠٠٧ الشركات النفطية من ان الحكومة الاتحادية لن تسمح من تصدير النفط المنتج بواسطة هذه العقود مع الإقليم وقد حظر التصدير الذي استمر حتى عام ٢٠٠٩ ؛ بعدها تم التوصل الى حل وسط بين حكومتي المركز والاقليم فيما يخص التشريعات الهيدروكربونية إذ سمحت وزارة النفط في شهر مايو ٢٠٠٩ لحكومة الإقليم بتصدير كمية محدودة

باستخدام خطوط انابيب النفط الوطنية من حقلي طاوكي وطق طق اللتين تعاقدت عليهما حكومة إقليم كردستان وتم التوقيع عليهما قبل فبراير عام ٢٠٠٧ ، وتم الاتفاق على ان جميع الإيرادات الناتجة من التصدير للنفط في الإقليم تعود الى الحكومة الاتحادية ولكن نشأ خلاف بشان التعويضات للشركات في عملية الإنتاج ( الجلبي، ٢٠١٩، ٣٣٩-٣٤٠).

**اما اهم الحقول المنتجة التي تعاقد عليها الاقليم فهي :**

١- **حقل طاوكي النفطي:** يقع حقل طاوكي في محافظة دهوك، قرب الحدود التركية السورية، وعلى بعد (٧) كم من بلدة زاخو شمال إقليم كوردستان العراق، وسط سلسلة جبال زاكروس قرب منطقة تاووك. يعد حقل طاوكي من الحقول المشمولة بعقود المشاركة في الإنتاج (Production sharing contracts (PSC، التي وقعتها حكومة إقليم كوردستان، مع شركة (DNO) النرويجية، في حزيران عام ٢٠٠٤، وهو من العقود الأولى التي أبرمت قبل صدور قانون النفط والغاز رقم 22 لسنة 2007 الخاص بالإقليم. تم تعديل العقد في عام ٢٠٠٧ ليتوافق مع القانون المذكور آنفا، وتم إعادة تقديرات الاحتياطي الموجود في الحقل من قبل الشركة المقاولة في ٢٠١١ إذ قدر الاحتياطي ب(٦٣٦) مليون برميل ،الا أن الشركة اوضحت أن النفط الذي يمكن استخراجه من الحقل يصل الى (٣٧٠) مليون برميل وباستخدام الطرائق المحسنة Improved Oil Recovery مثل حقن الماء أو الغاز، وبعد ان تم حفر أول بئر استكشافية عام ٢٠٠٦ تبين أن النفط في الحقل من النوع المتوسط، و تبلغ كثافته (API ٢٥-٢٧) وبعد ذلك تم حفر (٩) آبار استكشافية اخرى تقييميه وتطويرية لاختبار المكامن وعلى عمق وصل الى (٣٠٠٠) متر. وبدأ الإنتاج في الحقل عام ٢٠٠٧ بواقع (٦) آلاف برميل في اليوم، في حين وصل في عام ٢٠١٦ الى (٩٠) الف برميل في اليوم (العبادي والمرسومي ،٢٠١٩ ، ٨٩). وفي منتصف عام ٢٠١٨ بلغ انتاج الحقل الى (١٢٠)

الف برميل يوميا، يذكر ان وزارة النفط قامت بعد عام ٢٠٠٣ بأبرام مذكرة تفاهم مع الشركة النرويجية DNO لدراسة حقل طواق وفي منتصف عام ٢٠٠٤ ابرمت العقد الثاني مع الشركة ذاتها وتم ذلك بوساطة **(Peter Galbrieth)*** المستشار في شؤون النفط والغاز للسطلة الكردية والمفاوض لها في مراحل اعداد الدستور من عام ٢٠٠٥ وقانون النفط والغاز إذ تم تعديل العقد لاحقا ليتوافق مع القانون المذكور آنفا (الجلبي،٢٠١٩، ٣٤٢-٣٤٣).

٢- **حقل طق طق:** يقع هذا الحقل في محافظة اربيل في منطقة كويا شرق محافظة كركوك يبلغ طول الحقل ( ١٢) كيلو متراً مربعاً وبعرض (٣-٤) كم يوصف بأن نفطه المنتج من النوعية الممتازة اذ تتراوح كثافته النوعية بين (API 48-51) وهذا تباين في الابار، ويعد من النفوط الخفيفة (المرسومي، ٢٠١٨، ٨٧) اكتشف من قبل شركة نفط العراق عام ١٩٥٠ في الثمانينات كان اخر بئر حفرت فيها عام ١٩٨٩، بعد ١٩٩١ قام الإقليم بالإنتاج من الحقل ٢-٣ الاف برميل / يوميا. وقد ارتفع انتاج هذا الحقل الى (٣٠) الف برميل يوميا لغاية منتصف ٢٠١٨ بوشر بالإنتاج فيه منذ عام ٢٠٠٦ إذ بلغ انتاجه نهاية عام ٢٠١٧ اكثر من (٢٢٠) مليون برميل وحقق ايرادات اكثر من (١٢) مليار دولار. قبل حرب الخليج الثانية وبالتحديد في كانون الاول من عام ٢٠٠٢ وقع جلال الطالباني وبرهم صالح – اللذان يمثلان الاقليم في وقتها – عقد المشاركة مع شركة Genel التركية وهي شركة غير متخصصة في المجال النفطي لتطوير هذا الحقل( الجلبي، ٢٠١٩، ٣٤٠-٣٤١).

---

***سفير امريكي. وقد حكمت له المحاكم النرويجية بعد سنوات كتعويض قدر (٥٠) مليون دولار وقيل ما يقرب من (١٥٠) مليون دولار من شركة DNO النرويجية كونه أسهم في انجاح عقد حقل طواق مع وزارة النفط.**

٣- **حقل عين سيفني النفطي:** يقع في قضاء شيخان شمال شرق محافظة نينوى بنحو(٥٠) كم ، يسكنه اليزيديون والعرب والأكراد والمسيحيون، ومركز القضاء هي بلدة عين سفني، وهي منطقة تاريخية ويوجد فيها سد الملك سنحاريب وفيها أكبر معبد لليزيدين، وفي القرب من هذه البلدة على بعد (١٥) كم يقع حقل عين سفني، وهو تابع اداريا الى محافظة نينوى، إلا ان الاكراد يرون خلاف ذلك ويعدونه من المناطق المتنازع عليها وقاموا بالسيطرة عليه بسبب ضعف دور الدولة، وتم التعاقد على حقل النفط لاستثماره ومن أجل إدخال بعض مناطق سهل نينوى الى الاراضي التابعة لإقليم كوردستان ( متفرقة .٢٠٠٨ ، KRG).

٤- **حقل اتروش:** يعد من الحقول المكتشفة حديثا في محافظة السليمانية، يقع هذا الحقل النفطي في سلسلة زاغروس شمال إقليم كردستان العراق الذي تحده سوريا من الغرب وتركيا من الشمال وإيران من الشرق، في ذلك الوقت، تمتلك شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة ٤٧.٤% من خلال شركة "طاقة أتروش" التابعة لها، في حين تملك شركة "شاماران" ٢٧.٦% وحكومة إقليم كردستان باقي الحصص، أشارت التقديرات إلى أن حقل أتروش فيه احتياطيات قابلة للاسترداد تصل إلى ٦٧٠ مليون برميل، بلغت طاقته الانتاجية (٥) الاف برميل/ يوميا، لغاية المنتصف من عام ٢٠١٨ (الجلبي، ٢٠١٩، ٣٤٠).

٥- **حقل سميل الغازي:** يقع حقل غاز سميل ضمن منطقة عقد الاستثمار المشترك، ويدار من قبل شركة (DNO) النرويجية، بالتعاون مع شركة جينيل إنيرجي وهي شركة أنكلو- تركية، إذ كانت قد وقعت اتفاقية مع حكومة إقليم كوردستان بتأريخ ١٨ أيلول عام ٢٠١٣. وسيبدأ الحجم الاولي من الإنتاج إلى حوالي ٥٥ مليون قدم مكعب في اليوم، ومن المؤمل أن يصل حجم إنتاج الغاز إلى ٢٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم (https://www.kdp.info/a/print.aspx).

٦- **حقل خور مور الغازي:** يعد حقل خورمور الغازي من الحقول المتوسطة من ناحية المساحة والاحتياطي القابل للاستخراج، يقع في محافظة صلاح الدين، في الشمال الشرقي لمدينة الطوز، ويبعد عنها حوالي (٣٥) كم وتم اكتشافه من قبل شركة نفط الشمال، وكان يدار من قبل الشركة حتى عملية التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، يتميز الغاز المستخرج منه بأنه خال من الكبريت، ومن النوع (الحلو) ولا يحتاج الى عملية تكسير وبالإمكان استخدامه مباشرة دون معالجة. تم حفر آبار تقييمية من قبل شركة نفط الشمال في عام ١٩٧٨ والتي استخدمتها الشركة المقاولة للإنتاج لاحقا انتاج هذا الحقل من الغاز الطبيعي يبلغ ١٢,٤ مليون متر مكعب يستخدم في انتاج ٨٠% من الكهرباء في كردستان. شُكِّل ائتلاف "بيرل بتروليوم" الذي يضم دانة غاز ونفط الهلال كمساهمين انضمت إليهما لاحقاً "أو إم في"، و "إم أو إل"، و "آر دبليو إي" بحصة ١٠% لكل منها كمستثمرين للحقل (العبادي ، ٢٠١٨، ٨٨ ).

**رابعاً : الملامح الرئيسة لبنود عقود مشاركة الانتاج في اقليم كردستان**

**تضمنت بنود مشاركة الانتاج في الاقليم ما يلي :**

١- منحة توقيع ومنحة بناء القدرات تدفعان من قبل المقاول بمجرد دخول عقد الخدمات الفنية حيز التنفيذ، وهي كلف غير مستردة تختلف من عقد لآخر، فقد كان مثلاً في عقد شركة هنت أويل لحقل عين سيفني مبلغ مكافأة التوقيع (٢) مليون دولار يدفع لمرة واحدة، وقد بلغ في عقد حقل وسط دهوك لشركة جولف (٥٤) مليون دولار.

٢- الريع: وهي نسبة محددة تحصل عليها حكومة الإقليم من النفط المنتج وحالما يبدأ الإنتاج، وتكون الأولوية لدفع هذه الحصة بغض النظر عن ربحية أو خسارة المشروع ، وقد تم تحديد نسبة الريع بشكل ثابت بمقدار (١٠%) ، ولحكومة الإقليم الاختيار في أن تتسلم هذه الحصة

عينا أو نقداً ، مع ان قانون كوردستان للنفط والغاز حدد الريع حسب نوع النفط المنتج، اذ يبلغ الريع (٧,٥%) للنفط الثقيل و (١٠%) للنفط الخفيف والمتوسط (حداد ، ٢٠١٠، ٥٧).

٣- يحق لحكومة اقليم كردستان المشاركة في عقود مشاركة الانتاج من خلال احدى شركاتها العامة التي تمتلك حصة تصل الى ٢٥% بعد الاكتشاف التجاري ويكون الشريك المتعاقد عبارة عن (كونسورتيوم) يتألف من شركة نفط دولية وشركة وطنية كردية لديها حصص غير مقسمة بنسبة تتراوح بين٢٠% و٢٥% في عقود مشاركة الانتاج. ويجوز للشركة العامة الكردية التنازل عن جزء من أو كل مصالح حكومتها لطرف ثالث.

٤- تختلف مدة عقود مشاركة الانتاج على وفق العقد، وتستمر مدة الاستكشاف لمدة خمس سنوات ( تشمل مدة فرعية اولية لثلاث سنوات ومدة فرعية ثانية لسنتين) ويمكن تمديدها لمدة سنتين اضافيتين، عند الاكتشاف التجاري وتمتد مدة التطوير الى ٢٠ سنة مع مدتين للتمديد لخمس سنوات لكل منهما وتمنح الافضلية من قبل شركة النفط الوطنية الى العمالة المحلية، والمتعاقدين الثانويين والمواد، يجب بناء قدرات العمالة المحلية بما في ذلك التدريب، والتمويل، والتعليم، واعارة الموظفين الحكوميين، وتغطي جميع تكاليف التدريب للموظفين العراقيين من أرباح النفط ( اميرلير وزامل، ٢٠١٨، ١١-١٢).

٥- يتعين خلال مدة الاستكشاف دفع ايجار سنوي قدره ١٠ دولارات لكل كيلو متر وهذا الاستئجار للاستكشاف بما انه يعد من التكاليف النفطية، يمكن استرداده فيما بعد وسيتم التنازل عن ٢٥% اضافية من مساحة العقد المتبقية- باستثناء مساحات الانتاج- في نهاية كل مدة تمديد.

٦- في حالة وجود اكتشاف تجاري، تدفع منحة الانتاج، فضلا عن دفعات متكررة (أي جزء من النفط المنتج) ويحدد عادة سعر الدفعة بحسب تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة (١٠%).

٧- بمجرد بدء الانتاج التجاري، يحق للمقاول استرداد جميع التكاليف النفطية ( مثل تكاليف الانتاج، الاستكشاف، التطوير ووقف التشغيل) ثم يقسم ما تبقى من أرباح نفط بين حكومة الاقليم والمقاول بموجب الحصص المنصوص عليها في عقد الخدمات الفنية.

٨- قد ينهي المقاول عقود مشاركة الانتاج، خلال مدة الاستكشاف، في نهاية كل سنة من سنوات العقد بمجرد دخوله مدة التطوير ويحق للمقاول انهاء عقود مشاركة الانتاج في أي وقت.

٩- تقدم عقود مشاركة الانتاج حصة الى المقاول من النفط المكتشف ويحصل من خلالها على قيمة من النفط المنتج هذا بخلاف عقود الخدمات الفنية المعمول بها في العراق ( اميرلير وزامل، ٢٠١٨، ١١-١٢).

١٠- الضرائب: تفرض الدولة المضيفة ضريبة دخل على نسبة الربح للشركة المقاولة، وهي نسبة ثابتة في اغلب العقود وقد تقوم الدولة ومن اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقليل تلك الضرائب، أو إيقافها في المراحل الأولى للمشروع، وفي عقود كوردستان حددت الضريبة بـ(٣٥%) كحد أعلى، وأرجعت الى قانون الضرائب في الإقليم، إلا أن حكومة الإقليم تخلت عن ضريبة الدخل للشركات في بعض العقود ( الأمير،٢٠٠٧، ٥٧).

١١- نفط الكلفة ونفط الربح: بعد إن يتم استلام حصة حق الملكية، يأخذ المقاول حصة من النفط مثبتة في العقد تسمى نفط الكلفة، هذه الحصة قد تكون ثابتة في العقد، أو متحركة اعتماداً على عدة قضايا منها إنتاجية الحقل والمبالغ المصروفة. إن نسبة نفط الكلفة تختلف في العقود، وفي غالبية عقود العالم تقع بين (٣٠-٥٠%) من باقي النفط المنتج بعد استلام حصة

حق الملكية. بعد دفع حصة حق الملكية من النفط للحكومة، وحصة نفط الكلفة إلى المقاول، فان النفط الباقي، والمسمى "نفط الربح" يقسم بين الحكومة والمقاول، بنسب تحدد طريقة احتسابها بالعقد، وهي إما بطريقة ثابتة، أو طريقة متحركة تعتمد على الإنتاجية، أو إلى نسبة العائد الداخلي IRR، كما انه وفي عقود معينة لا يوزع نفط الربح إلا بعد إن يحقق المقاول IRR نسبة محددة بالعقد مثلا ١٥%، إي النفط كله يذهب إلى حق الملكية ونفط الكلفة لحين تحقيق هذه النسبة. يلاحظ إن عقود دول الشرق الأوسط تتجه في إعطاء نسبة اقل للمقاول من نفط الربح، فلقد بلغت بين ١٦-٢٨%، ولكن في عدد من الدول وصلت النسبة إلى ٦٥% وهناك حالات أيضا تعطي المقاول ٥-١٠% فقط من نفط الربح ( حسن ، ٢٠١٥، ٣٨ ).

**خامسا : اجراءات وزارة النفط اتجاه هذه العقود**

قامت وزارة النفط العراقية كردة فعل باتخاذ اجراء من خلال قيامها بوضع الشركات المتعاقدة مع الاقليم منذ عام ٢٠٠٧ ضمن القائمة السوداء، ولم تكتف بذلك بل هددت الشركات المعنية بإلغاء عقودها ان وجدت لها في جولات التراخيص الصادرة عن وزارة النفط، ولكن لم تنفذ وزارة النفط تهديدها لأن ابرز الشركات وهي أكسون موبيل والتي كانت قد تعاقدت على حقل غرب القرنة (١) قامت بعد مرور عدة سنوات بأبرام عقود مع اقليم كردستان وايضا شركة توتال الفرنسية فضلا عن قيام الوزارة نفسها بإحالة عقدين من الجولة الخامسة الى شركة الهلال الامارتية على الرغم من انها مدرجة من قبلها في القائمة السوداء فضلا عن قيام الوزارة برفع دعوى في غرفة التجارة الفرنسية والمحكمة الاتحادية ضد الاقليم ولم تحصل على نتيجة ( الجلبي، ٢٠١٩، ٣٣٨).

**سادسا: الجوانب الإيجابية لعقود اقليم كردستان**

١- توفير فرص عمل: يقدر عدد الاشخاص الموظفين الذين تستعين بهم هذه الشركات بأكثر من ٤٥٠٠ الف في كردستان و٦٣% منهم تذكر الاحصائيات الحديثة هم من السكان المحليين أي ما يقدر ب(٣٨٠٠) موظف منهم العمال المهرة والمديرون رفيعو المستوى، ويتوقع المجلس التدريبي لعمليات الانتاج، ان تتوافر وظائف بحدود ٢٠٠ وظيفة لكل ١٠٠ برميل منتج من النفط .

٢- الاستثمارات: تعمل الشركات المتعاقد معها على الاستثمار سواء في البنى التحتية أم في مجال انواع الانتاج او السكن وهذا بدوره يحفز عملية الاقتصاد ويزيد من نشاطه والكثير من فرص العمل التي تتولد عن طريقها.

٣- الضرائب ومساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات: تفرض على الشركات ضرائب مباشرة وغير مباشرة وتستحصل مبالغ نسبتها ١٠% بصفة رسوم ومبالغ اخرى تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات إذ تؤول هذه النقاط الى زيادة رفاهية السكان المحلي للإقليم (المجلس الاقليمي لشؤون النفط والغاز، ٢٠١٧، ٦).

٤- بما ان هذه العقود تستهدف تطوير القطاع النفطي بشكل عام الذي عانى من الاهمال على مر عقود وبشكل خاص في اقليم كردستان الذي عانى من الاضطهاد في ابان حقبة النظام البائد وتخلف البنى التحتية اذ يعد عاملاً ايجابياً لما لها من مردود اجتماعي واقتصادي وسياسي.

٥- رفع حجم الاحتياطي النفطي في العراق من خلال اكتشاف مخزون اضافي من النفط والغاز، وهذا يعمل على زيادة الايرادات مما يخفف وطأة الضغط على الموازنة الاتحادية.

٦- الحصول على مكافآت غير مستردة مثل مكافاة التوقيع ومكافاة تطوير الطاقة الانتاجية وكذلك وجود حصة (١٠%) من الريع النفطي خصصت الى الاقليم والتي تعمل على تغطية جزء من العجز المالي المطلوب في الاقليم.

٧- بعض الشركات النفطية الدولية العاملة في الاقليم تمتلك الكفاءة المالية والتقنية والخبرة في مجال العمليات النفطية، وقيام الاقليم بوضع بند ضمن العقد يشترط فيه نقل التقنية الحديثة وتدريب وتطوير كوادرها العاملين في هذا المجال، سيعمل على تطوير العمليات الاستخراجية مستقبلا بمراحلها كافة فضلا عن امتصاص جزء من البطالة سواء المقنعة منها أم البطالة الاجبارية ( العبادي والمرسومي، ٢٠١٩، ١٣١-١٣٢).

**سابعاً: الجوانب السلبية لعقود كردستان**

١- تمت هذه العقود دون موافقة مجلس النواب الاتحادي العراقي ومن ثَمَّ فهي تفتقد الى الاطار القانوني، خاصة وان قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في المادة (٢٣) الخاص بالاستثمار يمنع الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط والغاز.

٢- اشارت المادة ١١٢ من الدستور العراقي إلى وجوب التنسيق قبل البدء باي عملية استثمار بين السلطات المحلية والحكومة الاتحادية وبما ان المادة الدستورية ذات العدد (١٣٠) تذكر بقاء القوانين نافذة مالم تلغَ أو تعدل إذ إن هذه الفقرات تؤكد مخالفة الاقليم من خلال عقودها المبرمة مع الشركات الاجنبية ( المحمدي، ٢٠٢٠، ٢٤).

٣- قامت حكومة كردستان من اجل جذب الشركات، بيع النفط بأسعار منخفضة عن الاسواق العالمية وعللت ذلك، أ- بطبيعة جودة النفط، ب- اعترافها بان هناك تنافساً مع الحكومة الاتحادية ت- طرق التصدير المحدودة. كل هذا دفع الاقليم ببيع النفط باقل مما هو عليه في

الاسواق للحصول على الايرادات اللازمة (المجلس الاقليمي لشؤون النفط والغاز،٢٠١٧، ٥) وعلى هذا انخفضت الايرادات الحكومية الاتحادية جراء هذه السياسة المقصودة.

٤- المخالفة الواضحة للقوانين العراقية من خلال تصدير النفط باتجاهات مختلفة مستغلة بذلك وضع العراق الامني والسياسي، ففي نهاية عام ٢٠١٢ صدر الاقليم النفط الى تركيا من خلال الشاحنات، وتشير التقديرات الى بيع ما مقداره (٤٠ ) الف برميل يوميا من انتاج النفط بأسعار مخفضة الى سائقي الشاحنات لتصديره الى تركيا، فضلا عن استخدام المصافي المحلية لمعالجة (١٨) الف برميل من النفط يوميا ثم نقلها ايضا الى تركيا وايران. وبعد ذلك عمل الاقليم في عام (٢٠١٤) على انشاء شبكة مستقلة من الانابيب لتصدير النفط من خلال تحديث الخطوط وآخر جديد يربط الاقليم بمحطة جيهان التركية المطلة على البحر المتوسط وربطه بخط انابيب كركوك من جهة اخرى وباشرت بشحن كمية من النفط تقدر ب(٣٠) الف برميل يوميا في شهر مايو، ورافقتها شحنات اخرى برية لتكمل صادراتها من النفط المباع الى الجهات المعنية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ٩-١٠) وهذا يبعث رسائل عديدة الى العالم مفادها ان العراق ليس له مركزية وقوانينه غير ملزمة مما يضعف هيبة الدولة امام العالم فضلا عن تأثر الاستثمار على المدى البعيد نتيجة الخلافات بين المركز والاقليم.

٥- لم يتم تطوير الصناعة النفطية بل كان جل الاهتمام زيادة الصادرات النفطية وهذا يؤدي الى استنزاف الثروة النفطية، اضف الى ذلك ان النفقات الاستثمارية والتحكم الاداري والتقني جميعه بيد الشركات الاجنبية وهذا يفسر السيطرة الشاملة على جميع مراحل العمليات النفطية.

٦- تضمين بند العقد بفقرة مفادها، زيادة أرباحاً الشركات بشكل طردي مع زيادة عدد البراميل المنتجة، وارتفاع الاسعار وعلى اثر ذلك حققت الشركات النفطية ارباح طائلة، وهذا يفسر تسارع الشركات النفطية العالمية وغيرها للتعاقد مع الاقليم على الاستثمار النفطي على الرغم من تحذيرات الحكومة الاتحادية لهذه الشركات ( العبادي والمرسومي، ٢٠١٩، ١٣٣).

٧- تستلم حكومة اقليم كردستان الايرادات التي تحصل عليها جراء صادرات النفط العراقي المنتج في اراضيها، إذ يذكر ان الاقليم يضع هذه الايرادات في حسابه الخاص في دولة تركيا حتى يتحكم باستقطاع كلف الانتاج وارباح الشركات فضلا عن حصة الاقليم في الموازنة العامة الاتحادية، وهذا ما تعترض عليه حكومة المركز وتطالب ان تسلم الايرادات الى وزارة المالية الاتحادية، كما يجب ان تكون هذه الايرادات في صندوق تنمية العراق (DFI) في نيويورك حتى تستقطع منه تعويضات الكويت البالغة (٣%) من مجموع الايراد قبل ان تسلم الى الوزارة العراقية المذكورة (المحمدي، ٢٠٢٠، ٢٠).

٨- ان النفط هو ملك لجميع الشعب ، حسب المادة ١١١ وتعني ان للشعب الحق في النفط المنتج بصرف النظر عن المكان الذي تم انتاجه (المحمدي، ٢٠٢٠، ١٨) فيه وقيام إقليم كرددستان في استثمار الحقول النفطية وانفراده بقراراته التي ترتب عليها الكثير من المخالفات الدستورية والقانونية ادت إلى الغبن لبقية الشعب في محافظات العراق لأنها تستلم حصتها المالية في الموازنة العامة وهي بذلك تأخذ اكثر من حصتها لأن عملية العقود هذه تتضمن تفاصيل كثيرة اغلبها لم تطلع عليها الحكومة المركزية نتيجة عدم تزويد الاقليم المعلومات المهمة للجهات المعنية.

٩- تعد حكومة المركز ان تصدير النفط يتم دون معرفة الكميات الحقيقية وبالدقة، لأنه يتم دون علمها وخارج سيطرتها وعلى هذا تعد هذه العملية من قبل الاقليم هي بمثابة تهريب للنفط

فضلا عن بيع المنتج محليا ايضا وتجهل كميته. وتساعد بعض الدول بصورة واضحة عملية التهريب هذه مثل تركيا التي تعمل على تقديم الدعم اللوجستي المختلف وتسهل عمليات التصدير غير الشرعي لتحقيق مكاسب اقتصادية ومنها سياسية ( المحمدي، ٢٠٢٠، ٢٢).

١٠- تفتقر حكومة الاقليم الى وضوح الرؤية وعدم وضع استراتيجية استثمارية هادفة بل كان هدفها الواضح هو كيف الحصول على موارد مالية مهما كانت تبعاتها سواء كانت قانونية أو غيرها الامر الذي انعكس سلبا على انعدام الشفافية وترتب عليها فساد مالي واداري.

١١- المعروف ان العراق ملتزم بنظام الحصص تحت مظلة اوبك وان الوزارة تضع خططها الانتاجية بناء على المتغيرات الكثيرة ومنها التفاوض مع هذه المنظمة على زيادة الحصة من عدمه فضلا عن الاتفاقيات التي تتعهد بها، في أثناء انخفاض سعر النفط، وان قيام الشركات في الاقليم بإنتاج النفط وتصديره بالاتفاق مع الاقليم، يؤدي الى فشل السياسة النفطية، ويبطل التعهد بتخفيض الانتاج النفطي مما يؤدي الى زعزعة الثقة الدولية والإقليمية بوزارة النفط ( العبادي والمرسومي، ٢٠١٩، ١٣٤-١٣٥).

١٢- لم يكتف الاقليم بعرض حقول ورقع داخل حدوده الادارية، بل تعدى حدوده ليذهب بعرض حقول ورقع في المحافظات القريبة من مثل نينوي وكركوك وصلاح الدين وديالى ويدعي انها عائدة له ( الجلبي، ٢٠١٩، ٣٤٠) وهذا ما يفسر ان حكومة الاقليم لها اطماع في اكثر من محافظة قريبة منها، وايضا، يدل على انها لا ترى رادعاً من حكومة المركز. وعليه يجب ان تتخذ الدولة اجراءات حازمة بالإمكانات المتاحة سواء مع حكومة الاقليم او مع الشركات التي تستثمر في هذه الحقول والرقع.

مما سبق يتضح ان هناك مخالفات سياسية وقانونية واضحة في العقود التي ابرمها الاقليم، وكان المبرر منها، هو المزايا الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على المكانة السياسية وسط جمهور الاقليم، وتعزيز المكانة الإقليمية والدولية المبنية على المزايا الايجابية للاقتصاد.

## المبحث الثاني: عقود التراخيص النفطية

### اولا: المفهوم الاصطلاحي لعقود التراخيص

ضمن النظام التشريعي لعقود التراخيص النفطية نجد ان بعض الدول تعرفها بشكل مرادف او مشابه او مختلف لدولة اخرى فمثلا نجد مشرعو ليبيا عرفوها بانها( امتياز البحث عن النفط والتنقيب عنه واستخراج الغاز او النفط او كليهما) في حين مشرعو الجزائر ذهبوا في تعريفها على انها( عقد يسمح بإنجاز نشاطات البحث او استغلال المحروقات طبقا لهذا القانون). ومن الناحية القانونية عرفها الفرنسي (ريسو) بانها العقود ذات العمل الإداري يكون هيكلها ومضمونها خاصاً مركبا ( لائحي _ تعاقدي) ينظم لشخصية معنوية أو طبيعية حق او مسؤولية استثمار ثروة عامة بهدف تحقيق مصلحة قومية، وعرفها (هوريو) بانها عمل مركب من عقدين متلاصقين أحدهما هو القانون او سند الامتياز والأخر الذي بالأساس يمثل الإدارة التي تروم تنظيم العقد وصاحب الامتياز والاتفاق المالي للامتياز المعقود بين الاشخاص ذاتهم. في حين اذا ذهبنا الى المشرع النفطي العراقي فنجد ان قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧ في البند (٢٧) من المادة الأولى عرفها (عقد يبرم او رخصة او اذن او اية إجازة تمنح بموجب المادة ٢٤ من هذا القانون)، اما التشريعات النفطية للحكومة الاتحادية ومن ضمنها مشروع قانون النفط والغاز لعام ٢٠١١ لم يذكر تعريفا لعقود التراخيص (الخليفة، ٢٠٢٠، ١٨-٢٦). غير انه يمكن تعريف عقود التراخيص بأنها عقود تهدف لتأهيل الحقول النفطية والغازية، المستكشفة والمنتجة والموضوعة في الخطط من أجل تطويرها لتصل الى معدل انتاج معين وبشكل تدريجي موجب ويحدد وصول الإنتاج المطلوب بمدة تصل الى سبع سنوات من التاريخ المتفق عليه وهي تمنح بشرط عمل المناقصة بمشاركة الشركات العالمية التي تمتلك تقنيات متطورة (عبد الزهرة، ٢٠١٧، ٤٢).

**ثانيا: الأركان الأساسية في عقود الخدمة**

لقد وضعت وزارة النفط نقاطاً لعقود الخدمة التي من خلالها تكون ضوابط العمل بينها وبين الشركات الأجنبية وهي كالتالي: (**العبيدي ،٢٠٢١، ٢٧٦-٢٧٧**).

١- أطراف العقد: وفيه قسمت الأطراف الى جزأين طرف صاحب العمل وتتمثل بالشركات العراقية وهي شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب وشركة نفط البصرة، واما الطرف الاخر وهو المقاول ويتمثل بالشركات الأجنبية مع الشريك الحكومي اللذين يكونان في أطار واحد وبنسب مختلفة. ولتحقيق اهداف العقد على المقاول توفير راس المال والتكنلوجيا والخبرات الفنية، لتطوير المكامن المنتجة اما المكتشفة وغير المطورة ستُحدد اجورها بعد المراجعة في العقد نفسه، ومدة العقد تكون عشرون عاما من تاريخ نفاد العقد وتضاف لها خمس سنوات (عند طلب التمديد) لكنها تخضع لشروط جديدة، وقد فرضت على الشركات (١٠) ملايين دولار كهبة توقيع العقد كأساس لمعدل انتاج لغاية مائة ألف برميل يوميا.

٢- اهداف العقد هي: أ- إعادة تأهيل الحقول ب- زيادة الإنتاج وتحسين معامل الاستخلاص ت- التطوير الشامل للحقول سواء الحقول المطورة أو غير المطورة نفطية كانت أم غازية.

٣- ويتم احتساب أجور الخدمة عن طريق:

أ- الكلف النفطية: ( الكلف الرأسمالية + الكلف التشغيلية + هبة التوقيع + كلف التدريب) التي تنفقها شركات الخدمة والتي يتم تسجيلها في حساب التشغيل من تاريخ نفاذ العقد، وعند تحقيق زيادة نسبتها ١٠% فوق معدل انتاج خط الشروع عندها تكون الكلف النفطية مستحقة الدفع.

ب- أجور الربح : بعد ان تنتهي من فترة إعادة التأهيل تدفع أجور الاتعاب ابتداء من الفصل الذي يليها وتحتسب كأجر دولار / برميل من الانتاج الإضافي فوق معدل انتاج الشروع بالنسبة للحقول المنتجة.

ت- استحقاق المستثمر لأجر الخدمة: والتي تتكون من (الكلف النفطية + ربح المستثمر) وهي تدفع من ٥٠% من عوائد الإنتاج فوق خط الشروع، على ان يتم دفعها دون فائدة تحتسب عليها وتكون عيناً أي يستلم النفط الخام بدلها أو بما يعادل استحقاقه نقدا وحسب سعر السوق الذي تحدده شركة سومو للتسويق.

ث- تحديد معيار عامل الأداء؛ ويعني ان تقلل أجور الربحية من المستثمر وبالنسبة نفسها في حال عدم قدرته على تحقيق الزيادة الإضافية للإنتاج.

**ثالثا: الاطار العام لجولات التراخيص الاربعة**

بعد عام ٢٠٠٣ حاولت وزارة النفط العراقية ولغاية النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ان تنهي مسالة تناقص الطاقة الإنتاجية بطريقة أسلوب التعاقد طويل الأمد على وفق ما خُطط له ضمن خطتها الإنتاجية والتصديرية التي تروم الوزارة بلوغ الإنتاج الى ستة ملايين برميل في اليوم؛ وقد دارت في أروقة الوزارة مناقشات واسعة حول الأُسّس والآلية المناسبة التي يمكن صياغتها في حدود القوانين الوطنية السائدة حتى تستطيع تطوير الحقول النفطية؛ جرت هذه المناقشات بعد يأس الوزارة من إقرار قانون النفط والغاز الذي قدم في شباط ٢٠٠٧، وبعدها قد اتفق على استبعاد عقود مشاركة الإنتاج وتفضيل واعتماد عقود الخدمة وعقود الاسناد الفني؛ ومن اجل تنفيذ هذا المطلب على ارض الواقع، بادرت الوزارة الى الإعلان عن جولات التراخيص النفطية، ووضعت شروطاً وضوابط مُشددة على المُتقدمين من الشركَات (المحمدي ، ٢٠٢٠، ١٤-١٥). يحتل العراق مكانةَ في قطاع النفط الدولي اذ تمثل الاحتياطيات المؤكدة ما يقرب ١٤٨.٤٠ مليار برميل وهذه النسبة تُشكل أكثر

من ١١,١١% من احتياطيات النفط في العالم (اوابك التقرير الاحصائي السنوي، ٢٠٢١، ٨-٩). فضلا عما تنبأت به الدّراسات الحديثة لعُلماء الجيولوجيا عن وجود المزيد من الاحتياطيات النفطية والغازية في مناطق الصحراء الغربية والجنوبية؛ وترتبط الرغبة في تطوير الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي بسبب ما يمتلكه العراق من قدرات كبيرة في هذا القطاع ومنها: ان العراق يحتل المرتّبة الرابعة في الاحتياطيات بعد فنزويلا والمملكة السعودية وجمهورية ايران، ولأن هذا القطاع تعرض الى الكثير من الدمار والإهمال على مر العقود بسبب سياسات النظام البائد، وانه يمثل دعامة الاقتصاد الرئيسة في العراق إذ يمثل ما نسبته اكثر من ٩٠% من إيرادات العراق والتي تعتمد عليه خطط الموازنات الاستثمارية والتشغيلية بشكل كبير لذلك عمِدتْ وزارة النفط العراقيّة على تقديم خطط من شأنها ان تُطّور الحُقول النفطّية والغازية وتزيد من انتاجهما حتى تحصل الحكومة الاتحادية على أكبر قدر من الإيرادات لتمويل احتياجاتها من الكثير من الملفات الخدمية والأمنية والاقتصادّية وكان ذلك من خلال إطلاق جولات التراخيص الأولى التي كانت تعنى بتطوير الحقول المنتجة فعليا؛ فيما خصصت الجولة الثانية لتطوير الحقول المكتشفة ولكنها غير مطورة والثالثة لتطوير الحقول الغازية فيما خصصت الجولة الرابعة لاستكشاف النفط والغاز في الرقع الاستكشافية (هيأة الشفافية في الصناعات الاستخراجية،٢٠١٤، ٣٠).

**رابعاً: جَولة التراخيص الأولى**

تمت عملية التنافس للجولة الأولى في بغداد بحضور ممثّلو الشّركات التي تم تأهيلها، وذلك في يوم ٢٠٠٩/٦/٣٠. وقد سَبقَ الحدثَّ تَوجيه دعوة الى الشركات الأجنبية المؤهلة الى الحضور في جلسة التنافس لجولة التراخيص والتي يبلغ عددها (٣٥) شركة عالمية وبعدها انعقد مؤتمر للترويج عن الجولة الأولى في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣ وفي هذا المؤتمر شرح المسؤولون إجراءات المنافسة والعقد المعياري وما تتضمنه حقائب المعلومات؛ وقد تم تبليغ الشركات بوجوب شراء هذه الحقائب

مقابل مبلغ مقداره مليونان ونصف المليون دولار. يبدأ من تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٣١ وينتهي تاريخ عرض البيع بعد شهرين من التاريخ السابق، وقد تقدمت فقط ٢٢ شركة لشراء الحقائب بمبلغ كلي (٥٢) مليون دولار وتم ترحيل المبلغ الى صندوق التنمية العراقي ( عبد الرضا،٢٠١٦، ٨٢).

**الجدول (١)**

**الحقول التي عرضتها وزارة النفط في جولة التراخيص الاولى حسب موقفها الجغرافي**

| ت | اسم الحقل المعروض | الشركات المتقدمة للاستثمار في الجولة الأولى | تاريخ الاستكشاف | مدة الترخيص (سنة) | حقل منتج او غير منتج | نوع الخدمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | حقل الرميلة | محافظة البصرة | ١٩٥٣-١٩٥٨ | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد خدمة فنية |
| ٢ | حقل غرب القرنة المرحلة /١ | البصرة | ١٩٧٣ | ٢٠ سنة قابلة الى التمديد ١٠ سنوات | منتج نفط خام | عقد خدمة فنية |
| ٣ | حقل الزبير | محافظة البصرة | ١٩٤٩ | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد خدمة فنية |
| ٤ | حقول ميسان | محافظة ميسان | ١٩٥٣ | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد خدمة فنية |
| ٥ | حقل باي حسن | محافظة كركوك | ١٩٥٣ | --- | منتج نفط خام | --- |
| ٦ | حقل كركوك | في محافظة كركوك | ١٩٢٧ | --- | منتج نفط خام | --- |
| ٧ | حقل عكاز الغازي | محافظة الانبار | --- | --- | غاز لكنه غير منتج | --- |
| ٨ | حقل المنصورية الغازي | محافظة ديالى | --- | --- | غاز غير منتج | --- |

**المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:**


١- البوعلي، يحيى حمود حسن .(٢٠١٥). معطيات السياسية النفطية في العراق دروس الماضي وافاق المستقبل، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع ص٢٦٥

٢- السدخان، ضحى كاظم لعيبي .(٢٠١٣). الاهمية الاستراتيجية للنفط العرقي للمدة (٢٠١٠-١٩٧٠) اطروحة دكتوراه ص ٣٠-٤٠

٣- سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الاتحادي .(٢٠٢٠). ص٥-٨.

٤- العميدي، عبد المهدي .(٢٠٢١). عقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص ١و٢ ، الطبعة الثانية ، دار معني ، ص ٢٤.

نلاحظ من الجدول (١) ان الحقول التي طرحتها الوزارة للمناقصة في الجولة الأولى والتي عددها (٨) حقول، تحتوي على حقول نفطية وغازية؛ وانها حقول موزعة على المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية. فضلا على ان هذه الحقول النفطية كانت كلها منتجة للنفط ومن بينها ثلاثة حقول عملاقة هي: حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة /١

يشير الجدول (٢) الى ان جولة التراخيص الاولى قد تضمنت ثلاثة من الحقول العملاقة في العراق، تقع جميعها في البصرة كما اشرنا، كما تضمنت الجولة ايضا حقول ميسان.

**ويمكن تحليل الحقول المعروضة في الجولة الاولى على النحو الاتي:**

١- حقل الرميلة: يعد هذا الحقل من الحقول النفطية المهمة إذ يعد ثالث أكبر حقل في العالم، والاكبر في العراق تبلغ مساحته ١٦٠٠ كم مربع بامتداد ٨٠ كم من الشمال الى الجنوب و٢٠ كيلو متراً من الغرب الى الشرق ويتكون الخط الرئيس من قبتين، جنوب الرميلة وشمالها. احيل الى شركة بريتش بتروليوم وبترو تشاينا بنسبة (٤٧.٦٣، ٤٦.٣٧) على التوالي وحصة شركة سومو(الشريك الحكومي) (٦%) (**سجل التراخيص النفط والغاز**، ٢٠٢٠، ٥) يتألف الحقل من قبتين، الاولى تُدعىّ بالقبّة الجنوبية والثانية بالشمالية ويمتد تركيبه المنحدر نحو الجنوب عبر الحدود العراقية الكويتية (عبد الرضا، ٢٠١٦، ٨٤).

٢- حقل غرب القرنة (المرحلة الأولى): تم اكتشافه عام ١٩٧٣ ويقع على بعد ٥٠ كيلو متراً شمال غربي مدينة البصرة، في محافظة البصرة ويعد من أكبر الحقول النفط العراقية وقد تمت احالته الى شركة اكسون موبيل و ايتوتشو وبترو تشاينا وبترامينا على وفق النسب (٣٢.٦٩٢%،١٩.٦١%،٣٢.٦٩٢%،١٠%) على التوالي فيما كانت حصة الاستكشافات النفطية (الشريك الحكومي ٥%) (سجل تراخيص النفط والغاز،٢٠٢٠، ٧) يبلغ طوله ٥٠ كم

**الجدول (٢)**

**تفاصيل عرض وزارة النفط العراقية في جولة التراخيص الأولى وعروض الشركات المتنافسة**

| الحقل | الإنتاج الحالي الف ب/ي | الحد الأدنى الف ب/ي | أجور الربحية دولار /ب | اسم الشركة المقدمة العرض | الجنسية (الدولة او البلد) | انتاج الذروة الف ب/ي | أجور الربحية دولار /ب | درجة التقييم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرميلة | ١.٦٦ | ١٧٥٠ | ٢.٠٠ | EXXONMOBIL | أمريكية | ٣١٠٠ | ٤.٨٠ | ٩٨.٨٨ |
| | | | | PETRPNAS | ماليزية | | | |
| | | | | CNPC | صينية | ٢٨٥٠ | ٣.٩٩ | ٧٨.١٢ |
| | | | | BP | بريطانية | | | |
| المنصورية | – | ٣٠٠مقمق | لم يعلن | لم يتقدم عليه احد | – | – | – | – |
| باي حسن | ١٦٠ | ٢٢٠ | ٤.٠٠ | CONOCOPHILLPS | أمريكية | ٣٩٠ | ٢٦.٧ | ٥.٣٦ |
| | | | | CNOOC | صينية | | | |
| | | | | SINOCHEM | صينية | | | |
| الزبير | ١٩٥ | ٤٠٠ | ٢.٠٠ | ENI | إيطالية | ١١٢٥ | ٤.٨٠ | ٤٢.٠٤ |
| | | | | SINOPEC | صينية | | | |
| | | | | OCCIDENTAL | أمريكية | | | |
| | | | | KOGAS | كورية | | | |
| | | | | CNPC | صينية | ١٠٧٥ | ٤.٠٩ | ٤٠.٤٠ |
| | | | | BP | بريطانية | | | |
| | | | | EXXONMOPIL | أمريكية | ٨٥٠ | ٤.٨٠ | ٢٩.٦١ |
| | | | | SHELL | هولندية | | | |
| | | | | PTRONAS | ماليزية | | | |
| | | | | ONGC | هندية | ٥٢٥ | ٩.٩٠ | ١٣.٢٣ |
| | | | | GAZPROM | روسية | | | |
| | | | | TPAO | تركية | | | |
| ميسان | ١٠٠ | ٢٧٥ | ٢.٣٠ | CNOOC | صينية | ٤٥٠ | ٢١.٤٠ | ١٠.٠١ |
| كركوك | ٤١٦ | ٦٠٠ | ٢.٠٠ | SHELL | هولندية | ٨٢٥ | ٧.٨٩ | ١٧.٢٢ |
| | | | | SINOPEC | صينية | | | |
| | | | | CNPC | صينية | | | |
| | | | | TPAO | تركية | | | |
| عكاس | ٠ | ٤٠٠ مقمق | ٨.٥٠ | EDISON | – | ٤٢٥ مقمق | ٣٨.٠٠ | ٥.١٠ |
| | | | | PETONAS | ماليزية | | | |
| | | | | CNPC | صينية | | | |
| | | | | KOGAS | كورية | | | |
| | | | | TPAO | تركية | | | |
| غرب القرنة /١ | ٢٥٨ | ٦٠٠ | ١.٩٠ | EXXONMOBIL | أمريكية | ٢٣٢٥ | ٤.٠٠ | ٩٥.٠٦ |
| | | | | SHELL | هولندية | | | |
| | | | | CNPC | صينية | ١٩٠٠ | ٢.٦٠ | ٧٧.٨١ |
| | | | | PETRONAS | ماليزية | | | |
| | | | | JAPEX | يابانية | | | |
| | | | | LUKOIL | روسية | ١٥٠٠ | ٦.٤٩ | ٥٤.٠٢ |
| | | | | CONOCOPHILLIPS | أمريكية | | | |
| | | | | TOTAL | فرنسية | ٩٠٠ | ٧.٥٠ | ٢٧.٢٦ |
| | | | | REPSOL | اسبانية | ٦٥٠ | ١٩.٣٠ | ١٢.٠٢ |
| | | | | STATOIL | نرويجية | | | |
| | | | | MAERSK | روسية | | | |

المصدر: العميدي، عبد المهدي(٢٠٢١) عقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص ١و٢، الطبعة الثانية ، بغداد ، دار معني ، ص٦٤.

وبعرض ١٢ كم، في الحقل ثلاث محطات للإنتاج أما مكامنه الرئيسة فهي (المشرف، السعدي والزبير) ويمثل حقل غرب القرنة الامتداد الشمالي لحقل الرميلة قامت باكتشافه شركة لوك اويل الروسية عام ١٩٧٣ بدأ استخراج النفط لأول مرة منه في عام ١٩٧٣ وقد ترك بسبب الحرب العراقية الايرانية فيما تولت امر تطويره شركة نفط الجنوب ويصنف نفطه بالخفيف ٤٢ API (البو علي، ٢٠١٦، ١٠٧-١٠٨).

٣- حقل الزبير: تم اكتشافه عام ١٩٤٩ يقع في محافظة البصرة على بعد ٢٠ كيلو متراً جنوب غرب البصرة ويعد من أكبر الحقول في العالم، احيل الى عدة شركات ايني (٤١.٥٦ %) وشركة نفط البصرة (٢٩.٦٩ %) و كوغاس (٢٣.٧٥ %) فيما حددت نسبة قيمتها (٥%) الى شركة نفط ميسان (سجل تراخيص النفط والغاز،٢٠٢٠، ٦) تم اكتشاف الحقل ١٩٤٩ يبلغ عدد الابار فيه ١٣٧ لعام ٢٠١١ وتم احالته الى تحالف بقيادة ايني في الجولة الاولى لعام ٢٠٠٩ (عبد الرضا ومحمد، ٢٠١٦، ١٥).

٤- حقول ميسان: تشمل (أبو غرب، وبازركان، فكة) وتقع في محافظة ميسان في الجهة الجنوبية الشرقية يمتد كل من أبو غرب وحقل فكة، وهي حقول مشتركة، فيما يستغل حقل فكة من قبل الجانبين العراقي والإيراني، وتمت إحالة هذه الحقول الى عدة شركات (سينوك العراق ٦٣.٧٥ %) و(تيباو ١١.٢٥ %) وحددت (٢٥ %) الى شركة الحفر العراقية (سجل تراخيص النفط والغاز،٢٠٢٠، ٨).

## الجدول (٣)

**الحقول التي تعاقدت وزارة النفط العراقية عليها مع الشركات في الجولة الأولى عام ٢٠٠٩**

| الحقل | اجر الربح الأعلى للوزارة دولار للبرميل | اجر الربح التنافسي دولار برميل | معدل انتاج الذروة الف برميل يومي | ائتلاف الشركات | الشريك الحكومي | تاريخ توقيع العقد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرميلة | 2.00 | 3.99 | 2,850 | BP*CNPC | شركة تسويق سومو | 3 تشرين الثاني 2009 |
| غرب القرنة | 1.90 | 4.00 | 2,325 | ExxonMobil *shell | شركة الاستكشافات النفطية | 25كانون الثاني 2010 |
| الزبير | 2.00 | 4.80 | 2001 | Eni*Occidental KOGAS | شركة ميسان | 22 كانون الثاني 2010 |
| ميسان | 2.30 | 21.40 | 450 | CNOOC*TPAO | شركة الحفر العراقية | 17أيار 2010 |

المصدر : العميدي، عبد المهدي (٢٠٢١) عقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص ١و٢ ، الطبعة الثانية ، بغداد ، دار معني ، ص ٦٨

**ثمة ملاحظات عديدة على الجدول (٣) يمكن الإشارة إلى اهمها بما يلي:**

١- اجور الربح: تقدمت جميع الشركات باجر تنافسي اعلى من الاجر التنافسي للوزارة إذ كانت بعض الشركات قد قدمت سعراً يعادل ضعف أو اكثر بقليل من سعر الوزارة وكانت قريبة منه مثل ائتلاف شركتي **PB & CNCP** و ائتلاف شركتي **Eni & Occidental & ExxonMobil KOGAS** واما بعضها الآخر من الشركات فقد بالغت بتقديم سعر اعلى من سعر الوزارة بأكثر من تسعة اضعاف.

٢- تم التعاقد مع شركات عالمية من جنسيات مختلفة وتعد هذه الشركات من الشركات الدولية المعروفة برصانتها وإمكاناتها المالية والادارية.

٣- قبول الشركات بسعر الوزارة والذي يمثل نصف السعر الذي قدمته الشركات واحياناً اخرى اقل منه بأضعاف لربما يعود الى الاسباب التالية:

أ- الاحتياطيات النفطية الكبيرة التي توجد في هذه الحقول.

ب- سهولة الاستخراج والانتاج من هذه الحقول.

ت- توافر البنى التحتية التي تكون قريبة من الحقول مثل (الطرق والخزن ...).

وعند الانتهاء من التوقيع النهائي على عقد الخدمة للحقول المذكورة آنفا تقدم ائتلاف شركتي **ExxonMobil & shell**، بطلب الى المسؤولين في الوزارة بإضافة المكامن (الزبير والسعدي) المكتشفة وغير المطورة في حقل غرب القرنة (المرحلة الأولى) من خلال المفاوضات، إذ وافقت الوزارة وقد اضيف الى الإنتاج ما مقداره (٥٠٠) ألف برميل يوميا فضلا عن معدل إنتاج الذروة لمكمن المشرف؛ وبهذا أصبح الإنتاج الكلي للذروة في حقل غرب القرنة (٢,٨٢٥) ملايين برميل وحدد اجر الربح ب (٢) دولار لكل برميل منتج من هذه المكامن (الزبير والسعدي). وبهذا سيكون انتاج الذروة الكلي للحقول المتعاقد عليها الأربعة يساوي (٧,٣٢٥) مليون برميل يومي وهذا الرقم يعادل مرتين حسابات المختصين في الوزارة للإنتاج عندما قاموا بإعداد خطة إعادة تطوير الحقول (بضمنها الحقول التي لم يتم التوقيع عليها) وهذا الرقم العالي الذي يقدر بضعف الرقم الذي وضعته الوزارة لإنتاج الذروة هو بسبب مبالغة الشركات في وضع الأرقام الإنتاجية البعيدة عن الواقع (العميدي،٢٠٢١، ٦٨-٦٩).

**خامساً: جولة التراخيص الثانية**

بدأ انعقاد الجلسة التنافسية للجولة الثانية في بغداد في يوم ٢٠٠٩/١٢/١١. والتي تم الإعلان عنها في تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ بعد انتهاء عملية التنافس للجولة الأولى وتوقيع عقد الخدمة لحقل الرميلة النفطي، وقد أدرجت الوزارة في هذه الجولة الحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة (غير المنتجة) – كانت بعض الحقول فيه انتاجاً تجريبياً فقط– وقد قدمت أكثر من (٤٠) شركة متنافسة عالمية وثائقها من اجل أن تؤهل ضمن هذه الجولة لكن فقط (١٠) من هذه الشركات قد حظي في التأهيل للجولة الثانية والباقي تم استبعادهم؛ يضاف إليها الشركات المؤهلة في جولة التراخيص الأولى فيكون العدد الكلي للشركات المؤهلة (٤٥) شركة (حسن، ٢٠١٥، ٥٣).

## الجدول (٤)

**الحقول التي عرضتها وزارة النفط العراقية في جولة التراخيص الثانية عام ٢٠٠٩ حسب موقعها الجغرافي وتاريخها**

| ت | اسم الحقل | الموقع الجغرافي | تاريخ الاستكشاف | مدة العمل (سنة) | الحقل منتج او غير منتج | نوع الترخيص |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الغراف | ذي قار | ١٩٨٤ | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد تطوير وخدمة انتاج |
| ٢ | مجنون | البصرة | ١٩٧٧ | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد تطوير وخدمة الانتاج |
| ٣ | (الكفل وغرب الكفل ) | النجف | ١٩٨٥ | --- | ----- | --- |
| | مرجان | كربلاء | | | ---- | |
| ٤ | غرب القرنة٢ | البصرة | ١٩٧٣ | ٢٥ | منتج نفط حام | عقد تطوير وخدمة الإنتاج |
| ٥ | الحلفاية | ميسان | ١٩٧٦ | ٣٠ | منتج نفط خام | عقد تطوير وحدمة الإنتاج |
| ٦ | بدرة | واسط | - | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد تطوير وخدمة الانتاج |
| ٧ | شرقي بغداد | بغداد | ١٩٧٦ | --- | منتج نفط خام | ---- |
| ٨ | (خشم الأحمر وكلابات وقمر وناودومان) | ديالى | (١٩٢٩، ١٩٥٨، ١٩٧٩، ١٩٧٦) على التوالي | ---- | غير منتجة | ----- |
| ٩ | النجمة | نينوى | ١٩٣٢ | ٢٠ | غير منتج | عقد تطوير وخدمة انتاج |
| ١٠ | القيارة | نينوى | ١٩٢٧ | ٢٠ | منتج نفط خام | عقد تطوير وخدمة انتاج |

**المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:**


١- الطائي، عبد الزراق خلف .(٢٠١٢). الصناعة النفطية العراقية: الواقع والطموح مجلة دراسات ، المجلد ٩ الا صدار ٢٦ ص٣٣٧

٢- السدخان، ضحى لعيبي كاظم .(٢٠١٣). الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي اطروحة دكتوره في الجغرافية السياسية جامعة البصرة ، ص ١٥- ٢١

٣- سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الاتحادي .(٢٠٢٠). ص ١٠-١٦

**يلاحظ من الجدول (٤) ما يأتي:**

١- ان الحقول موزعة جغرافيا بين الجنوب والوسط وشرقي العراق والشمال.

٢- تتصف هذه الحقول بين الحقول المتوسطة والعملاقة.

٣- تتراوح نوعية النفط الخام فيها بين الخفيف والمتوسط والثقيل فضلاً عن بعض حقولها الشرقية يمكن انتاج الغاز منها.

٤- على الرغم من وجود انتاج في بعض الحقول مثل: مجنون والحلفاية وشرقي بغداد والقيارة وهي تحت الإنتاج التجريبي- حقل مجنون الإنتاج فيه اكثر من (٣٠) ألف برميل يوميا وقد اشترط في العقد ان يكون الإنتاج فيه بزيادة (١٤٠) ألف يوميا أي الإجمالي ١٧٥ ألف برميل يومياً - إلا إنها عُدت مُكتّشفة وغير مُطوّرة (العميدي، ٢٠١٢، ٨٣).

**اما الحقول التي تعاقدت عليها الشركات فهي (٧) حقول من أصل (١٠) وهي كالتالي:**

(سجل تراخيص النفط والغاز،٢٠٢٠، ١٠-١٦)

١- حقل غرب القرنة (المرحلة الثانية): تم اكتشاف هذا الحقل عام ١٩٧٣ ويقع في محافظة البصرة على بعد ٦٥ كم شمال غرب مدينة البصرة، ويعد أحد أكبر الحقول النفطية في العراق، احيل الى شركتي لوك اويل ميد - ايست (٧٥%) وشركة نفط الشمال (الشريك الحكومي) (٢٥%) ومدة الترخيص (٢٥).

٢- حقل مجنون: يقع هذا الحقل في محافظة البصرة إذ تم اكتشافه عام ١٩٧٧ وهو من الحقول النفطية الكبيرة، وتمت احالته الى الشركات شل(٤٥%) وبتروناس (٣٠%) وشركة نفط ميسان (٢٥%) بمدة عقد ٢٠ سنة، تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٨ شهد اشعار الانسحاب لشركات النفط العالمية (شل وبروناس) من حقل مجنون وتم تكليف شركة نفط البصرة بتطوير الحقل

المذكور في إطار الجهود الوطنية وقد وقع على هذا الطلب جميع الأطراف ذات الصلة (وزارة النفط وشركة نفط البصرة وشركة شل وبتروناس).

٣- حقل الحلفاية: يعد من اكبر حقول النفط العراقية، تم اكتشافه عام ١٩٧٦ ويقع في محافظة ميسان على بعد ٣٥ كم جنوب شرق مدينة العمارة احيل الى الشركات التالية (بتروتشاينا ٤٥%) و( بتروناس ٢٢.٥%) و(توتال ٢٢.٥%) في حين حددت نسبة (١٠%) الى شركة نفط البصرة. بمدة ترخيص ٣٠ سنة من تاريخ التفعيل.

٤- حقل الغراف: تم اكتشاف هذا الحقل عام ١٩٨٤ بمساحة طولية ١٧,٥ كيلو متراً وبعرض يبلغ ٥,٥ كيلو مترات يقع في محافظة ذي قار على بعد خمسة كيلو مترات شمال غرب مدينة الرفاعي و٨٥ كم شمال مدينة الناصرية. احيل الى الشركات التالية: بتروناس (٤٥%) و جايبكس (٣٠%) ولشركة نفط الشمال (الشريك الحكومي (٢٥%) بمدة ترخيص ٢٠ سنة.

٥- حقل بدرة يقع حقل بدرة في محافظة واسط على بعد ٧٥ كم شمال شرق مدينة الكوت احيل ضمن الجولة الثانية الى الشركات التالية: غاز بروم (٣٠%) وكوغاس (٢٢.٥) وبتروناس (١٥%) و تيباو (٧.٥) في حين ذهبت نسبة (٢٥%) الى شركة الاستكشافات النفطية (الشريك الحكومي)، بمدة ترخيص ٢٠ سنة.

٦- حقل القيارة: تم اكتشافه عام ١٩٢٧ ويقع في محافظة الموصل شمال العراق بدأ الإنتاج فيه خلال الثلاثينات ويمتاز نفطه الخام بانه حامض وثقيل جدا، أحيل الى شركة سونانجول (٧٥%) ولشركة نفط الشمال (٢٥%) بمدة ترخيص ٢٠ سنة.

٧- حقل النجمة: تم اكتشافه عام ١٩٣٢ ويقع في محافظة نينوى في بنية حقل نفط القيارة الجيولوجية نفسها يبلغ طوله ١١ كم وبعرض ٤.٥ كم احيل إلى شركة سونانجول (٧٥%) وشركة الحفر العراقية (٢٥%) بمدة ترخيص ٢٠ سنة من تاريخ التفعيل.

## الجدول (٥)

## الشركات الاجنبية التي فازت في جولة التراخيص الثانية لعام ٢٠٠٩ وتم توقيع العقد معها

| الحقل | اجر الربح الأعلى للوزارة دولار/ برميل | اجر الربح التنافسي دولار /برميل | | ائتلاف الشركات الفائزة | الشريك الحكومي | تاريخ العقد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | معدل انتاج االذروة الف ب/ي | | | |
| مجنون | ٢ | ١.٣٩ | ١.٨٠٠ | Shell<br>PETRONAS | شرطة نفط ميسان | ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ |
| غرب القرنة ٢ | ٢ | ١.١٥ | ١.٨٠٠ | Lukoil<br>Statoil | شركة نفط الشمال | ٣١ كانون الأول ٢٠١٠ |
| الحلفاية | ٣.٥ | ١,٤ | ٥٣٥ | CNPC<br>PERTONAS<br>Total | شركة نفط الجنوب | ٢٧ كانون الأول ٢٠١٠ |
| الغراف | ٣.٢٥ | ١.٤٩ | ٢٣٠ | PETRONAS<br>Japex | شركو نفط الشمال | ١٨ كانون الأول ٢٠١٠ |
| بدرة | ٥.٥ | ٦ | ١٧٠ | Gazprom<br>TPAO<br>KOGAS<br>PTRONAS | شركة الاستكشافات النفطية | ٢٨<br>كانون الأول ٢٠١٠ |
| القيارة | ٥ | ١٢.٥ | ١٢٠ | Sonangol | شركة نفط الجنوب | ٢٦ كانون الأول ٢٠١٠ |
| النجمة | ٦ | ٨.٥ | ١١٠ | Sonangol | شركة الحفر العراقية | ٢٦ كانون الأول ٢٠١٠ |

**المصدر: العميدي، عبد المهدي(٢٠٢١) عقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص ١و٢، الطبعة الثانية ، دار معني، ص ١١٣**

يلاحظ من الجدول (٥) ان حقل مجنون قد حددت نسبة اجر الربح له ب(١,٣٩) دولار/ برميل واحيل الى الائتلاف الذي ضم شركة شل الهولندية بنسبة ٤٥% وشركة بتروناس الماليزية بنسبة ٣٠% فيما ذهبت النسبة الاخيرة الى الشريك الحكومي ٢٥% وتستحق الشركات هذا الاجر بعد الانتاج الاولي للحقل البالغ (١٧٥) الف برميل ويذكر ان احتياطي هذا الحقل النفطي قدر ب(١٢.٦) مليار برميل، فيما تسلمت الحكومة العراقية مبلغ قدره (١٥٠) مليون دولار كمكافأة توقيع العقد فيما حددت الالتزامات المالية ب(٣٠٠) مليون دولار كحد ادنى من الواجب على الشريك الاجنبي انفاقها، وأما حقل غرب القرنة-٢، فقد تقاسم استثماره الشركاء من الشركات الاتية: لوك اويل الروسية بنسبة (٥٦.٢٥%) وستات اويل النرويجية بنسبة (١٨.٧٥%) اما الشريك

الحكومي فحددت له النسبة ( ٢٥%) باجر ربح (١.١٥) دولار/ برميل فوق خط الشروع (١٢٠) الف برميل يوميا، ويقدر احتياطي هذا الحقل ب(١٢,٩) (الشمري وسلطان، ٢٠١٢، ٢٢٤).

تمت احالة حقل الحلفاية الى الائتلاف الذي ضم الشركة الصينية سي ان بي سي بنسبة (٣٧.٥%) وشركة بتروناس الماليزية بنسبة (١٨.٧٥%) وشركة توتال الفرنسية بنسبة (١٨.٧٥%) اما الشريك الحكومي فكانت نسبته (٢٥%) على اجر ربح مقداره(١.٤٠) دولار/ برميل عن كل برميل اضافي فوق خط الشروع، وقد قدر احتياطي هذا الحقل ب(٤,١) مليارات برميل والذروة الانتاجية ٥٣٥ الف برميل( البوعلي، ٢٠١٥، ٢٦٩-٢٧٠).

واحيل حقل الغراف الى ائتلاف ضم شركتين فضلاً عن الشريك الحكومي وهي كالتالي: بتروناس الماليزية بنسبة (٤٥%) وجابكس اليابانية بنسبة (٣٠%) فيما ذهبت النسبة الاخيرة (٢٥%) الى الشريك الحكومي بمكافأة اجر ربح (١,٤٩) دولار/ برميل وكانت مكافأة الحكومة على توقيع العقد (١٠٠) مليون دولار والحد الادنى لانفاق الشريك الاجنبي ضمن الالتزامات الواجبة الدفع (١٥٠) مليون دولار. ويحتوي هذا الحقل على احتياطي قدر ب(٠,٩) مليار برميل، فاز بحقل بدرة ائتلاف الشركات الذي يضم الشركة كاز بروم الروسية بنسبة (٣٠%) وشركة كوكاز الكورية بنسبة (٢٢.٥%) وشركة بتروناس الماليزية بنسبة ( ١٥%) وشركة تباو التركية بنسبة (٧,٥%) والشريك الحكومي (٧٥%) باجر ربح (٥,٥) دولارات/ برميل من اجل زيادة الانتاج فيه الى ١٧٠ الف برميل يوميا وكان المبلغ الواجب انفاقه من قبل الشريك الاجنبي هو(١٠٠) مليون دولار (المرسومي، ٢٠١٨، ٧٠ ). تمت إحالة حقل القيارة الذي يبلغ احتياطيه ب٨.٧ ملايين برميل، الى شركة اجنبية واحدة وهي سونانغول الانغولية لتكون حصتها (٧٥%) والاخرى الى الشريك الحكومي (٢٥%) باجر ربح مقداره (٥) دولار/ برميل وحدد مبلغ الاستثمار الواجب انفاقه ب(١٥٠) مليون دولار لإنتاج (٢١٠) برميل يوميا وشرط المحافظة على مستوى هذا الانتاج لمدة

تسع سنوات وفازت الشركة ذاتها المحال اليها حقل القيارة (سونانغول) الانغولية بحقل نجمة بنسبة (٧٥%) والشريك الحكومي (٢٥%) وبأجر ربح (٦) دولارات عن كل برميل يضاف فوق حد الشروع وبذروة انتاج ١١٠ برميل يوميا وايضا يشترط ان تحافظ على هذا المستوى من الانتاج لمدة تسع سنوات وقدر احتياطي هذا الحقل (٨٥٨) مليون برميل من النفط وقد التزمت الشركة بإنفاق استثماري قدره ١٠٠ مليون دولار (البوعلي، ٢٠١٥، ٢٧٠). ويمكن ايراد بعض الملاحظات حول مخرجات عملية التنافس الثانية وكالآتي: (العميدي. ٢٠٢١، ١١٤-١١٥)

١- فيما يخص أجور الربح التي عرضتها الشركات في جولة التنافس وهي كالتالي: لحقل مجنون (١.٣٩) دولار/ برميل وغرب القرنة -٢ (١.١٥) دولار/ برميل الحلفاية (١.٤) دولار/ برميل والغراف (١.٤٩) دولار/ برميل كانت جميعها اقل من أجور الربح الأعلى التي حددتها الوزارة سراً للحقول المذكورة آنفا وهي على التوالي (٢، ٢، ٣.٥، ٣.٢٥) وهذا جاء لصالح الوزارة والذي له دور في تقليل التكاليف. وقد يعزا ذلك الى التنافس الشديد بين الشركات للحصول على موطئ قدم في ارض العراق للعمل في هذه الحقول التي لها مستقبل واعد؛ وثانيا الخوف من ان الوزارة قد وضعت أسعاراً واطئة كما في الجولة الأولى ومن ثَمَّ الفرق يكون كبيراً والخسارة في التنافس على هذه الحقول.

٢- انتاج الذروة الذي حددتها الوزارة في عملية تطوير الحقول كان اقل بكثير مما قدمته الشركات في عروضها والذي يعادل الضعف وهذا يدل على المبالغة الكبيرة في انتاج الذروة للشركات حتى تحظى بالفوز في الجولة الثانية.

٣- الوضع الأمني والاجتماعي المحيط بحقول (شرقي بغداد، والحقول الشرقية وحقول الفرات الأوسط) فضلاً عن الى التقديرات الفنية غير الواعدة لمستقبل الإنتاج في هذه الحقول منع العديد من هذه الشركات من تقديم عروضها التنافسية على الحقول التي ذكرت.

٤- تم توقيع عقود لسبعة حقول فقط من مجموع ما عرض من الوزارة في الجولة الثانية وبهذا أصبح مجموع العقود للجولتين (١١) حقلاً منها (٤) في الجولة الأولى.

**سادساً: جولة التراخيص الثالثة**

لم تمنح أي عقود في الجولتين الأولى والثانية لحقول الغاز (**THROUGH,2013,92**) فقامت وزارة النفط بطرح ثلاثة حقول غازية للاستثمار في جولة تراخيص الثالثة في تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ وهي حقول السيبة وعكاس والمنصورية (المرسومي والعبادي، ٢٠١٩، ١٩٣) وتهدف الى تطوير الحقول الغازية غير المطورة بواسطة جولات التراخيص وقد أصبح مجموع الحقول المحالة (١٥) منها ثلاثة غازية والباقي منها نفطية متوزعة جغرافيا على العراق (مسلم، ٢٠١٢،٢١٦). ويمكن التطرق بالتفصيل الى الحقول الغازية الثلاثة المُحالة بموجب جولة التراخيص الثالثة والمدرجة في الجَدول (٥) على النحو الآتي:

١- حقل السيبة الغازي: يقع هذا الحقل في محافظة البصرة جنوب العراق تم اكتشافه عام ١٩٦١ يقدر الاحتياط المؤكد فيه ب (١,٥) ترليون قدم مكعب وهو يعد من الحقول المتوسطة، وهو حقل مطور إذ كان ينتج (٦٠) مليون متر مكعب قياسي قبل الجولة يبلغ طوله (٢٥) كم وبعرض (٦) كم (المرسومي والعبادي،١٩٣، ٢٠١٩) احيل الى ائتلاف الشركات المتكون من الكويت للطاقة بنسبة (٤٥%) الكويتية والشركة التركية تباو بنسبة (٣٠%) وشركة نفط ميسان (٢٥%) (Mehdi,2018,36) وكان اجر الربح المتفق عليه على هذا العقد يساوي (٧.٥) دولارات عن غاز مكافئ لبرميل النفط، ولان أسعار الغاز هي تساوي نصف أسعار

النفط فيعد هذا الأجر مرتفعاً جدا، حدد انتاج الذروة ب (١٠٠) مقمق / اليوم (مليون قدم مكعب قياسي/ اليوم) وحدد انتاجه الأدنى ب(٦٠) مقمق اليوم (الحلفي،٢٠١٣، ٤٠).

٢- حقل المنصورية: يقع حقل المنصورية قرب الحدود الإيرانية في محافظة ديالى تاريخ الاكتشاف ١٩٧٨ وقد قدر احتياطيه المثبت ب (٤.٥) تريليونات متر مكعب قياسي يبلغ طول هذا الحقل (٢٩) كم وبعرض (٥). فازت الشركات (Kuwait Energy) الكويتية و(KOGAS) الكورية وبقيادة (TPAO) التركية بإحالته لهن ضمن الجولة الثالثة وباجر ربح قدره (٧) دولارات عن كل برميل مكافئ، يبلغ طول الحقل ٢٠ كيلو متراً وبعرض ٣-٤ كيلو مترات تم اكتشاف الغاز الطبيعي فيه من خلال طبقة جريبي، ستعمل الشركات على تحقيق مستوى من الانتاج قدره ١٦٩ الف متر مكعب يوميا وفي الاجل الطويل يجب ان يصل الى ٨ ملايين مكعب يوميا( رضا وعبد العالي، ٢٠١٥، ٣٤)

٣- حقل عكاس الغازي: يقع هذا الحقل قرب الحدود السورية في شمال غرب محافظة الانبار اكتشف الحقل ١٩٩٢ ويبلغ طول الحقل (٥٠) كم وبعرض (١٨) كم وقدر احتياطيه ب (٥.٦) تريليونات متر مكعب وفيه انتاج (٥٠) ملبون متر مكعب قياسي في اليوم ويعد هذا الحقل هو الأكبر في هذه الجولة، وقد حدد انتاج الذروة فيه ب (٤٠٠) مليون متر مكعب قياسي اما الشركات التي أحيل عليها فهي ائتلاف الكورية ومونواي الكازاخستانية مناصفة بينهم وتم العقد على اجر الربح البالغ (٥.٥) دولارات مقابل انتاج برميل مكافئ (المرسومي والعبادي ٢٠١٩، ١٩٣-١٩٥) وستتحمل وزارة العراق التكاليف المنفقة على المنطقة المتعاقد عليها وستعمل الشركات على تحقيق انتاج مقداره ١٠ ملايين متر مكعب يوميا من الغاز الطبيعي وخلال ستة اعوام تليها يجب ان تحقق ١١ مليون متر مكعب يوميا

وان تحافظ على هذا المستوى من الانتاج الاخير لمدة تصل الى ١٣ عاما ( رضا وعبد العالي، ٢٠١٥، ٣٩).

**الجدول (٦)**

**الحقول الغازية المحالة الى الشركات المؤهلة في جولة التراخيص الثالثة**

| الحقل | الشركات المحال اليها | انتاج الذروة مليون متر مكعب | اجر الربح عن كل برميل نفط مكافئ (دولار) |
|---|---|---|---|
| عكاز | KOGAS | ١,٠٣ | ٥,٥٠ |
| المنصورية | TPAO<br>Kuwait Energy<br>KOGAS | ٠,٧٨ | ٧ |
| السيبة | Kuwait Energy<br>TPAO | ٠,٢٦ | ٧,٥٠ |

**المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: رضا، نبيل جعفر وعبد العالي، امجد صباح (٢٠١٥) صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية ٢٠٠٠-٢٠٢٠**

**سابعاَ: جولة التراخيص الرابعة**

في ٣٠ /٢٠١٢/٥ عرضت الوزارة (١٢) رقعة استكشافية (٥) منها نفطية فيما كان الجزء الأكبر رقع جغرافية غازية والتي كان عددها (٧) وقد توزعت هذه الرقع جغرافيا على جنوب ووسط وشمال العراق بمساحة اجمالية (٨١٧٠٠ كم)، فازت بهذه الجولة مجموعة من الشركات العالمية منها (باكستان بتروليوم) التي تعاقدت على الرقعة الثامنة التي تنحصر بين محافظتي واسط وديالى وهي رقعة استكشافية غازية بمساحة بلغت (٦) آلاف كم$^{٢}$ فيما ذهب عقد الاستكشاف في الرقعة العاشرة من نصيب ائتلاف بقيادة شركة لوك اويل الروسية وهي رقعة نفطية تقع بين محافظتي المثنى وذي قار بمساحة قدرت حوالي ب(٥٥) ألف كم$^{٢}$، اما الائتلاف الذي تقوده شركة (كويت انرجي) فقد رست عليه الرقعة التاسعة وهي نفطية في محافظة البصرة، فيما حصل ائتلاف شركتي الروسية

والبريطانية (باش نفط، وبريمر) على عقد الرقعة (١٢) النفطية وتبلغ مساحتها (٨٠٠٠) كم$^{٢}$ وتقع بين محافظتي المثنى والنجف في حين اهملت الرقع (١- ٧) التي عرضتها الوزارة في جولتها الرابعة من قبل الشركات والتي كان عددها (٤٧) لأسباب تتعلق بارتفاع المخاطر (عبد الرضا والحلفي، ٢٠١٣، ١٨٥-١٨٦) وقد احتوت على حقول غير مستكشفة وأخرى مستكشفة حديثا تحتوي على( ٢٩) مليار متر مكعب من الغاز و(١٠) مليارات برميل من النفط الخام . لم يخطط العراق الى بدء وتطوير او الإنتاج من أي حقل نفطي في حال اكتشافه وانما يسعى الى تعزيز الاحتياطيات والحفاظ عليها (Hamill & Musker، 2012،1) والتعويض للنضوب المحتمل في أماكن أخرى ولكن سيسمح الى الشركات بإنتاج الغاز في حال اكتشافه في المواقع الاثني عشر التي عرضت، وتقع في محافظات نينوى وديالى وواسط والبصرة والمثنى والقادسية وبابل والنجف وكربلاء والسماوة والديوانية والأنبار، وثمانية من الكتل الاثنتي عشرة تقع في غرب العراق على طول الحدود العراقية السورية والعراقية السعودية وتعد الجولة الرابعة هي الجولة التي انفردت في تقديم عقود استكشاف للحقول مقارنة مع سابقاتها وتم استبعاد شركتي **Hess & ExxonMobil** من المشاركة في جولة التراخيص الرابعة لتوقيعهم عقوداً مع إقليم كردستان (Guide,76). ان الحقول او الرقع التي احالتها وزارة النفط الى الشركات العالمية هي كالاتي: (رضا وعبد العالي، ٢٠١٥، ٣٦-٣٩)

١- رقعة رقم (٨): تغطي مساحتها (٦٠٠٠) كم$^{٢}$ وتقع داخل الجزء الأوسط الشرقي من العراق وتبعد حوالي ٤٠ كم شرق بعقوبة و١١٠ كم شرق بغداد احيلت الى شركة باكستان بتروليوم بنسبة (١٠٠%) وبمدة ترخيص ٣٠ سنة لحقل النفط و٤٠ سنة لحقل الغاز ولم تحدد نسبة الى الشريك الحكومي.

٢- الرقعة رقم (٩) (الفيحاء): تغطي مساحتها ٩٠٠ كم$^{٢}$ وتقع في الجزء الجنوبي من العراق على بعد ٢٠ كم شمال المدينة المحاذية الى الحدود العراقية الإيرانية ما يميز هذه الرقعة انها قريبة من البنية التحتية والعديد من الحقول النفطية المنتجة، احيل الى الشركات كويت انرجي (٦٠%) و دارغون اويل (٣٠%) و الهيأة المصرية العامة للبترول (١٠%) بمدة ترخيص ٣٠ سنة ولا توجد حصة للشريك الحكومي.

٣- الرقعة رقم (١٠) تقع هذه الرقعة في محافظة الناصرية على بعد ١٠ كم جنوب غرب مدينة الناصرية على الحدود بين منطقة تكتلات بلاد ما بين النهرين الغنية بالهيدروكربونات ومنطقة سلمان معظمها غير مكتشفة تمت احالتها الى لوك اويل بنسبة (٦٠%) وادبكس (٤٠%) بمدة ترخيص ٣٠ سنة وأيضا لم تعطَ أي نسبة الى الشريك الحكومي.

٤- الرقعة رقم (١٢): تقع ما بين محافظتي النجف والمثنى بمساحة اجمالية ٨٠٠٠ كم$^{٢}$ وتبعد ٨٠ كم جنوب غرب مدينة السماوة وحوالي ١٣٠ كم غرب الناصرية احيلت ضمن هذه الجولة الى شركة باشفنت (١٠٠%) بمدة ترخيص ٣٠ سنة ولم تذكر أي نسبة الى الشريك الحكومي.

**ويلاحظ على الجولة الرابعة ما يلي:**

١- ارتفاع عدم اليقين ونسبة المخاطرة بها عالية كونها تضمنت رقع غير معلوم انها تحتوي على الهيدروكربونات اذ ان هناك مخاطر اعلى في جولة التراخيص الرابعة إذ يمكن ان ينفق المقاول ملايين الدولارات ثم يجد ثقوبا جافة ويخسر كل ما أنفقه. بينما في الجولات السابقة هدفت جولات التراخيص الى تطوير الحقول الجاهزة والمعلومات والبيانات بشأن الاحتياطيات وغيرها متوافرة.

٢- السماح في الإنتاج فور الاكتشاف، بحسب الوزارة بسبب وجود نقص في الغاز حاليا؛ على عكس الفقرة التي تم درجها في عقود النفط التي تذكر فرض مدة سبع سنوات محتملة والسبب تجنب زيادة العرض في السوق النفطية.

٣- اختيار سبعة حقول غازية يلفت الانتباه الى ان الحكومة مهتمة كثيراً بتغطية الطلب المحلي والتخطيط الى تصدير الفائض في المستقبل الى الأسواق الاوربية عبر خط الانابيب التركي.

٤- أضافت وزارة النفط العراقية في الجولة الرابعة بنداً يجيز لها حق الانهاء للعقد في حال تعاقدت أي شركة مع إقليم كردستان لاحقا.

٥- كانت لدى الشركات مخاوف كثيرة ولم تكن لدى الوزارة طريقة لمعالجتها من خلال شروط العقد، مثلا منحت الوزارة لنفسها توقيت بدء الإنتاج إذا وجدت فيه احتياطيات تفضي الى وضوح التقيد المحتمل بحصص أوبك. وهذا دفع الكثير من الشركات المؤهلة مسبقا الى عدم المشاركة في عملية تقديم العطاءات. فضلاً عن مطالبة الشركات بدفع رسوم ثابتة مقابل عطاءات اعلى قليلا من الجولات السابقة، مقابل احتياطيات وإنتاج غير معروفة أدت الى الفشل وعلى الوزارة ان تتعظ في تشذيب صياغة العقد في الجولة اللاحقة التي أعلنت عنها ولم تعلن تأريخها.

٦- تميز هذه الجولة الرقعة الاستكشافية الممتدة قرب حقل ازاديجان المطور والمنتج فعليا في إيران والذي يكون قريبة من الحدود العراقية الإيرانية وهذا يجعل الاحتمال الكبير بوجود احتياطيات مؤكدة في هذه الرقعة (Hamill & Musker، 2012، 1-3).

٧- أدخلت صيغة جديدة في عقد الجولة الرابعة وتتمثل في رسوم المكافأة او المبالغ التي تدفعها الدولة الى الشركات لكل برميل منتج، وبموجبه لن يتم دفع مبالغ الى الشركات مقابل النفط الذي تدفعه الى المقاول من الباطن للإنتاج، فستقوم الحكومة بخصم تكلفة العقود من الباطن

من اجمالي الإنتاج فمثلا إذا كان الإنتاج مليون برميل وقامت الشركات بإنفاق ٣٠٠ ألف برميل على المقاول من الباطن فستقوم الحكومة بالتسديد فقط ما قيمته ٧٠٠ برميل منتج من أصل المليون، ويهدف ذلك الى خفض التكاليف للعقود من الباطن (Guide,76).

**ثامناً : تقييم جولات التراخيص الأربعة:**

يمكن تحديد اهم الإيجابيات المترتبة على جولات التراخيص الأربعة بما يلي :

١- اتصفت جولات التراخيص بجميع مراحلها الاربعة بانها نزيهة وواضحة للأطراف المعنية.

٢- تحديد حصة الى الشركة الوطنية (٢٥%) – تم تخفيضها لاحقا الى ٥% عام ٢٠١٥.

٣- تمتاز جولات التراخيص بانخفاض الأجر الذي حدد مقابل خدمات الشركات النفطية.

٤- ستعمل على زيادة الايرادات المالية نتيجة زيادة الانتاج مع افتراض السعر اعلى من الكلفة.

٥- تضمنت عقود التراخيص اشراف المختصين من الكوادر والمسؤولين العراقيين على تنفيذ المشروعات والانتاج وهذا ما يقلل نظريا، من عملية الفساد في مفاصل العمليات التطويرية او الانتاجية.

٦- عملت على زيادة الرصيد المعرفي في طرائق الصناعة النفطية الحديثة للكوادر العراقية من خلال العمل المباشر مع الشركات الاجنبية او من خلال التدريب الخارجي وغيره.

٧- تحسين العلاقات الدبلوماسية الدولية نتيجة وجود شركاتها للعمل داخل العراق.

٨- استثمار الحقول الغازية سيغطي الكثير من حاجة العراق الفعلية من هذا المنتج لاستعماله في تشغيل محطاته الغازية وغيره من الطلب على الغاز المحلي (سدخان والمحمداوي، ٢٠١٩، ٢٠-٢١).

٩- بناء على توقعات الزيادة في الانتاج قامت وزارة النفط بالتعاقد مع الشركات المختصة الاسترالية والايطالية لبناء منصات بحرية عائمة لزيادة الطاقة التصديرية المتوقعة من جراء

التعاقد على الجولتين الاولى والثانية من خلال موانئ البصرة المطلة على الخليج العربي وبالفعل تم تشغيل اول هذه المنصات عام ٢٠١٢ بطاقة ٩٠٠ الف برميل / يوميا ثم الثانية والثالثة من العام نفسه وبحجم الطاقة التصديرية للأولى نفسه في حين بدأ تصدير النقط من خلال هذه المنصات الثلاث بواسطة الناقلات البحرية (رضا وعبد العالي،٢٠١٥، ٥٠-٥١) ان بناء منصات عائمة في الخليج العربي يوسع من دائرة منافذ التصدير ويقلل من الضغوط على المنافذ السابقة.

١٠- اعتمدت الوزارة آلية عقود الخدمة التي بموجبها تحصل الشركات على اجر ربح عن كل برميل منتج وهذا افضل بكثير من عقود المشاركة في الانتاج الذي تترتب عليه ارباح كبيرة جدا الى الشركات المتعاقدة.

١١- للعراق تجربة في عقود الخدمة في عقد السبعينات مع الشركة البرازيلية بتروباس والتي طورت احتياطي العراق الى معدلات عالية.

١٢- تحتاج الصناعات النفطية الى رؤوس اموال طائلة لأنها تعتمد على التكنلوجيا المتطورة للإنتاج العالي ومواكبة التطورات والتغيرات في الحقول النفطية والغازية والى كوادر مدربة على المستوى التقني الحديث ولان العراق لمدة عقدين كان منعزلا عن هذه التطورات فلا بد من التعاقد مع هذه الشركات لتطوير واكتشاف الحقول النفطية.

١٣- افساح المجال الى الشركات المتعدية الجنسية المعروفة بثقلها وتأثيرها الدولي لاستثمار الحقول التي تكون قريبة للحدود مع دول الجوار تحد من التجاوزات المحتملة، وتسيطر على هجرة النفط والغاز باتجاه الجانب الاخر.

١٤- جعل العراق في مقدمة الدولة المنتجة للنفط الأمر الذي يعزز من مكانته الاقليمية والاقتصادية على المستوى الدولي (مشعان،٢٠٠٩، ١٢)

١٥- توفير الخدمات ومساهمتها في بناء البنى التحتية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

١٦- تخفيض عدد البطالة من خلال توفير فرص العمل في هذه الاستثمارات .

١٧- ان تطور الصناعات النفطية نتيجة لهذه الاستثمارات الاجنبية في القطاع النفطي سيحفز القطاعات الاقتصادية على النمو والتطور.

١٨- جذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات الاخرى سواء منها الصناعية أم الخدمية الى داخل العراق نتيجة عكس انطباع لدى العالم بصلاح البيئة الاستثمارية (الحلفي ورضا، ٢٠١٣، ١٨٦-١٨٧).

**اما الجوانب السلبية في جولات التراخيص فيمكن التطرق اليها على النحو الآتي:**

١- تم عرض الحقول النفطية للاستثمار في جولات التراخيص والتي تعد من اهم واكبر الحقول النفطية المنتجة منذ الثلاثينات ففي الجولة الاولى عرضت تسعة حقول يشكل انتاجها الكلي ٨٥% من اجمالي الانتاج النفطي في العراق ويقدر الاحتياطي النفطي فيها بنحو ٥٠% من احتياطي العراق والمشكلة ان هذه الحقول كانت منتجة بشكل جيد وبكادر محلي كفوء قادر على ادارتها وصيانتها وكان على الوزارة ان توفر لهم فقط التكنلوجيا المطلوبة لزيادة الانتاج.

٢- مخالفتها للقوانين العراقية إذ لم تتم المصادقة عليها من قبل البرلمان العراقي.

فضلا عن تعارضها مع القوانين رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٥ وقانون ٩٧ لسنة ١٩٦٧ قانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧ التي تنظم استثمار الثروة النفطية من خلال قانون حماية الثروة الهيدروكربونية.

٣- لعل الانتقاد الأهم الذي ممكن توجيهه الى عقود التراخيص الأولى والثانية انها لم تستطع إضافة اكثر من ٢.٢٢٨ مليون برميل يوميا الى انتاج العراق الكلي من النفط الخام في حين بلغ الانفاق الكلي للشركات النفطية الأجنبية نحو ٨٣ مليار دولار خلال عشر سنوات

ومن ٢٠١٠ الى ٢٠١٩ متضمنة الكلف الرأسمالية والتشغيلية . ويشكل هذا الانفاق ما نسبته ٢٢% من العائدات الاجمالية للنفط العراقي الخام ( العميدي ،٢٠٢١، ١١٨ و ١٥٩).

٤- نص العقد على زيادة الانتاج ١٠% بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيعه في حين لو استوردت الوزارة المتطلبات اللازمة لكوادرها لحصلت على اكثر من هذه النسبة والدلائل على ذلك نجاح الشركات النفطية الوطنية بزيادة الانتاج لأكثر من ١٥٠ الف برميل يوميا من النفط الخام خلال عام ٢٠٠٩ و ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي للعام نفسه.

٥- يرى بعض الباحثين انها تعد عقوداً مشاركة في الانتاج كونها تتضمن الادارة في الانتاج وتتحكم الشركات في معدلات الانتاج ولها الحق الحصري في استثمار المكامن المستقبلية من الحقل (الراوي، ٢٠١١، ٢٢٥-٢٢٦).

٦- تحمل العراق مدفوعات كبيرة جدا تتراوح ما بين ١٠-١٢ مليار دولار سنويا (شعلان، ٢٠١٧).

٧- حددت الوزارة سقفاً زمنياً للوصول لأعلى طاقة انتاجية ما بين (٣-٦) سنوات وهذا يعمل على تدمير الحقول النفطية.

٨- رفع الكلف التشغيلية نتيجة تهالك منظومة الخطوط الناقلة للنفط وتقادمها ونقص في قلة المنشآت المخصصة للخزن ولا تكفي لعدة ايام، وقدرت وكالة الطاقة الدولية في عام ٢٠١٠ الاموال اللازمة لإعادتها بالشكل المطلوب بنحو ١٥٠ مليار دولار فضلا عن ان بعض المواقع ينعدم فيها الماء والكهرباء.

٩- تعاني منافذ التصدير مثل منفذي الخليج العربي وجيهان التركي من مشكلات التوسعة في الاجل القريب (المشهداني،٩-١٠).

١٠- جهزت شركات النفط الوطنية المعدات والمكائن وانفقت على شرائها مبالغ كبيرة ومن خلال هذه العقود ستصبح تحت تصرف الشركات الاجنبية.

١١- تقلل من اهمية شركة نفط البصرة وشركة نفط ميسان وشركة نفط الشمال وهذا سيعمل على تفكيك الصناعة النفطية العراقية.

١٢- اعطاء دور كبير للشركات الأجنبية في التحكم في صنع القرار وادارة جميع الحقول النفطية في الجولة الاولى، فيما ستسيطر على جميع الحقول في الجولة الثانية من خلال عمليات الاستكشاف والتطوير والانتاج.

١٣- تفريغ الشركات الوطنية من كوادرها الماهرين من مهندسين وفنيين والذي سيضعف صناعة النفط فيها بسبب الحاقهم بالشركات الأجنبية لمدة تتراوح ما بين ١٥-٢٥ سنة.

١٤- تحجيم قوة القرار في السياسة النفطية وخاصة عندما تظهر حاجة الوزارة لتخفيض الانتاج بسبب استثمار هذه الحقول من قبل شركات عديدة ومختلفة الادارة والسياسة، وستتحمل الحكومة العراقية قائمة المبالغ المترتبة على تخفيض الانتاج.

١٥- لم تكن العقود المعيارية للجولات الثلاث مطابقة لأية معايير مختصة في الصناعة النفطية في العالم، بل كانت عبارة عن عقود صممت من قبل شركات نفطية عالمية، واعتمدت عليها دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط، ومازالت دائرة العقود والتراخيص تطلب المشورة من الشركات ذات العلاقة فيما يخص استغلال الحقول الغازية والنفطية.

١٦- قللت الوزارة من اندفاع الشركات لتقديم افضل العطاءات عندما قامت بعرض الحقول النفطية للاستثمار دفعة واحدة.

١٧- اكتفت الوزارة في تحديد حصة الشريك الحكومي ولم تأخذ بنظر الاعتبار المنشآت السطحية وغيرها في معادلة احتساب الكلف ولوكان لقدرت حصة الشريك الحكومي بأكثر من (٥٠%) (الحلفي ورضا، ٢٠١٣، ١٨٧-١٨٩).

١٨- انخفضت الايرادات الى ٨٠ مليون دولار نتيجة خفض رسوم التوقيع في عقد الجولة الرابعة في حين كانت الايرادات التي تسلمها العراق في عام ٢٠١٠ الناتجة عن توقيع الجولة الاولى والثانية قد بلغت (١.٦٥) مليار دولار.

١٩- تخفيض حصة الشريك الحكومي من ٢٥% الى ٥% في حقلي غرب القرنة والزبير بسبب مطالبة العراق بتخفيض الانتاج، وخلو الجولة الرابعة من حصة الشريك التي تعد مهمة لزيادة الإيرادات.

٢٠- اعطت الحرية للشركات الاجنبية في حرق الغاز المصاحب بسبب تضمين فقرة في عقد الجولة الاولى والثانية، تخلي مسؤولية الشركات عن حرق هذا الغاز، وهذا يؤدي الى هدر هذه الثروة المهمة (العبادي والمرسومي، ٢٠١٩، ٢٠٩-٢١٤).

## المبحث الثالث: الاستثمار الوطني في حقول الجهد الوطني

### تمهيد

تم إكمال الاتفاق على حق الامتياز لشركة النفط التركية – الإيرانية بواسطة بريطانيا سنة ١٩٢٥ لمناطق واقعة ضمن نطاق طريق بغداد والموصل وبعدها تم استبدال اسم الشركة التركية باسم شركة النفط البريطانية والتي باشرت بعمليات الصناعة النفطية في العراق وقامت بإنتاج (٧٥٠٠) برميل يوميا وبعدها في ١٩٢٦ تمت تسميتها باسم شركة نفط العراق المحدودة (**احمد**،٢٠١٤، ٨-٩) كانت السيطرة على الشركات (شركة نفط العراق، شركة نفط الموصل، شركة نفط البصرة ) من قبل شركات النفط العالمية ومقسمة فيما بينها بنسب معينة وهذه الشركات هي: (**Royal Dutch & BP MOBIL & ESSO & Shell** ) التي تغير اسمها لاحقاً الى (**EXXON**). بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ فاوضت الحكومة العراقية الشركات صاحبة الامتياز على القضايا التي ترى انها ألحقت بها الضرر، أهمها وجوب التخلي عن المساحات التي تقع ضمن نطاق الامتياز لكنها غير مستغلة، لأن ذلك لا يمثل تطبيقا لشروط عقد الامتياز، والتي على إثرها نتج ضعف الإنتاج مقارنة مع دول الجوار ومنع العراق من إيرادات محتملة عالية هو بأمس الحاجة إليها، ثم صدر قانون ٨٠ لعام ١٩٦١ حدد حجم عمل الشركات في نطاق المناطق المنتجة وسحبت من تحتها صلاحية الاستكشاف في المناطق غير المستثمرة وحُصر عملها في مساحة تقدر ب٥% من حجم المساحة الكلية في عقد الامتياز في حين صادر المتبقي منها لتكون تحت سلطة العراق، بعدها توقف الإنتاج الى مدة قدرت ب(٧) سنوات وعدت هذه المرحلة بالنقلة النوعية من السيطرة الكلية للشركات الأجنبية الى سيطرة إرادة الحكومة العراقية، وأصبحت الأراضي المعادة بموجب القانون المذكور تحت تصرف شركة النفط الوطنية وقد مارست الأخيرة عمليات التنقيب والاستكشاف والإنتاج عام ١٩٦٨ بواسطة عقود تدعى بعقود المقاولة او الخدمة وعقود المباشرة والاتفاقيات التي

من شأنها ان تقدم خدمة للصناعة النفطية في العراق(السدخان، ٢٠١٣، ١٦-١٧) أسست شركة النفط الوطنية مع بزوغ قانون رقم (١١) الصادر عام ١٩٦٤ الذي يعنيها، والتي كان الهدف منها استثمار الأراضي التي استردت من الشركات الأجنبية ضمن قانون (٨٠) لعام ١٩٦١ على وفق صيغ تعاقد مختلفة الا ان الظروف التي تتعلق بسياسة الحكومات العراقية والمشكلات التي احيطت بها منعت من تنفيذ القوانين الصادرة (الحديثي،٢٠١٣، ٧٢). بموجب قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ تأسست شركة النفط الوطنية إذ قامت هذه الشركة خلال مدة عملها بالتعاقد مع الشركات المحلية لتوفير عمليات النقل وتجهيز المواد الغذائية وغيرها من الخدمات الأخرى المحدودة ولأن القانون العراقي لم يحدد او يلزم هذه الشركة على التعامل مع الشركات المحلية لهذا لم نجدها تعاقدت مع شركات محلية لتوفير الدعم الخدمي الصناعي الذي يخص عملية الحفر والإنتاج او التطوير او فيما يتعلق بالصيانة والفحوصات المختصة في النفط (السعداوي واخرون،٩) في ٢٣ أيلول من عام ١٩٧٠ بدأت شركة النفط الوطنية بتحقيق حدث تاريخي وهو حفر اول بئر نفطية بكادرها الخاص وبمعدات مستوردة ومملوكة لها، ولاحقا أعدت فرقاً متخصصة في الصناعة النفطية ضمت كوادر (المسح الزلزلي، الجيولوجي، حفر الابار) اذ استطاعت الحفر الكثير من الابار بكوادرها المختصة المدربة؛ ووضعت خططا تهدف الى استغلال النفط في حقل شمالي الرميلة ضمن ثلاث مراحل تبدا الأولى بإنتاج (٣٠) مليون برميل، وفي الثانية (١٠٨) ملايين برميل، وصولا الى (٢٤٠) مليون برميل تنتهي في المرحلة الثالثة، وفي ٧ نيسان من عام ١٩٧٢ تم تصدير اول شحنة من حقل الرميلة الشمالي وهذا الإنجاز يعد بداية مهمة لتعزيز الثقة في همة ومسار عمل الكوادر الوطنية العراقية (البدري، ٢٠٠٨، ١٧-١٨). لقد بدأ نموذج الاستثمار الوطني المباشر بالهيمنة على الصناعة الاستخراجية في العراق منذ نهاية الستينات ثم تطور كثيرا خلال المدة ١٩٧٢-٢٠٠٩، يقوم هذا النمط من الاستثمار على اساس قيام الحكومة او احدى

شركاتها الوطنية باستغلال ثروة البلد النفطية بشكل مستقل او من خلال الاستفادة من بعض الخبرات الاجنبية والوطنية. بدأ هذا النوع من الاستثمار في الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩١٧ ثم المكسيك عام ١٩٣٨ ثم العراق في نهاية الستينات. ويتم تكوين هذا النوع من الاستثمار من خلال النقل الكلي او الجزئي لملكية الصناعة النفطية من الشركات الاجنبية الى الشركات النفطية الوطنية او من خلال صيغ المشاركة والتملك الكلي كما حصل في بعض دول الخليج العربي.

**يحـــقـــــق الاستثـــــمـــار الوطـــني المباشـــر المزايا الآتيـــة :** ( عبد الرضا ، ٢٠١٧ ، ١٩٨ )

١- الامتلاك الكلي لكل فعاليات الصناعة النفطية .

٢- المزايا المادية والفنية التي تتحقق للبلد النفطي.

٣- المرونة العالية في التعامل مع الاطراف الدولية في الصناعة النفطية .

٤- التخلص من سيطرة الاحتكارات النفطية العالمية .

٥- وضع النفط في خدمة التنمية الاقتصادية.

هناك خمس شركات نفط وطنية تعمل في قطاع الاستخراج في العراق وهي كالتالي شركة نفط الشمال وشركة نفط الوسط وشركة نفط ميسان وشركة نفط ذي قار وشركة نفط البصرة وهذه الشركات تقع على عاتقها مسؤولية تطوير الحقول النفطية والغازية التي تقع ضمن حدود العراق، وتحدد بعض الحقول الموجودة ضمن حدود صلاحيتها لتقوم بتشغيلها بشكل مستقل في حين تنفرد الشركات النفطية الدولية باستثمار باقي الحقول المتبقية من خلال عقود الخدمة المعروفة بجولات التراخيص (هيأة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ، ٢٠١٨، ١١).

**اولا: حقول الجهد الوطني التابعة الى شركة نفط البصرة**

حقول الجهد الوطني هي الحقول التي تخضع لإدارة وتشغيل شركات النفط الوطنية والتي لم تتم احالتها ضمن جولات التراخيص الأربع، وهناك العديد من الحقول المنتجة والحقول المستكشفة

وغير المطورة التي تقع ضمن مهام شركة نفط البصرة التي تخضع مباشرة لإدارة شركة نفط البصرة ولا علاقة لها بجولات التراخيص النفطية، وهي كما موضحة في الجدول (٧)، خمسة منها حقول منتجة والخمسة الأخرى غير منتجة. ويمكن الإشارة بشيء من التفصيل الى هذه الحقول وعلى النحو الاتي :

**جدول (٧)**

**حقول الجهد الوطني في شركة نفط البصرة**

| التسلسل | الحقول النفطية المنتجة | الحقول النفطية غير المنتجة | الحقول الغازية المنتجة | الحقول الغازية الغير منتجة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | نهر بن عمر | راتشي | – | – |
| ٢ | ارطاوي | جريشان | – | – |
| ٣ | طوبة | السماوة | – | – |
| ٤ | اللحيس | ابو خيمة | – | – |
| ٥ | مجنون | السندباد | – | – |

**المصدر: جمهورية العراق، هيأة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ ص ١٤**

**١-حقل نهر بن عمر النفطي**

يقع حقل نهر بن عمر في محافظة البصرة ويحتوي على مكامن كثيرة غير مطورة ( احمد واسود، ٢٠١٩، ٢٠٨) اكتشف حقل نهر بن عمر عام ١٩٤٠، يبلغ طوله حوالي (٣٢) كم وعرضه حوالي (١٧) كم يكون حقل مجنون من الجهة الشمالية منه أما حقل الزبير فيكون على الجهة الجنوبية منه ومن جهته الغربية، حقل الرميلة الشمالي وغرب القرنة اذ انه يبدأ من الجنوب باتجاه شمال شرق وجنوب غرب ويميل باتجاه حقل مجنون ليكون ذا اتجاه شمال جنوب ثم يميل تدريجيا الى الغرب، ويقع حقل نهر عمر جنوبي العراق ويبعد عن شمال

مدينة البصرة ب(٢٥) كم ويكون على ضفاف نهر شط العرب عند نقطة تقاطع ( ٤٧، ٤٥) درجة مع دائرة عرض (٤٥ ،٣٠) درجة بالقرب من قرية نهر عمر، كان يُعتقد فيما سبق انه جزء من حقل مجنون لكن اثبتت الدراسات بعدها انه حقل ذا تركيب منفصل عن الحقل المذكور وقد طُرحت الكثير من الآراء حول ماهية التركيبة لنهر عمر هل هي ناتجة عن عمليات الطَّيُّ الاعتيادية ام تركيب ملحي، وشكله عبارة عن شكل تحدبي بيضوي، وهو يشبه حرف (S) في تعرجه، يظهر بشكل تركيب قبابي غير متناظر عند مستوى تكوين مشرف وهناك سرجان يفصلان قبةُ نهر عمر عن تركيبي حقل مجنون والزبير، وأيضا بالمقارنة في الارتفاع الشاقولي لقبة نهر عمر مع أوطأ نقطة في السرج الذي يفصل بين نهر عمر وتركيب الزبير يبلغ حوالي(٤٠٠) متر عند مستوى تكوين مشرف ويعد حقل نهر عمر احد الحقول الجنوبية المهمة في العراق (المطوري،٢٠٠٧، ٨٥ –٨٨). نفط حقل بن عمر هو من النفوط الخفيفة وهو ينتج نحو ٤٥ الف برميل يوميا عام ٢٠٢١( شركة نفط البصرة، ٢٠٢١ ، ٧ ).

**٢- حقل ارطاوي النفطي:**

هو من الحقول المستثمرة من قبل شركة نفط البصرة يقع في محافظة البصرة جنوب العراق، يبلغ الاحتياطي النفطي فيه ١,٦٩٣ مليار برميل في حين تبلغ طاقته ٦٠ الف برميل يومياً ويتكون من مكمن اليمامة ومعامل الاستخلاص فيه ٣٥% ويبلغ عدد الابار المحفورة فيه ١٥ بئرا لنهاية عام ٢٠١٦ (المرسومي، ٢٠١٨، ٦٦-٦٧). ينتج الحقل ٩٥ الف برميل يوميا عام ٢٠٢١ وهو من النفوط الخفيفة ( شركة نفط البصرة ، ٢٠٢١ ، ٧ ).

**٣- حقل طوبة النفطي:**

يعد هذا الحقل من الحقول التابعة الى الجهد الوطني ويقع في محافظة البصرة جنوب العراق وهو مستثمر من قبل شركة نفط البصرة تم تقدير الاحتياطي النفطي فيه بنحو ١,٨٦٧ مليار

برميل ويتكون من مكمني المشرف والزبير وبمعامل استخلاص ٣٠% عدد الابار المحفورة فيه لحد عام ٢٠١٦ ( ٣٨ ) بئراً ( المرسومي، ٢٠١٨، ٨٠)، ينتج الحقل ٤٥ الف برميل يوميا عام ٢٠٢١ وهو من النفوط الثقيلة ( شركة نفط البصرة ، ٢٠٢١ ، ٧ ).

**٤- -حقل نفط اللحيس**

يقع حقل اللحيس في محافظة البصرة على بعد ٨٠ كم عن شمالها الغربي، جنوب العراق، يقدر طول الحقل ب٢٠ كم وعرضه يتراوح بين (٥) كم في جزئه الشمالي الى (١٠) كم في اجزائه الوسطى والجنوبية، وتركيبه عبارة عن شكل اميبي غير معقد وغير متأثر بصدوع وأن الحافات الشرقية للتركيب تمتاز بميلها الحاد نسبيا عن الحافات الغربية (الجناعي والشهوان، ٢٠١٧، ١) ينتج الحقل ١٠٠ الف برميل يوميا عام ٢٠٢١ وهو من النفوط الخفيفة ( شركة نفط البصرة ، ٢٠٢١ ، ٧ ).

**٥- حقل مجنون**

يقع حقل مجنون في محافظة البصرة ويمتد شمالاً إلى جزء من منطقة اهوار الحويزة في محافظة ميسان، ويبعد عن مدينة البصرة بحوالي ( ٦٠ ) كم نحو الشمال والحقل هو تركيب متناظر السفحين تقريبا، ويمتد محوره باتجاه شمال غرب – جنوب شرق، ويختلف طول وعرض التركيب من تكوين إلى آخر ويبلغ (٦٠ ،١٥) كم على التوالي في تكوين المشرف، وفيما يلي خواص المكامن المنتجة .

أ- مكمن الهارثة: يبلغ سمك المكمن بحدود (١٠٠) م وتتكون من صخور كلسيه متكسرة تتخللها طبقات رقيقة من السجيل.

ب- المشرف: يتكون بصورة عامة من صخور كلسيه، ويبلغ سمك المكمن بحدود (٢٧٠) م ويبلغ سمك العمود النفطي إلى أكثر من (١٠٠) م .

ت- الأحمدي: يبلغ سمك التكوين بحدود (١٦٠) م وتتكون من صخور كلسية ذات سحنات رسوبية مختلفة، وتتعاقب الصخور الكلسية مع صخور السجيل في فترات عميقة مختلفة ( عبد الرضا وسند ، ٢٠١٨ ، ١٠١).

أصبحت شركة نفط البصرة المقاول الرئيس في الحقل عام ٢٠١٨ بعد ان استحوذت على حصة شركة شل في الحقل البالغة ٤٥% ، ينتج الحقل ١٩٢ الف برميل يوميا عام ٢٠٢١ وهو من النفوط الخفيفة ( شركة نفط البصرة ، ٢٠٢١ ، ٧ ).

**ثانيا: حقول الجهد الوطني النفطية والغازية التابعة الى شركة نفط ذي قار**

يوجد في محافظة ذي قار حقلين منتجين وحقل آخر غير منتج ضمن حقول الجهد الوطني التابعة إلى شركة نفط ذي قار، وكما موضح في الجدول الآتي:

**جدول (٨)**

**الحقول النفطية والغازية التابعة الى شركة نفط ذي قار**

| التسلل | الحقول النفطية المنتجة | الحقول النفطية غير المنتجة | الحقول الغازية المنتجة | الحقول الغازية غير المنتجة |
|---|---|---|---|---|
| ١- | الناصرية | ابو عامود | - | - |
| ٢- | الصبه | - | - | - |

**جمهورية العراق، هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ ص ١٣**

**١- حقل الناصرية**

يقع هذا الحقل في محافظة ذي قار جنوب العراق، اكتشف الحقل عام ١٩٧٣ وبدأ العمل التجريبي لهذا الحقل في يونيو ٢٠٠٩ بطاقة إنتاجية قدرها ١٠,٠٠٠ برميل يوميا، بلغ إنتاج الحقل ٩٠ الف برميل يوميا في اغسطس من عام ٢٠١٨ مع وضع خطط لرفع انتاجه إلى

٣٠٠ ألف برميل، ومن المتوقع ان تصل طاقتهُ الإنتاجية الكاملة إلى مليون برميل يوميا، وفي عام ٢٠١٨ كانت هناك خطوة لرفع الانتاج من هذا الحقل ليبلغ ٢٠٠ الف برميل يوميا، بعد ان كان ٩٠ الف برميل يوميا وأشار في وقتها الوزير السابق جبار اللعيبي الى الشركات الوطنية والجهات المساندة لها بحفر ٢٠ بئرا جديدا كخطوة لتطوير حقل الناصرية، (www.al-akhbar.com/Iraq/255328 2018).

**٢- حقل صبه النفطي**

يقع حقل صبة في جنوب شرق مدينة الناصرية في الاتجاه الشمالي الغربي من حقل اللحيس، وقد اكتشف هذا الحقل في الخمسينات من القرن الماضي، حفرت اول بئر نفطية فيه عام ١٩٧٥، ومن ثم حفرت ثلاثة آبار فيه بين الاعوام ١٩٧٧-١٩٧٩ في حين وصل عدد الابار المحفورة فيه ١٧ بئرا في عام ١٩٨٠ وبسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ تم ايقاف العمل فيه . وبعد عام ٢٠٠٣ عاد العمل فيه ضمن الخطة المرسومة لتطوير الحقول من قبل وزارة النفط. يقدر الاحتياطي النفطي فيه ب٢.٣ مليار برميل وبغية تطوير هذا الحقل تعاقدت الوزارة مع ائتلاف يتكون من شركتين واحدة فرنسية واخرى تركية تحت اسم (petrel land make man) ولتلكؤ الشركتين المذكورتين في تنفيذ التزاماتها قررت الوزارة صرف النظر عن العقد بالطرائق القانونية والاتجاه الى شركة المشروعات النفطية (scop) لتقوم بدورها بتطوير الحقل لصالح شركة نفط الجنوب(سابقا) لتباشر الاخيرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٤ كما تم المسح الميداني وازالت المخلفات الحربية بالتعاون مع المتخصصين العراقيين ويعد ذلك إنجازاً كونه تم دون اللجوء الى الشركات الاجنبية (الجنديل،٢٠١٤).

**ثالثا: حقول الجهد الوطني النفطية التابعة الى شركة نفط ميسان**

هناك حقلين تابعين للجهد الوطني ضمن مسؤولية شركة نفط ميسان وهما حقل عمارة وحقل نور، فضلا عن ٥ حقول مستكشفة وغير مطورة كما يتضح ذلك من الجدول ادناه:

**الجدول (٩)**

**ثالثا: الحقول النفطية التابعة الى شركة نفط ميسان**

| التسلل | الحقول النفطية المنتجة | الحقول النفطية غير المنتجة | الحقول الغازية المنتجة | الحقول الغازية غير المنتجة |
|---|---|---|---|---|
| ١- | عمارة | كميت | _ | _ |
| ٢- | نور | دجيلة | _ | _ |
| ٣- | _ | رفاعي | _ | _ |
| ٤- | _ | الحويزة | _ | _ |
| ٥- | _ | ديمة | _ | _ |

**المصدر جمهورية العراق، هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ ص ١٣**

**١- حقل عمارة النفطي**

يقع حقل العمارة النفطي في محافظة ميسان جنوب العراق، يقدر احتياطي هذا الحقل بحدود ٥٢٩ مليون برميل (السدخان، ٢٠١٣، ٣٣). سعت شركة ميسان لتطوير الحقل ضمن خطة تطوير الحقول التي خطط لها من قبل الجهد الوطني وتوسعة المنشآت النفطية من اجل زيادة الطاقة الانتاجية ولأجل ذلك تم نصب خزان بسعة (٥٠٠٠ م$^{٣}$)(شركة نفط ميسان، ٢٠٢١) فيما اكدت الشركة ان ملاكها تقوم بعملية تهدف الى رفع الطاقة الانتاجية في الحقل من ٢٠ الى ٤٠ الف برميل يوميا، فضلا عن نصب وحدتين للمعالجة الكيميائية والحرارية، ووحدة لإنتاج الماء الصناعي ( شركة نفط ميسان، ٢٠٢١).

**٢- حقل نور النفطي**

يقع حقل النور في محافظة ميسان جنوب العراق ويقدر طول الحقل ب(٢٠) كم وبعرض (٦,٥) ويبعد بمسافة تقدر ب(٢٠) كم عن حقل البزركان وب(١٥) كم عن شمال شرق مدينة العمارة، وتأتي اهمية حقل نور من قربه من مركز المدينة والاعتماد عليه لإنشاء مصفى لإنتاج المشتقات النفطية، وايضا محطات توليد الكهرباء مستقبلا وكذلك يعزز الدعم في زيادة الانتاج النفطي، ويقع هذا الحقل في هور السناف الذي يتشكل من منطقة منخفضة عن المناطق المستوية المحيطة به ويستمد مياهه من نهري (طيب ودويرج) وكذلك عبر قناة كميت التي تتغذى من نهر دجلة ( المرسومي، ٢٠١٨، ١٠١-١٠٢).

**رابعاً: حقول الجهد الوطني في شركة نفط الوسط**

تقع على عاتق هذه الشركة مسؤولية العديد من الحقول النفطية والغازية فضلا عن ١٦٠ رقعة جيولوجية والتي الى الان لم يتم اكتشافها، وتعد هذه الشركة الرابعة المملوكة للدولة وهي مسؤولة عن تنمية الحقول النفطية والغازية وسط العراق(**هيأة الشفافية لصناعات الاستخراجية**، ٢٠١٨، ١-٣) ويقع على عاتقها مسؤولية إدارة الرقع والحقول في المحافظات الاتية ( بغداد، واسط، بابل، ديالى، كربلاء، الانبار، النجف، القادسية) (عبد الزهرة وعبد الرزاق، ٢٠١٨، ١). يتضح من الجدول (١٠)، ان هناك حقلاً منتجاً واحداً وهو حقل نفط خانة و١١ حقل مستكشفاً وغير مطور من حقول الجهد الوطني في شركة نفط الوسط، وهذا الحقل هو الآتي:

**حقل نفط خانة:**

يقع هذا الحقل على الحدود العراقية الإيرانية، وهو عبارة عن طية محدبة غير متناظرة السفوح يكون اتجاه محوره من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ذو غاطسين؛ الغاطس الأول وهو الشمالي الغربي وينحدر بميل (٣) درجات اما الجنوبي الشرقي فينحدر بميل (٥) درجات وينحدر الغاطس

الشمالي الشرقي بميل (٦) درجة في حين ينحدر الغاطس الجنوبي الغربي بميل (٣٠) درجة يبلغ طول الحقل (٢٠) كم وبعرض (٤.٥) كم وارتفاع (٥٩٠) قدم فوق مستوى سطح البحر ويبعد عن شمال شرق بغداد بحوالي (١٤٠) كم اما عدد الابار المحفورة فيه فتبلغ (٤٢) بئرا .

**الجدول (١٠)**

**الحقول النفطية والغازية التابعة الى شركة نفط الوسط**

| ت | الحقول النفطية المنتجة | الحقول النفطية غير المنتجة | الحقول الغازية المنتجة | الحقول الغازية غير المنتجة |
|---|---|---|---|---|
| ١- | نفط خانة | النهروان | _ | جاريا بيكة |
| ٢- | _ | خشم الأحمر | _ | _ |
| ٣- | _ | انجانة | _ | _ |
| ٤- | _ | جيلبات | _ | _ |
| ٥- | _ | تل غزال | _ | _ |
| ٦- | _ | ناو دومان | _ | _ |
| ٧- | _ | قمر | _ | _ |
| ٨- | _ | الظفرية | _ | _ |
| ٩- | _ | مرجان | _ | _ |
| ١٠- | _ | الكفل | _ | _ |
| ١١- | _ | غرب الكفل | _ | _ |

**المصدر: جمهورية العراق، هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ ص ١٢**

**خامسا : حقول الجهد الوطني النفطية والغازية التابعة لشركة نفط الشمال**

فضلا عن حقل خورماله الذي استولى عليه إقليم كردستان، الذي يعد احد القبب الثلاث لحقل كركوك ( بابا ، افانا ، وخرمالة) بلغ انتاجه الفعلي (١٢٠) الف برميل/ يوم الى حد المنتصف من عام ٢٠١٨ بعد عام ٢٠٠٣ قامت وزارة النفط باستيراد معدات ولوازم لتطوير الحقل وتم توقيع عقود التجهيز ووصلت المعدات المطلوبة الى الحقل الا انه قد تم الاستيلاء عليه من قبل إقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٨ والى الان الحقل تحت سيطرة الاقليم ولم تتخذ الحكومة الاتحادية

اجراءات، غير ان قيام احدى وزاراتها – وزارة النفط– برفع دعوى عند الحكومة الاتحادية ومازال الامر غير محسوم (الجلبي، ٢٠١٩، ٣٤١-٣٤٢).

هناك ٧ حقول منتجة و ١٠ حقول نفطية مستكشفة وغير مطورة و حقلان غازيتان غير منتجتين، وكما موضح ذلك بالتفصيل في الجدول الآتي:

**الجدول (١١)**

**الحقول النفطية والغازية التابعة لشركة نفط الشمال**

| التسلسل | الحقول النفطية المنتجة | الحقول النفطية غير المنتجة | الحقول الغازية المنتجة | الحقول الغازية غير المنتجة |
|---|---|---|---|---|
| ١- | كركوك | جاوان | _ | خانوكة |
| ٢- | باي حسن | إسماعيل | _ | خشاب |
| ٣- | جمبور | قصب | _ | _ |
| ٤- | صفية | مخمور | _ | _ |
| ٥- | خباز | جديدة | _ | _ |
| ٦- | عجيل + حمرين | علان | _ | _ |
| ٧- | عين زالة+ بطمة | ساسان | _ | _ |
| ٨- | _ | قرة جوق | _ | _ |
| ٩- | _ | بلكانا | _ | _ |
| ١٠- | _ | إبراهيم | _ | _ |

المصدر: جمهورية العراق، هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ ص ١٣

**١- حقل كركوك النفطي:**

اكتشف حقل كركوك في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٧ ، يعد – سابقا– ثاني اكبر حقل نفطي في العالم من حيث القدرة الانتاجية واقدم حقل في العراق اما من حيث الاحتياطيات فيعد هو الخامس على المستوى العالمي التي تفوق احتياطاته عشر مليارات من النفط، ويعد

نفطه من النوعية الجيدة، يعد اكتشاف هذا الحقل في مطلع القرن العشرين من اهم المنجزات التي ادت الى تغيرات جذرية في الاقتصاد العراقي وعلى الصعيد السياسي والاجتماعي والتغير الديموغرافي (العاني، ٢٠٢١)، ويتألف تركيبه من طية طولية (١٢٥ km) محدبة صندوقية غير متناظرة ممتدة باتجاه شمال غرب – جنوب شرق وتقسم عموم الطية والتي تبدأ من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي على ثلاث قبب تركيبية (بابا ، افانا وخورمالة) (الحمداني و سليمان، ٢٠١٤، ٥١).

**٢- حقل باي حسن النفطي:**

يقع حقل باي حسن في محافظة كركوك، بدأ الانتاج منه في حزيران من عام ١٩٥٩ ويكون غرب حقل كركوك بشكل موازٍ له في الاتجاه، وآباره تكون اعمق من آبار حقل كركوك (تقويم النفط العراقي،٢٠٢١، ٢٦١) يبلغ عمقها بين (١٥٠٠- ٣٠٠٠) متر ويقدر الاحتياطي النفطي فيه بحدود ٢,٣ مليار برميل (المرسومي،٢٠١٨، ٩٦).

**٣- حقل جمبور النفطي:**

يقع حقل جمبور في محافظة كركوك، وهو موازٍ لحقلي كركوك وباي حسن شمال شرق مدينة كركوك وقد بدأ الانتاج فيه في شهر اب من عام ١٩٥٩ (مكتبة التاجر، ٢٠٢٠) يقدر الاحتياطي النفطي في الحقل ب(٦٥٨,٣) مليون برميل (السدخان، ٢٠١٣، ٤٤).

**٤- حقل صفية النفطي:**

يقع هذا الحقل في محافظة نينوى شمال غرب العراق ( الحمداني والعجيلي، ٢٠٠٥، ١) (وهو من الحقول المتاخمة للحدود السورية، يبلغ الاحتياطي النفطي لحقل صفية (٥٤.٦) مليون برميل (السدخان، ٢٠١٣، ٤٥).

**٥- حقل الخباز النفطي:**

يقع هذا الحقل في محافظة كركوك وهو من ضمن الحقول التابعة الى شركة نفط الشمال (البوعلي،٢٠١٥، ٢٨٨).

**٦- حقل عجيل النفطي:**

يقع في محافظة صلاح الدين وبالتحديد في قضاء العلم، شمال شرق تكريت، يدار من قبل شركة نفط الشمال، يقدر الاحتياطي فيه ب(٣) مليارات برميل نفط يتميز بقرب مصافي بيجي منه التي تبعد عنه ب(١٥) كم فقط، تأثر كثيرا هذا الحقل سابقا من ناحية الانتاج، حينما سقطت هذه المحافظات تحت وطأة ارهاب داعش عام ٢٠١٤، إذ بلغ الانتاج منه ١٧ الف برميل يوميا بينما قبل سيطرة الارهاب كان انتاجه ٣٥ الف برميل يوميا والذين كانوا يبيعون النفط منه ويقومون أيضا بتكرير جزء منه بواسطة الآلات البدائية ( www.arabic.news.cn/2018-03/10/c_137029940.htm )

**٧- حقل عين زالة:**

تم اكتشاف هذا الحقل عام ١٩٣٩، يقع الحقل على بعد ٨٠ كم شمال غرب مدينة الموصل، يحتوي على مكمنين، يقع المكمن العلوي على عمق ١,٦٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر، يعد الحقل من الحقول الصغيرة إذ يبلغ طوله ١٦ كم وعرض ٤ كم، يتراوح سمك صخوره النفطية من ٧٥ الى ٩٠ متراً في حين يكون المكمن السفلي على عمق ٢,٢٢٥ مترا تحت مستوى سطح الارض يتصل المكمنان عبر شقوق ضيقة جدا خلال شريط من الصخور الصلدة، ويقدر اقصى سمك لصخوره النفطية بحوالي ٤٠٠ متر. اما نفط الحقل فتبلغ كثافته النوعية من مكمنه العلوي (٣٣.٧) درجة على وفق معايير المعهد الامريكي اذ تبلغ نسبة الكبريت فيه (٣%) ويعد نفطه اثقل من نفط حقل كركوك، وتقدر

نسبة الغاز المذاب فيه ٢٩٠ قدم مكعب لكل برميل، فيما تبلغ كثافة النفط من مكمنه السفلي ٣١.٤ ويحتوي على نسبة (٢.٦) من الكبريت، تأخر استثمار هذا الحقل يعزا الى استمرار الحرب العالمية الثانية لعدة سنوات، إذ بدأ الانتاج منه عام ١٩٥١ كان انتاج النفط في الأيام الاولى للحقل يستخرج بصورة تلقائية تحت ضغط المكمن نفسه ثم بدأ يتناقص تدريجيا، مما دعا ان يحقن بالماء للمحافظة على انتاجه ولم يدم الأمر طويلا حتى استعملت المضخات في نهاية المطاف.

**٨- حقل بطمة النفطي**

تم اكتشاف هذا الحقل عام ١٩٥٣(https://ninava.gov.iq) يقع هذا الحقل بالتوازي لحقل عين زاله على الجهة الجنوبية الشرقية منه، اذ يبعد عنه (١٠) كم يتألف من قبتين منفصلتين إحداهن تُدعى الشرقية والاخرى تُدعى الغربية ويبلغ طول الحقل ١٢ كم وعرضه ٦ كم القبة الغربية هي مكمن للنفط إذ يقع على عمق ١,١٥٠ متراً تحت سطح الارض وأيضا يعد الحقل من الحقول الصغيرة جداً من حيث المساحة والإنتاج، ويعد نفطه من النفوط الثقيلة إذ تبلغ كثافته (٢٩,٨) على وفق معيار المعهد الامريكي وأيضا كان الإنتاج منه تلقائياً لينتهي باستخدام المضخات (العناز، ٢٠١٤، ٧-٨).

**سادسا : انتاج النفط الخام في حقول الجهد الوطني**

يتضح من الجدول (١٢) ان هناك نوعين من انتاج النفط في العراق، النوع الأول هو الإنتاج الذي تقوم به شركات النفط الأجنبية بموجب عقود جولات التراخيص والنوع الثاني هو الإنتاج الذي تقوم به شركات النفط الوطنية والذي يسمى بإنتاج الجهد الوطني، وهو انتاج النفط الخام من الحقول النفطية التي تشغلها شركات النفط الوطنية، لقد ارتفع إنتاج النفط الخام من الجهد الوطني من ١٤٢,٩ مليون برميل عام ٢٠١٥ الى ٢٠٢,٤ مليون برميل عام ٢٠١٨ ، أي من ٣٩١ الف

برميل يوميا عام ٢٠١٥ الى ٥٥٤ الف برميل يوميا، فيما انخفضت نسبة مساهمة إنتاج النفط في حقول الجهد الوطني من ١١% في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ الى ١٠% عام ٢٠١٧ غير انها ارتفعت في عام ٢٠١٨ الى ١٣% . كما نلاحظ من الجدول ذاته ان هناك زيادة في الانتاج بنحو ١٨ مليون برميل سنويا عام ٢٠١٦ بنسبة (١٨%) على الانتاج في عام ٢٠١٥. ربما يعود السبب استخدام الشركات النفطية تقنيات متطورة في عملية الاستخراج، او اكتشافات جديدة من الحقول وزيادة عدد الآبار النفطية، او زيادة كفاءة العاملين من الكوادر القائمين على عملية الانتاج من خلال التدريب والممارسة على استخدام التكنلوجيا، ثم انخفض انتاج النفط في حقول الجهد الوطني

**جدول (١٢)**

**اجمالي انتاج النفط الخام في حقول الجهد الوطني وحقول التراخيص**
**خلال المدة ٢٠١٥-٢٠١٨ ( مليون برميل )**

| ت | الإنتاج من الجهد الوطني | الانتاج من حقول التراخيص | الانتاج الكلي من الجهد الوطني وجولات التراخيص | النسبة المئوية للجهد الوطني من الانتاج الكلي |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٥ | ١٤٣ | ١١٣٦ | ١٢٧٩ | %١١ |
| ٢٠١٦ | ١٦١ | ١٢٧٣ | ١٤٣٤ | %١١ |
| ٢٠١٧ | ١٤٥ | ١٣٢١ | ١٤٦٦ | %١٠ |
| ٢٠١٨ | ٢٠٢ | ١٣٦٠ | ١٥٦٢ | %١٣ |

**المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على: هيأة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، التقارير السنوية للأعوام (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ ) صفحات متفرقة.**

عام ٢٠١٧ بسبب القيود التي فرضتها أوبك + ، والتي حددت للعراق حصة إنتاجية لا يمكن تجاوزها بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية آنذاك. وفي المقابل استحوذ الإنتاج من حقول التراخيص النفطية على القسم الأعظم من انتاج النفط الخام في العراق والذي ارتفع من ١٢٧٩ مليون برميل عام ٢٠١٥ الى ١٥٦٢ مليون برميل أي من ٣.١١٢ ملايين برميل يوميا

عام ٢٠١٥ الى ٣.٧٢٦ ملايين برميل يوميا عام ٢٠١٨ وبنسبة ٨٧% من الإنتاج الكلي للنفط العراقي الخام .

يتضح ان هناك عدة انماط من العقود الاستثمارية في العراق، ولكل نوع له مسوغ معين، الا ان المبرر الاقتصادي يتخطى جميع المسوغات، ولهذا نجده احيانا يُناقض بعض مفردات القانون، كما هو الحال في جولات التراخيص وعقود المشاركة في اقليم كردستان.

# الفصل الثالث

**الأهمية الاقتصادية للحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار**

**المبحث الاول : الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار**

**المبحث الثاني : التحليل الاقتصادي لجولة التراخيص الخامسة**

**المبحث الثالث : عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها**

## الفصل الثالث: الاهميــة الاقتـصاديــة للحقـول النفطـية المشـتركة بيـن الـعراق ودول الجـوار

### تمهيد

نظرا لاحتواء معظم الأراضي العراقية على احتياطيات نفطية كبيرة ، فضلا عن التماثل الكبير في التراكيب الجيولوجية للعراق مع دول الجوار وخاصة الكويت وايران مما اوجد عدداً كبيراً من الحقول والمكامن النفطية المشتركة مما يستدعي التنسيق مع دول الجوار لاتباع خطط إنتاجية موحدة للحفاظ على سلامة المكامن وعدم التجاوز على ثروات الغير. من هذا المنطلق ونظرا لاشتراك العراق مع اكثر من جهة مع دول الجوار في حقول نفطية ولابد من استثمار هذه الحقول على وفق القوانين الدولية أو على غرار الاتفاقات الثنائية أو الجماعية للدول التي لديها حقول مشتركة وان اهمال الاتفاق أو التنسيق بين الدول صاحبة العلاقة على هذه الحقول سيؤدي الى نزاعات محتملة او مؤكدة كما حصل بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ وعليه لضمان حق كل دولة في هذه الامتدادات النفطية ذات المشترك الجيولوجي، ينبغي السعي الى استثمار هذه الحقول على وفق المواثيق الدولية المتعارف عليها لتجنب الاضرار بمصالح الاخرين وما يترتب عليها من تبعات قانونية واعتبارية ويذكر ان للعراق حقولا يشترك بها مع كل من دولة ايران والكويت وسوريا والاردن، فيما يخص الاردن يشترك العراق معها بحقل يدعى الرميثة وهو حقل غازي و يشترك العراق مع سوريا بحقل يدعى حقل صفية النفطي من الجانب العراقي واما من الجانب السوري فيدعى بحقل سويد.

ونظرا لعدم توافر المعلومات المتكاملة عن جميع الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار فسيقتصر البحث على الحقول المشتركة بين العراق وكل من دولتي الكويت وإيران.

**وسيتم تحليل فقرات هذا الفصل من خلال المباحث الآتية:**

**المبحث الاول : الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار**

**المبحث الثاني : التحليل الاقتصادي لجولة التراخيص الخامسة**

**المبحث الثالث :عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها**

## المبحث الاول : الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار

سيتناول هذا المبحث اهم الحقول المشتركة بين العراق وايران من جهة وبين العراق والكويت من جهة اخرى.

**اولا: الحقول والتراكيب الجيولوجية المشتركة بين العراق وايران**

توجد معظم تجمعات النفط والغاز في العراق وايران ضمن تراكيب جيولوجية مشتركة ومتجاورة، إذ توجد بين شرق وجنوب شرق العراق وجنوب غرب ايران، تتكون هذه التشكيلات من الصخور الجيرية العائدة الى العصر الجوراسي على الرغم من وجود فوارق احيانا في المستحاثات – الاحافير– تكون غير متجانسة عند امتداداتها نحو وسط ايران بفعل الحركات التكتونية المتسارعة في الأراضي الايرانية وشدة الانكسارات فيها والفوالق، ويعتقد أن هناك حوضاً مشتركاً بين البلدين إلا أن الجيولوجيين يتعاملون معه كحوضين منفصلين على طول يقدر بنحو ٣٠٠–٤٠٠ كم$^{٢}$ وعرض منتظم بينهما يقدر بحوالي ١٥٠ كم. ويحتويان على تجمعات نفطية وفيرة ، ويمتد الحوض المشترك من وسط العراق حتى غرب وجنوب غرب ايران بموازاة محافظات البصرة وميسان والكوت، وفي الجانب الايراني خضعت معظم غرب الأحواز صعودا الى مهران والشوش، لعمليات الترسيب المستمرة خلال الأزمنة الجيولوجية التي مرت عبر ملايين السنوات، ولذلك فأن الصخور الجيرية تشكل التركيب الجيولوجي للحقول المشتركة بين البلدين فضلا عن تقارب المسامية والنفاذية للصخور مع درجة الجودة ( الحلفي وعبد الرضا، ٢٠١٣، ١٠٥ ). هناك ١٥ حقل و تركيب جيولوجي مشترك بين العراق وايران، مثل حقل بدرة الذي ينتمي الى البنية الجيولوجية في حقل ازاديجان الايراني، وحقل نفط خانة الذي يشترك مع نفط شاه الايراني في منطقة المنذرية شرق العراق وحقل ابو غرب وحقل الحويزة وحقل الفكة في محافظة ميسان جنوب العراق (الفتلاوي والزبيدي،٢٠١٥، ٨٩).

يحاول كل من العراق وايران استثمار وتطوير الحقول التي تقع ضمن نطاق الحوضين الكبيرين، سواء بمشروعات التراخيص من قبل العراق والاستثمار الوطني المباشر أم بالتعاقد مع بعض الشركات المنتمية لدول ترتبط بإيران بعلاقات جيدة لتطوير حقولها ذات الامتداد الجيولوجي والاستراتيغرافي أو من خلال شركة النفط الوطنية الايرانية. خلقت الحقول المشتركة مع إيران إلى العديد من المشكلات التي حالت دون تطوير هذه الحقول منها حصول احتكاك في حقل ابوغرب في محافظة ميسان عندما منع حرس الحدود الإيرانيون الكوادر النفطية العراقية من عمليات تأهيل الحقل الذي يستغله الجانب الإيراني، كذلك تجاوز القوات الإيرانية على البئر الرابعة من حقل الفكة في كانون الأول من عام ٢٠٠٩، نتيجة لاختفاء معالم ترسيم الحدود بين البلدين. وفي عام ١٩٩٩ تم اكتشاف حقل نفطي عملاق في إيران يحمل اسم (ازادكان) يقع على بعد حوالي ١٠ كم عن الحدود العراقية و٢٥ كم عن حقل مجنون العراقي. ومن الجدير بالذكر ان المكامن والحقول الإيرانية تأخذ مسار شمال غرب باتجاه الجنوب مما يعزز احتمالية امتداد بعض منها داخل الأراضي العراقية ومن ثم يتطلب استثمارها وتشغيلها كونها حقولاً مشتركة ( الحلفي وعبد الرضا ،٢٠١٣ ، ١٠٦).

**يشير الجدول (١٣) الى اهم الحقول النفطية والغازية والتراكيب المشتركة بين العراق وايران** والتي يمكن تحليلها على النحو الاتي :

**١-رقعة الفيحاء**

تقع في الجزء الجنوبي من العراق على بعد ما يقارب ٢٠ كم شمال مدينة البصرة وتبلغ مساحتها حوالي ٩٠٠ كم مربع ما يميز هذه الرقعة هو قربها من العديد من الحقول النفطية فضلا عن توافر البنى التحتية، وهذه الرقعة تعد من الرقع النفطية العابرة للحدود باتجاه الدولة الايرانية (حقل مشترك)، احيلت ضمن الجولة الرابعة، الى مجموعة من الشركات التي تقاسمت

حصصها على النحو الآتي: كويت انرجي (٦٠%) دراغون اويل (٣٠%) والهيأة المصرية العامة للبترول (١٠%) تعاقدت مع شركة نفط البصرة (BOC) بتاريخ ٢٧ كانون الثاني من عام ٢٠١٣ التي تعد الطرف المستفيد كونها تقع في اطار منطقتها الجغرافية، وتتميز هذه الرقعة بعدم وجود حصة للشريك الحكومي في اطار التعاقد الذي يعد من العقود الاستكشافية وتطوير خدمة الانتاج وحددت مدة الترخيص ب ٣٠ عام ٢٠١٣من تاريخ النفاذ ٣ شباط الذي هو اليوم ذاته لتاريخ التفويض من العام نفسه، وقد استحصلت الوزارة على مكافأة توقيع قدرها ٢٥ مليون دولار امريكي، وقد تحولت رقعة الفيحاء الى احد الحقول النفطية المنتجة اذ بلغ الإنتاج فيه اكثر من ١٨ الف برميل يوميا عام ٢٠١٨ (دافينشي، ٢٠٢٠، ٢٣)

**الجدول (١٣)**

**اهم الحقول النفطية والغازية والتراكيب المشتركة بين العراق و ايران**

| الحقول والرقع المشتركة | نوع الخام المنتج | التراكيب المشتركة | المكمن |
|---|---|---|---|
| السندباد | نفط + غاز | زربا طية | يمامة |
| السيبة | نفط + غاز | نهيرات | يمامة الزبير |
| الفيحاء | نفط | شهابي | يمامة المشرف |
| حويزة | نفط | – | – |
| فكة | نفط | – | – |
| ابو غرب | نفط | – | – |
| بدرة | نفط | – | – |
| نفط خانة | نفط | _ | _ |
| جيا سوخ | نفط | _ | الفارس الاسفل الجريبي |

المصدر: وزارة النفط، شركة الاستكشافات النفطية معلومات غير منشورة.

**٢- حقل بدرة**

يقع هذا الحقل في محافظة واسط شرق العراق على بعد ٧٥ كم شمال شرق مدينة الكوت، بالقرب من الحدود الايرانية إذ يتصل جغرافيا بحقل ازار الايراني، في عام ١٩٧٩ حفرت بئر في حقل بدرة المكتشف فيما تم التخلي عن بئر اخرى قد تم حفرها مسبقا في نهاية الثمانينات، نتيجة الحرب العراقية – الايرانية (عبد الرضا،٢٠١٦، ٩٠) عرض حقل بدرة في الجولة الثانية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ والذي يعد من الحقول النفطية المنتجة وتم التعاقد على الحقل من قبل شركة نفط الوسط (Mdoc) التي تقع في اطار منطقتها الجغرافية وهي الطرف المستفيد الاول، مع ائتلاف من الشركات وهي كالتالي: غازبروم (٣٠%) وكوغاس (٢٢.٥%) وبتروناس (١٥%) وتيباو (٧.٥%) و(٢٥%) للشريك الحكومي العراقي، لتقوم بتطوير وخدمة الانتاج لمدة ٢٠ عاماً من تاريخ التفعيل ١٨ شباط ٢٠١٠، ووقع الطرفان على العقد في ١٧ كانون الثاني من عام ٢٠١٠ وكان تفويض مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠ بقرار رقم (٨) واستحصلت الوزارة على مكافأة قدرها ١٠٠ مليون دولار امريكي مقابل التوقيع، وقد وصل مستوى الانتاج في الحقل الى نحو ٦٧ الف برميل يوميا في نهاية عام ٢٠١٩ ( العميدي ،٢٠٢١ ، ١١٨).

**٣- حقل نفط خانة**

يعد من الحقول النفطية المشتركة بين العراق وايران ويقع على بعد ٤٠ كم جنوب خانقين في محافظة ديالى، وحوالي ١٤٥ كم شمال شرق بغداد تم اكتشافه عام ١٩١٩ بدأ الاستخراج المباشر منه عام ١٩٤٢، احيل ضمن الجولة الخامسة الى شركة جيو جياد دون شريك حكومي لتكون نسبتها ١٠٠% على ان تقوم شركة جيو جياد باستكشاف وتطوير وخدمة الانتاج، ويعد من الحقول النفطية المنتجة، الطرف المستفيد شركة نفط الوسط Mdoc

وقد فوض مجلس الوزراء في تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ( سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الاتحادي، ٢٠٢٠، ٢٧).

**٤- حقل السندباد**

يقع هذا الحقل اقصى جنوب العراق بالتحديد في محافظة البصرة احيل في تاريخ ٢٠١٨ الى شركة يونايتد انرجي بنسبة (١٠٠%) على ان تقوم باستكشاف وتطوير وخدمة الانتاج، إذ لا توجد نسبة الى الشريك الحكومي في هذه الجولة، والطرف المستفيد شركة نفط البصرة، ويعد هذا الحقل من الحقول النفطية غير المنتجة (دافينشي، ٢٠٢٠، ٢٩)

٥- **حقول ميسان المنتجة** ( ابو غرب وفكة وبزركان )

تقع هذه الحقول في الجنوب الشرقي من محافظة ميسان المحاذية لإيران، حقول نفط ميسان، عبارة عن تركيبة من الحقول المتواضعة تبعد ١٧٥ كم شمال مدينة البصرة ، ويمتد كل من حقلي أبو غرب وحقل الفكة على طول الحدود الإيرانية، اما حقل البزركان فيتم استغلاله من قبل الجانبين العراقي والإيراني ( المحمداوي ،٢٠٢١ ،٨٠ ).وتضمن العقد الذي بموجبه احيلت حقول ميسان المنتجة ضمن جولة التراخيص الأولى، ما يلي:( عبد الرضا ، ٢٠١٦ ، ٨٧ )

– الطرف الأول، (رب العمل) شركة نفط ميسان MOC.

– الطرف الثاني، الشركة الصينية CNOOC International Limited (ولها ٦٣,٧٥% من الأسهم)، والشركة التركية TAAO Turkye Petrolleri A.O (ولها ١١,٢٥% من الأسهم)، والشركة الحكومية (شركة الحفر العراقية IDC ولها ٢٥% من الأسهم). تاريخ توقيع العقد النهائي في ٢٠١٠/٥/١٧، وتاريخ مصادقة مجلس الوزراء في ٢٠١٠/١/٥، وتاريخ نفاذ العقد في ٢٠١٠/١٢/٢. بلغ انتاج حقول ميسان ٢٤٧ الف برميل يوميا في نهاية عام ٢٠١٩ ( العميدي ، ٢٠٢١ ،١١٨ ).

يقع حقل نفط أبو غرب في قضاء المشرح شرق محافظة ميسان جنوب العراق قرب الحدود مع إيران، يضم الحقل عشرات الآبار. وفيما يتعلق بحقل الفكة والذي يسمى أيضا، في المصادر الغربية بجبل الفكة هو حقل نفطي يقع في جنوب العراق في محافظة ميسان قرب الحدود العراقية الإيرانية على بعد حوالي ٥٠٠ متر وهو من الحقول المشتركة بين محافظة ميسان العراقية وبين محافظة خوزستان الإيرانية وينقسم إلى حقلين هما حقل الفكة الجنوبي وحقل الفكة الشمالي، بدأ الإنتاج الفعلي للحقل عام ١٩٧٩ وهو ينتج (٥٠ الف برميل في اليوم) قبل الحرب في عام 2003 ويحتوي على مخزون نفطي يقارب ١,٥-٢,٥ مليار برميل حسب توقعات وزارة النفط العراقية، يضم الحقل ٢٣ بئراً. وحقل فكة محل خلاف بين العراق وايران، إذ تفاقمت الخلافات بعد احتلال ايران عسكريا للبئر رقم (٤) واستمر الخلاف بين البلدين بسبب هذا الموضوع اذ فضلت الحكومة العراقية الحل بالطرائق الدبلوماسية، بعد المفاوضات التي استمرت ما يقارب شهر انسحبت القوات الإيرانية من الحقل في يوم ٢٠١٠/١/٢١ وعاد الحقل إلى العراق(https://ar.wikipedia.org/wiki)

يعد حقل البازركان النفطي واحداً من اهم الحقول النفطية الحدودية في جنوبي العراق إذ يبعد ١٧٥ كم شمال مدينة البصرة محاذياً لحقلي الفكة وابو غرب المشتركة مع إيران، ينتج النفط من تكوين المشرف الذي يحتوي عدة وحدات إنتاجية اهمها الوحدة .MB21. وقد انتج حقل بازركان مع حقلي الفكة وابو غرب مجتمعة نحو ١٩٧ الف برميل يوميا عام ٢٠٢١ ( شركة نفط ميسان، ٢٠٢١ ، ٢ ).

**٦- حقل السيبة**

يقع حقل السيبة في جنوب محافظة البصرة على الضفة الغربية لشط العرب، بطول ٢٥ كيلومترا و بعرض ٦ كيلومترات، اكتشف عام ١٩٦١ من قبل شركة توتال الفرنسية ثم هجرته

ولم يتم تطويره منذ ذلك الحين، ويصل مخزونه إلى ١.٥ ترليون متر مكعب قياسي، ويعد هذا الحقل الغازي من الحقول المتوسطة وتوجد فيه ثلاث آبار محفورة تنتج ٦٠ مليون متر مكعب قياسي. وتنافس على حقل السيبة ائتلاف شركتي كويت انرجي الكويتية وتي بي اي أو التركية مع شركة كاز مونيكاز الكازاخستانية التي قدمت ١٦ دولاراً للبرميل المكافئ وكمية إنتاج ٦٥ مليون متر مكعب قياسي، وقد فاز بالعقد الائتلاف الكويتي التركي ( ٦٠% للشركة الكويتية و٤٠% للشركة التركية ) بعد ان قدم ٧.٥ دولارات للبرميل وسقف إنتاج مقداره ١٠٠ مليون متر مكعب قياسي ( عبد الرضا ، ٢٠١٦ ، ٩٤). وستعمل الشركات الفائزة على تحقيق مستوى إنتاج يتراوح بين ٤٢-٨٤ ألف متر مكعب/اليوم ثم زيادة مستوى الإنتاج إلى الحد الأعلى في الأجل الطويل إلى ٢.٨ مليون متر مكعب / اليوم من الغاز الجاف من خلال حفر ٣ آبار، ويجب المحافظة على الحد الأعلى للإنتاج في الأجل الطويل لمدة ٩ سنوات ( عبد العالي ، ٢٠١٣ ، ١٢١ ).

**٧- حقل الحويزة**

تم حفر اول بئر استكشافية الحويزة واحد عام ١٩٨٠ إذ تم اثبات وجود النفط في تكوينات الخصيب ونهر عمر من الاختبارات ونتائج سجلات الابار ويقع هذا الحقل في محافظة ميسان احيل ضمن الجولة الخامسة الى شركة جيو جياد بنسبة (١٠٠%) على ان تقوم باستكشاف وتطوير وخدمة الانتاج وتم التعاقد لمدة ٢٠ سنة لصالح شركة نفط ميسان – MOC ويعد حقل الحويزة من الحقول النفطية غير المنتجة (سجل التراخيص النفط والغاز، ٢٠٢٠، ٢٨).

**٨- رقعة الشهابي**

تقع هذه الرقعة ضمن محافظتي ميسان وواسط على الحدود العراقية – الإيرانية والتي تشمل الهيكل الشهابي رقم (١٢١) تم مسحه عام ١٩٧٥ من خلال برنامج المسح الزلزالي لمنطقة

علي الغربي، ثم خلال المدة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ تم مسحها مرة أخرى من قبل طاقم الزلازل العراقي، أظهرت نتائج المسح الزلزالي لعام ١٩٨٣ والدراسة التي أجريت عام ١٩٩٥ واشارت الى ان هناك تزامناً إقليمياً رئيسياً داخل أراضي العراق، فضلا عن هيكل جديد يعمل بالتوازي مع الحدود العراقية الإيرانية. يبلغ طول البناء الشهابي داخل الاراضي العراقية حوالي ٣٢ كم وعرضه ما بين (١.٣-٥) كم. تقع رقعة الشهابي في منطقة ذات احتمالية عالية للهيدروكربونات لكل من العصر الترياسي وتشكيلات العصر الطباشيري. عرقلت بداية الحرب العراقية الإيرانية حفر البئر الاستكشافية. وسينقل النفط المنتج عبر خط أنابيب جديد بطول (٧٠) كم (IRAQ ENERGY INSTITUTE, 2018,30).

**٩- رقعة زرباطية**

تقع هذه الرقعة ضمن محافظتي واسط وديالى قرب الحدود العراقية – الإيرانية وتشمل زرباطية رقم (١٠٦) وطارق رقم (٢٦٩). تعد رقعة زرباطية من الرقع الحدودية العملاقة، ويبلغ طوله حوالي (٤٠) كم وعرضه (٩) كم. وتم اجراء المسح الزلزالي عام ١٩٧٨ م وكانت النتائج في الجزء الشمالي من منطقة مندلي بدرة التي تضم زرباطية إنه هيكل غير جيد بسبب وعورة التضاريس، فضلاً عن ذلك، جزء منه لم يشمل المسح الزلزالي الهيكلية خاصة في المناطق المتاخمة للحدود العراقية، يعتقد معظم الجيولوجيين العراقيين أن هذا الهيكل يقع بالكامل داخل الأراضي العراقية، فضلاً عن أنه يقع في مناطق ذات إمكانات هيدروكربونية عالية وقد يصل كلوزر إلى (٨٠٠) م. تم تحديد موقع أول بئر استكشافية زرباطية -١ في عام ١٩٨، ولكن لم يبدأ بسبب الحرب العراقية الإيرانية. يقدر حجم النفط المخزون فيه بحوالي ٨٨٠٠ مليار برميل. سيتم نقل النفط المنتج إلى بدرة ، ثم يتم تفريغه عبر خط أنابيب تصدير بدرة (IRAQ ENERGY INSTITUTE, 2018,29).

**ثانيا: الحقول والتراكيب الجيولوجية المشتركة بين العراق ودولة الكويت :**

كانت ومازالت الحقول بين العراق والكويت محل خلاف واضطراب، وكان ابرز الاسباب التي على إثرها قيام العراق بغزو الكويت هو قيام الكويت بسحب كمية من النفط من حقل الرميلة (حسن،٢٠١٢، ٤٩-٥٠) وصلت قيمتها اكثر من مليار دولار. وفي كانون الاول من عام ٢٠١١ كان هناك اعلان من قبل الحكومة العراقية انه توجد ١٠ حقول حدودية تحتاج الى رسم الحدود الدولية، من ضمنها الحقول المشتركة بين العراق والكويت. وتبرز المشكلة الرئيسة بين البلدين في ترسيم الحدود منذ عام ١٩٩٣ (الفتلاوي والزبيدي، ٢٠١٥ ،٨٧-٨٨) ومعظم هذه الحقول لها تراكيب مشتركة ممتدة في الجانبين وتعود الى العصر الطباشيري (الكريتاسي) وتعني هذه الحقول ان الخصائص الفيزيائية للصخور التي تحتوي على النفط الخام متطابقة، مثل حقول برقان والروضتين والعبدلي ومودود وام المنافيش وظبي، ويقابلها في الجانب العراقي حقول الرميلة والزبير وسفوان وارطاوي (عجيل، ٢٠٢٠، ١٠٠).

لا توجد اتفاقيات بين العراق والكويت بسبب السياسات غير المتوازنة في البلاد، وتتمثل التراكيب الجيولوجية المشتركة بالجانب العراقي بحقول الرميلة، والزبير، وسفوان، وارطاوي، ومن الجانب الكويتي حقول الروضتين، والعبدلي وبرقان، وام المناقيش، وظبي، ومودود، ولهذه التراكيب خصائص مشتركة للصخور التي تحتوي على النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي تساعد في عملية انسياب الموائع في الحقول وتمكن من عملية سحب النفط من خلال الحفر المائل لمسافة تصل من (١٠٠٠-٣٠٠٠م) طولاً، وبعمق من (١٠٠٠-٢٠٠٠م) عرضا. وكون حقلا الرميلة والزبير ينتميان إلى التركيب الجيولوجي نفسه للحقول الكويتية المجاورة، فإن الكويت قامت بالاتفاق مع شركات ( "شل" ) و (إكسون موبيل ) و (شيفرون) و ( تكساكو ) بعد عام ١٩٩١ للقيام بالمسوحات الزلزالية والاستكشاف في المناطق المجاورة لحقل الرميلة الجنوبي، وتم اكتشاف حقل

جديد هو حقل ظبي، و تم استخدام طريقة الحفر الأفقي بقصد السحب والإنتاج من النفط فضلا عن ان الكويت استولت على ٣٨ بئرا من حقل الرميلة الشمالي بعد عام ١٩٩١ (عجيل ، ٢٠٢٠، ١٠١ ) وتفيد المعلومات ان الكويت بهذه الطريقة تستحوذ على ١٥٠ الف برميل يوميا من خلال اتفاق مع شركة شل واكسون موبيل وشيفرون ، وتكساكو منذ عام ١٩٩١ ( الحلفي وعبد الرضا ،٢٠١٣، ١٠٤ ) وبالمقابل قامت شركة نفط الجنوب بالحفر والانتاج من قبة سفوان الغربية لتخفيض السحب على حقل الرميلة ومكامنه من قبل الكويت. يؤدي عدم الاهتمام بهذا الامر الى خسائر كبيرة، اذ لابد من ايجاد اتفاقيات عادلة تضمن حق الطرفين (العبادي والمرسومي ، ٢٠١٩ ، ٢١).

**واهم الحقول والرقع الجيولوجية المشتركة بين العراق- الكويت فهي:**

**١- حقل الرميلة**

يشترك حقل الرميلة الجنوبي في مكمن واحد مع الكويت وهو مكمن السجيل الأعلى، من أصل خمسة مكامن، والذي يبلغ طوله ٧٥ كم منها ٥ كم في الجانب الكويتي، و ٧٠ كم في الجانب العراقي وموقع الإنتاج من مكمن السجيل الأعلى يقع في محطة الرتقه في الجانب العراقي، تقابلها محطة الرتقه أيضاً في الجانب الكويتي، وبسبب ترسيم الحدود ، بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٨٣٣ ، أُضيفت إلى الجانب الكويتي ٩ آبار منتجة للنفط (الحمامي، ٢٠١٥، ٤).

**٢- حقل الزبير**

ثاني هذه الحقول المنتجة المشتركة مع الكويت هو حقل الزبير، والذي يشترك في مكمن واحد أيضاً هو (قبة صفوان)، الذي يبعد عن مدينة صفوان العراقية ٣ كم، وعن

مدينة الرافضية الكويتية مسافة ١٢ كم ، وبسبب ترسيم الحدود أيضاً، على وفق قرار مجلس الأمن المرقم ٨٣٣ أضيفت ١٠٣ آبار منتجة للنفط ( عجيل ، ٢٠٢٠، ١٠٢ ).

**٣- حقل خضر الماي :**

يعد حقل خضر الماي خطاً انحدارياً يقع على بعد ٨٠ كم الى الجنوب الغربي من حقل الرميلة، ويقع الحقل على الحدود الكويتية العراقية في محافظة البصرة، وقد تم حفر البئر الاستكشافية الأولى فيه عام ١٩٨٠ وأشارت نتائج الحفر المسجلة الى وجود نفط في تشكيل اليمامة، وغاز ونفط خفيف في تشكيل نجمة، تشمل المستودعات الرئيسة في هذه الرقعة مشرف، ونهر عمر، والزبير. وسيتم نقل النفط المنتج عبر خط أنابيب جديد بطول ٦٥ كم الى مستودع الزبير رقم ٢ ( ميلز والخطيب ، ٢٠١٨ ،٤١) .

**٤- رقعة الفاو**

تقع في محافظة البصرة بالقرب من الحدود العراقية – الكويتية – الإيرانية، داخل منطقة تعرف بوجود إمكانات نفط مرتفعة في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق، وحقل الزبير إلى الغرب، وحقول ابن عمر، والسيبة إلى الشمال والشمال الشرق،. ويقع هيكل أم قصر رقم ٣٤٩ على بعد ١٢ كم الى الشرق من مدينة صفوان. تم حفر البئر الاستكشافية الأولى في عام ١٩٧٨. وقد أظهرت الاستكشافات احتمالات وجود نفط وغاز في تشكيلات مشرف ومودود ونهر عمر والزبير، ومع أن نتائج الحفر لم تثبت وجودُ نفط وغاز، ولكن المنطقة ما تزال تعد منطقة عالية الاحتمالية لوجود النفط والغاز فيها. وبحسب الدراسات التي جرت عام ٢٠١٦ ، توجد كميات هائلة للنفط والغاز في تشكيلات مشرف والزبير، وخاصة في الجزء الغربي والشمالي من شبه جزيرة الفاو ( ميلز والخطيب ، ٢٠١٨ ، ٣٩ ).

**٥-رقعة جبل سنام**

تقع في محافظة البصرة على بعد ٨ كم غرب صفوان وتضم جبل سنام هيكل رقم (٣٥١) ويبلغ طولها في العراق حوالي ٥ كم، تم حفر أول بئر استكشافية سنام -١ في عام ١٩٧٨ وأظهرت نتائج الحفر والتوقيت والسجلات وجود بقايا النفط في تكوينات الأحمدي، مشرف، المود، نهر عمر، الشعيبة والزبير. سيتم تفريغ النفط المنتج عبر مشروع خط أنابيب جديد بطول (٣٥) كم إلى مستودع الزبير-١ (IRAQ ENERGY INSTITUTE, 2018,34 ).

## الـمبـحث الـثـانــي : التـحليـل الاقتصـادي لجولة التراخيص الخامسة

**اولا : نبذة عن جولة التراخيص الخامسة**

تتعلق الجولة باستكشاف وتطوير وإنتاج الرقع الاستكشافية والحقول الحدودية البرية والبحرية، فضلا عن الحقول الشرقية في محافظة ديالى التي يبلغ عددها ١١ حقلا ورقعة استكشافية. وتختلف الجولة الخامسة عن الجولات الأربع السابقة بكونها تستهدف التراكيب والرقع الحدودية التي يكون جزءا منها عابرا للحدود لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد النفطية والغازية وتعظيم منافعها من خلال تشغيل القوى العاملة وتحسين البنى التحتية في المحافظات التي توجد فيها تلك الرقع والحقول، فضلا عن تعزيز الاحتياطيات النفطية والغازية وزيادة الطاقات الإنتاجية والتصديرية مما يسهم في زيادة العائدات النفطية ويخفض الحاجة الى استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية ( وزارة النفط ، ٢٠١٩ ، ٢ ).

تم الإعلان عن جولة التراخيص الخامسة في ٢٧ تشرين الثاني عام ٢٠١٧. تم عقد مؤتمر الترويج في وزارة النفط في ٢٩ اذار ٢٠١٨، بحضور نصف الشركات تقريبا التي تأهلت، والتي اشترت حقائب المعلومات والتي تم فيها توضيح المعلومات حول الحقول والرقع الجغرافية، تهدف هذه الجولة الى استكشاف وتطوير وانتاج الرقع الاستكشافية والحقول الحدودية البرية والبحرية يضاف اليها الحقول الشرقية في محافظة ديالى وكان مجموع هذه الحقول هو احد عشر حقلا ورقعة استكشافية. في ٢٦ نيسان من عام ٢٠١٨ قامت خمس شركات فقط من اصل ١٤ شركة بشراء وثائق المناقصة بناء على الموعد الذي حددته وزارة النفط العراقية لتقديم العطاءات من تاريخ ٧ ايار٢٠١٨ الى ٢٦ نيسان من العام نفسه وعللت تقديم الموعد بسبب قرب الانتخابات التشريعية، والذي تم فيها دعوة رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء واعضاء مجلس النواب.

وتم تشكيل لجنة لاستلام وفتح العروض التنافسية واعلان الشركات الفائزة برئاسة وزير النفط الاسبق(الجلبي، ٢٠١٩ ، ٢٤٢).

**ثانياً: أهداف جولة التراخيص الخامسة يمكن ايجازها بما يلي (ميلز والخطيب، ٢٠١٨، ١٠)**

١- جذب الشركات العالمية للاستثمار في قطاع النفط والغاز في العراق.

٢- الاستفادة من الرقع الاستكشافية غير المستثمرة لزيادة حجم الانتاج.

٣- تقليل الاعتماد على النفط ، ولتلبية النقص المحلي من استهلاك الغاز.

٤- استثمار الموارد الهيدروكربونية الحدودية للحد من تسربها عبر الحدود خلال عملية استثمار الدول المجاورة لحقولها.

من أجل جذب الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج، يتعين على العراق تقديم شروط تنافسية مع الولايات المتحدة ، كندا والبرازيل وأبو ظبي والمكسيك وإيران وغيرها من منتجي النفط الرائدين، والأخذ في الاعتبار جميع العوامل الأخرى ( الجيولوجية، الأمن، الاستقرار السياسي، الخدمات اللوجستية، الوصول إلى الأسواق، والموثوقية، النظام القانوني، سرعة الدفع السداد، مكافحة الفساد ، العقوبات، وما إلى ذلك).

نلاحظ من النقاط السابقة، ان وزارة النفط العراقية كانت موفقة في توقيت عرض مضامين الجولة الخامسة، لان ظهور النفط الصخري في بلد مثل الولايات المتحدة الامريكية مستقرة امنياً وسياسياً الذي يجعلها بيئة جاذبة للاستثمار ومن ثم عدم اهتمام الشركات بحقول ورقع استكشافية فيها مخاطر عالية، مع اكتشاف حقول غاز جديدة في العالم فضلا عن منح مناطق برية وبحرية في دول متفرقة من العالم، وصناعات نفطية كما هو الحال في المكسيك، هذا كله يحد من تأنيب القائمين على الجولة الخامسة، كون الخيارات للفرص البديلة ضعيفة وفيها مخاطر قد تضيع الكثير من الايرادات المفترضة للعراق .

**ثالثا: الحقول والرقع الاستكشافية المعروضة في جولة التراخيص الخامسة حسب موقعها الجغرافي.**

تضمن جولة التراخيص الخامسة ١١ حقلا ورقعة استكشافية نفطية وغازية يمكن تفصيلها على النحو الآتي: ( وزارة النفط ، ٢٠١٩ ، ٣ ).

١- الحقول الشرقية في محافظة ديالى :

أ- مشروع حقلي جلابات وقمر

ب- مشروع حقلي خشم الاحمر وانجانة

٢- الرقع الاستكشافية الواقعة على الحدود العراقية – الايرانية :

أ- رقعة السندباد وتضم حقل السندباد.

ت- رقعة الحويزة وتضم حقل الحويزة وتركيب الحويزة الجنوبي.

ث- رقعة الشهابي.

ج- رقعة زرباطية .

ح- رقعة نفط خانة وتضم حقول (نفط خانة، ناودومان، جره، بيكة، تل الغزال، فضلا عن تركيب نفط خانة الجنوبي.

٣- الرقع الاستكشافية الواقعة على الحدود العراقية – الكويتية.

أ- رقعة خضر الماي.

ب- رقعة جبل سنام.

ت- رقعة المفاو.

٤- رقعة الخليج العربي والواقعة ضمن المياه الاقليمية العراقية في الخلج العربي. جرى التعاقد على ٦ حقول من الحقول ال ١١ المعروضة في الجولة الخامسة التي كان بعضها من الحقول المشتركة التي تستدعي الضرورة استثمارها نظرا للتنافس الشديد حولها مع دول

الجوار فيما كان بعضها الاخر تراكيب غير مطورة واحدها كان تركيبا بحريا وهذا ما لم تعهده الصناعة النفطية من قبل (عبد الحسين ، ٢٠١٩ ،٢٣٦).

وهناك بعض المعلومات حول الحقول الشرقية في محافظة ديالى التي يمكن ايـرادهـا علـى النحو الاتي : ( IRAQ ENERGY INSTITUTE, 2018,26)

أ- حقل جلابات

يقع الحقل في الجزء الشمالي الشرقي من العراق ضمن محافظة ديالى، بحوالي ١٤٠ كم شمال شرق بغداد. يبلغ طولها ٣٠ كم وعرضها ٥ كم، تم حفر بئرين (جلابات ١) في عام ١٩٥٨ و (جلابات -٢) عام ١٩٥٩ أهملت نتائج هذه الآبار لوجود ارتفاع طبقات الضغط. حفرت بئر ثالثة (جلابات -٣) عام ١٩٧٨ ، وعُثر على أدلة نفطية في جريبه

ب- تشكيل – تكوين قمر

يقع الحقل في الجزء الشمالي الشرقي من العراق داخل حدود محافظة ديالى بالقرب من مدينة كفري، تقع على بعد ٢٠ كم غرب جلابات و ٣٥ كم شمال شرق حقل خشم أحمر. الطول حوالي ٤٠ كيلو متراً والعرض ٨ كيلو مترات. في عام ١٩٧٩ تم حفر أول بئر (قمر -١) على عمق ٣٢٠٠م.

ت- حقل خشم الأحمر

يقع الحقل إلى الجنوب الغربي من حقل جلابات ويبلغ طوله حوالي ١١ كم وعرضه ٣ كم، تم حفر أول بئر عام ١٩٢٧ وتوقف الحفر على عمق ١٣٢٦ م بسبب مشكلات تقنية، وقد تم حفر البئر الثانية عام ١٩٨٠ وبلغ عمق ١٧٠٥ م حيث الغاز والنفط، تم التعرف على الأدلة. ويقدر احتياطي النفط بنحو ٢٥١.٢ مليون برميل وغاز حر اما الاحتياطي في تكوين الجريبي فيكون حوالي (٢٢٠٠).

ث–حقل إنجانا

يقع الحقل في محافظة ديالى على بعد ١٣٠ كم شمال شرق بغداد، تم حفر أربعة آبار خلال ١٩٢٧–١٩٣٠ وتم الحصول على أدلة الغاز من تكوين الفارس الأدنى، كانت البئر إنجانا – ٥ قد حفرت في عام ١٩٥٨ وايضاً تم الحصول على أدلة الغاز والنفط.

**رابعا: الشركات المتنافسة في جولة التراخيص الخامسة**

قامت اربع عشرة شركة بشراء حقائب المعلومات من اصل ست وعشرين شركة كانت مؤهلة لدخول جولة التراخيص الخامسة وهذه الشركات موضحة بالجدول (١٤) الذي يشير الى تنوع الشركات التي كانت من دول، متعددة، وهي روسيا، والصين وايطاليا وفرنسا والامارات والولايات المتحدة. وقد غابت عن هذه المنافسة شركات عملاقة بريطانية وامريكية مثل شركات البي بي وشل وغيرها من الشركات.

دخلت احدى عشرة شركة في عملية التنافس على الحقول والرقع المعروضة في الجولة الخامسة ونلاحظ من الجدول (١٦) اقبال الشركات على بعض الحقول والرقع الاستكشافية دون غيرها ولعل لذلك ما يبرره من وجهة نظر الشركات، ابرزها ارتفاع درجة المخاطرة، قدمت شركة الهلال وجيو جياد وجاينا عروضها التنافسية على جلابات – كمر بنسبة مئوية للعائد بلغ المتوسط لها (١٢,٥ %) وهو اقل من عرض الوزارة البالغ (١٦,٦٥ %) وهذا يصب في مصلحة الوزارة، وان ادنى نسبة قدمتها هي شركة الهلال البالغة ( ٩.٢١ %) وكما اتضح ان الشركة الوحيدة التي قدمت على حقلي خشم الاحمر وانجانة هي شركة الهلال بنسبة عائد(١٩.٩٩%) لتكون ادنى من النسبة المحددة (٢٠%) التي وضعتها الوزارة بفارق (٠.٠١%)، في حين قدمت شركتا جيوجياد الصينية وايني الايطالية نسبهما (١٤.٦٧%) و(٢١.١٤%) على التوالي من اجل إحالة حقل نفط خانة لهم.

## الجدول(١٤)

## أسماء الشركات المتنافسة في الجولة الخامسة وبلدانها

| التسلسل | البلد | اسم الشركة |
|---|---|---|
| ١ | روسيا | باش نفط |
| ٢ | الصين | تشهنو الصينية |
| ٣ | الصين | سينوك |
| ٤ | الامارات | الهلال |
| ٥ | الامارات | دانا كاز |
| ٦ | الامارات | درانكون اويل |
| ٧ | إيطاليا | ايني |
| ٨ | الولايات المتحدة | اكسون موبيل |
| ٩ | روسيا | كازبروم |
| ١٠ | الصين | جيو جياد |
| ١١ | روسيا | لوك اويل |
| ١٢ | فرنسا | توتل |
| ١٣ | الصين | يو اي جي |
| ١٤ | روسيا | زاراب زه نفط |

المصدر: جولات التراخيص .(٢٠٢١ ). (https://www.iqiraq.news).

وهذه النسب اقل من تحديد الوزارة لنسبة العائد لهذا الحقل والتي كانت قد حددتها ب(٢٤.٤٥%) ولم تتقدم اي شركة للرقع الاستكشافية زرياطية وشهابي والفاو وجبل سنام والرقعة المائية في الخليج العربي، وايضاً كان هناك فرق (٠.٠١%) بين النسبة التي حددتها الوزارة وبين النسبة التي قدمتها شركة جيو جياد من اجل إحالة الرقعة الاستكشافية الحويزة، وكان هذا الفرق لصالح الوزارة. وتنافست ثلاث شركات على رقعة السندباد هي شركة يو اي جي الصينية وايني الايطالية وشركة الهلال الاماراتية وكانت الشركتان الصينية والامارتية قد قدمتا نسب عائد وهي على التوالي (٤.٥٥%)، (٤.٨٩) وهي اقل من النسبة المحددة من قبل الوزارة (٦.١١%) في حين بالغت الشركة الايطالية، كثيرا بنسبة عائدها لتحدده ب(١٤%) ونلاحظ الفرق الكبير بين نسب شركة ايني

والشركتين الآخرتين المتنافسة ربما يعود هذا إلى عدم الدراسة الفنية والهندسية والاقتصادية الدقيقة للرقعة الاستكشافية لحقل السندباد أو إلى رفع نسب المخاطرة في هذه الرقعة. وقد حددت الوزارة للرقعة الاستكشافية نسبة مقدارها(١٣.٧٦%) لتضع شركة الهلال الاماراتية نسبة لعائدها بفارق ايضا اقل (٠.٠١%). رفضت معظم الشركات النفطية العالمية العاملة في العراق تقديم عروضها للاستثمار في هذه الحقول بسبب انخفاض الاحتياطيات النفطية المؤكدة في هذه الحقول والرقع التي لم تزد عن ١,٧٥٠ مليار برميل فضلا عن ارتفاع مستوى التكاليف فيها قياسا بحقول جولات التراخيص السابقة وجود نوع من المغامرة في الاستثمار في الرقع الاستكشافية ووجود بعض مخلفات الحروب ومنها الألغام عند الحدود العراقية – الإيرانية ومع ذلك اشتركت بعض الشركات العالمية وقدمت عروضها ومنها: اكسون موبيل، ولوك اويل، وايني (عبد الحسين ، ٢٠١٩ ، ٢٣٧ ).

ومن خلال تَعَقُّب عروض نسب العائد للوزارة والشركات المنافسة في الجدول (١٥) ادناه قد لفتت نظرنا ثلاثة نسب اقتصر الفارق على ٠.٠١% فقط بين النسب التي حددتها الوزارة للحقول والرقع الاستكشافية وبين تقديم النسب من قبل الشركات المعنية، وهنا يُثار تساؤل منشأه الإرتياب وهو: كيف تَواءمَ تقديم شركة واحدة فقط على حقول معينة – الهلال الاماراتية – لحقل خشم الاحمر وإنجانة، مع وضع سقف أعلى من قبلها لنسبة العائد ليكون الفارق فقط (واحد بالمئة) بين نسبة الوزارة (٢٠%) ونسبة العائد للشركة المذكورة وهي (١٩.٩٩%)؟ والمشهد تكرر نفسه أيضاً مع شركة جيوجياد الصينية في رقعة الحويزة إذ كانت نسبة العائد المحددة من قبل الوزارة (٧.١٦) والنسبة التي تقدمت بها الشركة (٧.١٥) ليكون الفارق أيضاً فقط (٠.٠١%) لتعود هذه المَزِيَّة أخيراً مع الشركة الأولى – الهلال الاماراتية – للرقعة الاستكشافية خضر الماي لتكون نسبة العائد المحددة من قبل الوزارة (١٣.٧٦) ونسبة العائد التي عرضتها شركة الهلال (١٣.٧٥) لتَنزَوي مرة

اخرى الشركة ذاتها بتقديم عرض دون منافس، وباقل من نسبة الوزارة المحددة ب(٠.٠١%). وهذا السِمَة تكررت ثلاث مرات في هذه الجولة واختَصَت الشركات المذكورة آنفاً بهذا الترابط.

**الجدول (١٥)**

**نتائج عملية التنافس بين الشركات في جولة التراخيص الخامسة**

| التسلسل | منطقة العقد | اسم الشركة | **MRPB | *RPB | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | كلابات – كمر | الهلال | %٩.٢١ | %١٦.٦٥ | منحت |
| | | جيو–جياد | %١٣.١٥ | | |
| | | صين– زانهوا | ١٥.٩١٥ | | |
| ٢ | خشم الأحمر– إنجانا | الهلال | %٢٠ | %١٩.٩٩ | منحت |
| ٣ | نفط خانة | جيو–جياد | %٢٤.٤٥ | %١٤.٦٧ | منحت |
| | | ايني | | %٢١.١٤ | فشلت |
| ٤ | زرباطية | لا يوجد عرض | %٤.٧٧ | غير متوفر | غير متوفر |
| ٥ | شهابي | لا يوجد عرض | %١٠.٧٩ | غير متوفر | غير متوفر |
| ٦ | الحويزة | جيو–جياد | %٧.١٦ | %٧.١٥ | منحت |
| ٧ | سندباد | يو اي جي | %٦.١١ | %٤.٥٥ | منحت |
| | | الهلال | | %٤.٥٥ | فشلت |
| | | ايني | | %١٤ | فشلت |
| ٨ | فاو | لايوجد عرض | %١٢.٨٠ | غير متوفر | غير متوفر |
| ٩ | جبل سنام | لايوجد عرض | %١٤ | غير متوفر | غير متوفر |
| ١٠ | خضر الماي | الهلال | %١٣,٧٦ | %١٣.٧٥ | منحت |
| ١١ | الخليج العربي | لا يوجد عرض | %٢٢ | غير متوفر | غير متوفر |

**RPB Remuneration Percentage Bid* النسبة المئوية للعائد المقدم من قبل الشركات.**

**MRPB : Maximum Remuneration Percentage Bid** الحد الاقصى لنسبة العائد (المحددة من قبل الوزارة)**

**المصدر: جولات التراخيص .( ٢٠٢١). (https://www.iqiraq.news)**

**وهنا تكون الاجابة بأربعة احتمالات :**

١- قد يكون تقارب عشوائي ان يتكرر هذا الفارق النسبي، وهذا بعيد جدا لأسباب منها:

أ- انفراد شركة واحدة بالمناقصة على رقعة او حقل نفطي معين دون منافس، يُرَسَّخَ عدم رغبة الشركات المؤهلة الأخرى في المعروض من الرقع والحقول في هذه الجولة، ويَسند التوقع بأن الشركة قد علمت مسبقاً بالنسبة المحددة من قبل الوزارة.

ب- وتيرة العملية ذاتها مع شركة (الهلال) الامارتية وفي جولة واحدة - **الجولة الخامسة** - سوّغَ وجوب التدقيق بمقتضيات المسألة، ولاسيما ان هذه الشركة هي من الشركات المُثَبتة في القائمة السوداء التي اعدتها وزارة النفط العراقية، عقب عقودها مع الاقليم.

٢- تسريب المعلومات الخاصة بنسب العائد المحددة من قبل الوزارة، بالتنسيق مع اشخاص يعملون في الوزارة، مقابل عمولة ( كما هو معروف في بعض دوائر الدولة عملية تسريب المعلومات الخاصة بالمناقصات).

٣- او قد جرَى إشعار المسؤول المباشر (الوزير) عن إحجام الشركات المؤهلة الدخول في المنافسة على هذه الحقول او الرقع لأسباب قد تكون فنية، اقتصادية، امنية او جيوسياسية. وعلى عقب ذلك أوْفَدَ من يُطْلِعَ الشركات المعنية بطريقة ما، بالنسبة المحددة من قبل الوزارة ومن ثَمَّ اِسْتَوْثَقَ هذه الشركات بإرساء المناقصة عليهم، وعليه حُددت هذه النسبة بفارق واحد بالمئة لأسباب تتعلق بالتمويه، وإحالة العقود للمتقدم. وفي هذه السياق، ليس قراراً ان نعدُّ هذا فساداً، اذا كانت قراءة الشؤون الإقليمية والدولية بعثت على الاضطرار في اتخاذ قرار مثل هذا لضمان إحالة هذه الرقع والحقول إلى الشركات من اجل كسب مزايا اقتصادية واجتماعية وعدم ضياع المكاسب الكبيرة الناتجة من عدم إحالتها.

٤- او قد يكون الطرفان قد اتفقا على تعديل النسبة بالتراضي لأسباب عديدة قد ذكرناها آنفاً.

ويمكن القول ان هذه الاحالات الثلاث التي تعد نصف الحقول والرقع المحالة قد تمت بهذه الطريقة فهذا يُشير إلى عدم رغبة الشركات النفطية في الاستثمار النفطي في العراق لأسباب خاصة بها ولكنها تتعلق بوضع العراق والمتغيرات العالمية المذكورة آنفاً. عُرض١١ حقلاً حدودياً لرقع استكشافية، وخمس من ثماني شركات جديدة تم تأهيلها، ليكون مجموع الشركات المؤهلة للتنافس على هذه الحقول والرقع ٢٦ شركة وقد نفّذت جولة التراخيص الخامسة في ٢٦ نيسان/ ابريل ٢٠١٨، وجرى منح ستة من أصل ١١ ترخيصاً على النحو الآتي: ( مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ٢٠١٨ ، ١٠٣ )

١- منطقة التعاقد جلابات كمر الى شركة نفط الهلال

٢- منطقة التعاقد خشم الأحمر- إنجانة لشركة نفط الهلال

٣- منطقة التعاقد نفط خانة لشركة جيو - جايد الصينية

٤- منطقة التعاقد الحويزة لشركة جيو - جايد

٥- منطقة التعاقد السندباد للشركة الصينية يو اي جي

٦-عقد منطقة خضر الماي لشركة نفط الهلال

وفيما يلي المعياران المستخدمان في احتساب مجموع النقاط للشركات المشاركة في العطاء :

١- الحد الأقصى لنسبة أجور الربحية المعروضة: الحد الأقصى لنسبة أجور الربحية التي يمكن منحها لشركة ما، والتي تم تحديدها من قبل وزارة النفط .

٢- العرض الخاص بأجور الربحية: نسبة الأجور المعروضة من قبل الشركة إذ يجب أن يكون العرض الخاص بأجور الربحية لشركات (العطاءات) مساوياً أو أقل من الحد الأقصى لنسبة أجور الربحية المعروضة.

تمت مصادقة مجلس الوزراء على رخص الجولة الخامسة في جلسته المنعقدة في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ ولكن لم يتم توقيع العقود حتى اليوم.

**الجدول (١٦)**

**الحقول التي احيلت الى الشركات الاجنبية في جولة التراخيص الخامسة**

| اسم الحقل | الحد الاقصى للمشاركة في الايراد | الاحالة | الشركة المحال اليها |
|---|---|---|---|
| كلابات – قمر | %١٦,٦٥ | %٩,٢١ | الهلال الاماراتية |
| خشم الاحمر – انجانا | %٢٠ | %١٩,٩٩ | الهلال الاماراتية |
| نفط خانة | %٢٤,٤٥ | %١٤,٦٧ | Geo-jade الصينية |
| السندباد | %٦,١١ | %٤,٩٥ | United Energy الصينية Grony |
| الحويزة | %٧,١٦ | %٧,١٥ | Geo-jade الصينية |
| خضر الماء | %١٣,٦ | %١٣,٧٥ | الهلال الاماراتية |

المصدر : الجلبي ، عصام (٢٠١٩) ، ٥٠ عاما في عالم النفط – سيرة وذكريات – ، الطبعة الاولى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٢٤٣

نلاحظ من الجدول (١٦) وجود تفاوت في معدل العائد لشركات المقدمة على الرقع التي عرضت في الجولة الخامسة، إذ كانت اعلى نسبة للعائد ١٩.٩٩% لشركة الهلال بتروليوم على رقعة خشم الاحمر تليها شركة جيوجياد على رقعة نفط خانة بمعدل للعائد ١٤.٦٧% تليها شركة الهلال بتروليوم على رقعة خضر الماي بنسبة عائد ١٣.٧٥% بعدها، ذات الشركة لجلابات قمر بنسبة عائد ٩.٢١% لتكون بعد شركة جيوجياد بنسبة عائد ٧.١٥% واخيرا يونايتد انيرجي بنسبة عائد ٤.٥٥% وربما يعزا تفاوت معدل العائد الى الظروف البيئية والاقتصادية والامنية لكل رقعة وحقل وحسب موقعها.

**خامسا : النموذج التجاري للعقود في الجولة الخامسة :**

يتضمن النموذج التجاري للعقود في الجولة الخامسة المبادئ العامة الآتية: (وزارة النفط ،٢٠١٩، ٦).

١- استقطاع (٢٥%) من العائد المفترض كحق الملكية (الريع) تذهب هذه النسبة الى خزينة الدولة.

٢- الكلف النفطية (المصروفة من قبل المقاول لتطوير المشروع)، تخصص لها نسبة معينة من صافي العائد المفترض.

٣- ربحية المقاول = صافي الايراد المفترض المتبقي (بعد دفع الكلف) × النسبة المئوية للربحية التنافسية.

٤- المتبقي من صافي العائد المفترض يذهب الى خزينة الدولة (ربح الحكومة).

٥- على المقاول دفع ضريبة مقدارها (٣٥%) سنويا تسدد الى الهيأة العامة للضرائب على الارباح المستلمة فعليا.

٦- على المقاول دفع مكافاة التوقيع وتعد هذه من الكلف غير المستردة.

٧- على المقاول دفع مبلغ (٢) مليون دولار للتدريب ونقل التكنلوجيا والبعثات الدراسية سنوياً وهي من الكلف غير المستردة ايضاً.

٨- الزام المقاول بصرف مبلغ مقداره (٥) ملايين دولار سنوياً لأغراض البنية التحتية والمنافع الاجتماعية وهي كلف غير مستردة.

وعليه تكون المعادلة كالتالي:

حصة الحكومة = الريع + الضريبة + ربحية الحكومة.

ربـــحـــية الـــمقـــاول الـــفعلية تسـاوي الربحية فقط (بعد استقطاع الضريبـــة).

ملكية الموجودات الثابتة (المنشآت، الآبار، الانابيب ....) تعود الى الحكومـــة.

**ويمكن تحليل النموذج التجاري الذي ورد في الجولة الخامسة على النحو الآتي:**

١- استقطاع (٢٥%) من العائد المفترض ليذهب لخزينة الدولة ممثلا بالريع وبهذا اذا حصلت الشركـــة علـــى الايرادات المفـترضـــة مـن بـيع النفط او الغاز ومثلا اذا كانت الايرادات مقدراها(١٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي فان (٢٥٠,٠٠٠) دولار تستقطع لصالح الدولة حسب الفقرة الاولى.

٢- وفيما يخص الكلف البترولية المصروفة من قبل المقاول فقد اتفق على تخصيص نسبة معينة من العائد المفترض تقدر ب(٣٠%) اذا كان السعر يساوي او دون (٢١,٥) دولاراً للبرميل، و(٧٠%) اذا كان السعر فوق ذلك، فمثلا اذا كان العائد الصافي – حسب المثال المذكورة آنفا– (٧٥٠,٠٠٠) ملـيون دولار فتـكـون حـصة الشركـــة مـــن اســترداد الـكـلف تســاوي (٧٥٠,٠٠٠ ×٣٠%) = (٢٢٥٠٠٠) مليون دولار هذا في حالة الاسعار تساوي (٢١,٥) او دون ذلـك. امـا فـــي حـالـة الاسعـار اعلـى مـــن ذلك فتكـون حصته مـن استرداد الكـلف (٧٥٠,٠٠٠ ×٧٠% ) = (٥٢٥٠٠٠) مليون دولار امريكي وهي نسبة جداً مرتفعة لاسترداد الكلف.

٣- النقطة الثالثة في العقد التجاري، تعني ان ربحية المقاول تتحقق بعد دفع التكاليف والباقي منها يضرب في النسبة التنافسية لتمثل هذه العملية الربح. مثال على ذلك: اذا كان الايراد الصافي حسب المثال المفترض المذكور آنفا، حسب السعر الاول، فيكون ربح المقاول ولنفترض انـها نسبة الـعـائـد التنافسية لـشركة الهلال الاماراتية لـرقـعة خـضـر الـمـاي فيـكون الربح = الايـراد الكلي المستـقـطـع – الـــكـلـف الـبترولية المدفوعة × نـسبة العائد التنافسية

(٧٥٠٠٠٠ – ٢٢٥٠٠٠ × ١٣.٧٥%) = ٧٢١٨٧.٥ الف دولار العائد للشركة، اما في حال السعر الثاني فيكون (٧٥٠٠٠٠ – ٥٢٥٠٠٠ × ١٣.٧٥%) = ٣٠٩٣٧.٥ الف دولار نلاحظ انه كلما ارتفع استرداد الكلف البترولية قل مستوى العائد المفترض والعكس صحيح. ولو جمعنا استراد الكلف البترولية + العائد حسب الفقرة اعلاه سَيُدْرَكَ المقاول مبلغ ما مجموعه (٢٩٧١٨٧.٥) حسب السعر الاول، فيما يحصل على (٥٥٥٩٣٧.٥) حسب السعر الثاني من اصل المليون دولار المفترض، بعد استقطاع الريع والكلف البترولية وضرب الايراد بالنسبة التنافسية ومن ثَمَّ إضافة الكلف البترولية مرة اخرى إلى النسبة المضروبة بالإيراد المتبقي.

٤- اما الفقرة الرابعة من العقد فتشير الى ترحيل المتبقي من الايراد بعد دفع الريع والكلف البترولية وربحية المقاول، الى خزينة الدولة. ومن المثال أعلاه فأن المتبقي من (٧٥٠٠٠٠ ) الف دولار المفترضة حسب السعر الاول هو(٤٥٢٨١٢.٥) الف دولار وحسب سعر الثاني يكون المتبقي (١٩٤٠٦٢.٥ ) المبلغ المتبقي يذهب الى وزارة المالية.

٥- الفقرة الخامسة وهي تتضمن فرض ضريبة على المقاول مقدارها ٣٥% تستهدف ارباحه. وهنا يعني اذا كان الربح كما في المثال المذكور على السعر الاول فتكون الضريبة ( ٧٢١٨٧.٥ × ٣٥% ) = ٢٥٢٦٥.٦٢٥ والمتبقي (٤٦٩٢١.٨٧٥) صافي الربح بعد استقطاع الضريبة واما في حال السعر الثاني فيكون مقدار الضريبة (٣٠٩٣٧.٥ × ٣٥% ) = ١٠٨٢٨.١٢٥ والمتبقي (٢٠١٠٩.٣٧٥) يعد صافي الربح الذي يستحقه المقاول.

٦- الفقرة السادسة تفرض مكافاة التوقيع وهي تعد كلفة على المقاول الا انه لا يمكنه استردادها في المستقبل .

٧- الفقرة السابعة تفرض على المقاول تخصيص مبلغ مقداره (٢) مليون دولار سنويا من اجل تدريب وتطوير الكوادر ونقل التكنلوجيا الحديثة المواكبة للعصر ومن ضمنها البعثات الدراسية وايضاً تشير الى عدم امكانية استرداد هذه الكلف باي طريقة كانت.

٨- الفقرة الاخيرة تلزم المقاول بدفع مبلغ مقداره (٥) ملايين دولار سنويا لإنشاء البنى التحتية اللازمة للعمل وأيضاً يخصص جزء منها للمنافع الاجتماعية على انه يمكنه في المستقبل استرداد هذا المبلغ حسب الاتفاق مع الوزارة .

٩- وبهذا ستكون مجموع الايرادات المفترضة التي تذهب الى خزينة الدولة حسب المثال اعلاه الذي يقدر الايرادات ب( ١٠٠٠,٠٠٠) دولار امريكي هي: ( ريع + الربح + الضريبة) فتكون الايرادات حسب السعر الاول والثاني على التوالي (٢٥٠٠٠٠ + ٢٥٢٦٥,٣٧٥ + ٤٥٢٨١٢,٥) = (٥٠٣٠٧٧,٨٧٥) الـــف دولار، (٢٥٠٠٠٠ +١٠٨٢٨٠,١٢٨ + ١٩٤٠٦٢,٥) = (٣٢٧٣٤٢,٦٢٨) الف دولار واذا اضفنا اليها مبالغ التدريب والتطوير والمنافع الاجتماعية فتكون القيمة الاجمالية للمبلغ الذي تحصل عليه الدولة ايضا حسب السعر ا و٢ عـــلـــى الـــتـــوالـــي (٢٠٠٠,٠٠٠ + ٥٠٠٠,٠٠٠ + ٥٠٣٠٧٧,٨٧٥) = ( ٧,٥٠٣٠٧٧,٨٧٥) مليون دولار، (٢٠٠٠,٠٠٠ + ٥٠٠٠,٠٠٠ + ٣٢٧٣٤٢,٦٢٨) = (٧,٣٢٧٣٤٢,٦٢٨) مليون دولار.

**سادساً : التكاليف والايرادات المتوقعة لعقود الجولة الخامسة**

يوضح الجدول (١٧) تقسيم عائدات برميل واحد ينتج بموجب العقد المبرم بين الحكومة والمقاول ويظهر ذلك بثلاثة أسعار مختلفة ٢١.٥ دولاراً للبرميل، لاسترداد الحد الأدنى من التكلفة في العقد للبرميل ، و ٥٠ دولاراً و١٠٠ دولار للبرميل، وتكلفتين مختلفتين (تكلفة الاستثمار وتكلفة التشغيل) التي سيتم استردادها، وهي ٥ و١٠ دولاراً للبرميل (الأول منخفض الكلفة والثاني مرتفع الكلفة )

ويفترض ذلك أن حصة إيرادات المقاول١٠% ، ولا يشمل هذا التقسيم منحة التوقيع ورسوم التدريب التي يعتمد تأثيرها في عدد البراميل المنتجة، وعلى رسوم التحويل البالغة ٣٥ ٪ التي لن تدخل حيز التنفيذ إلا في حالة بيع الشركة لحصتها. كما يلاحظ من الجدول ذاته ان الإيرادات الاجمالية التي تحصل عليها الحكومة العراقية تتراوح ما بين ٥٨% الى ٩٠% ، في حين تتراوح الارباح الكلية للشركات الاجنبية المستثمرة في الجولة الخامسة ما بين ١٠% الى ٤٢% حسب السيناريوهات (ميلز والخطيب، ٢٠١٨، ٢١) ومن المتوقع ان يبلغ مجموع الإنتاج الكلي ٤,٨٠٥ مليون برميل نفط مكافئ و ٣,٥٨١ مليون برميل من النفط الخام والمكثفات و ٦,٩٤٧ مليار قدم مكعب من الغاز المصاحب ويقدر مجموع انتاج الذروة الكلي ب ٧٥٣ الف برميل يوميا وبإيرادات كلية تصل الى ٣٠٠ مليار دولار( وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص ٢٠١٩ ، ٨ ).

**الجدول (١٧)**

**تقسيم الإيرادات المتوقعة في جولة التراخيص الخامسة على وفق سيناريوهات مختلفة**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **التكاليف (دولار/برميل)** | ٥ | ٥ | ٥ | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ |
| **سعر النفط (دولار/ برميل)** | ٢١.٥ | ٥٠ | ١٠٠ | ٢١.٥ | ٥٠ | ١٠٠ |
| **استرداد التكلفة** | %٢٣ | %١٠ | %٥ | %٢٣ | %٤٠ | %٢٠ |
| **الأجور بعد الضريبة** | %٣ | %٤ | %٥ | %٣ | %٢ | %٤ |
| **المنحة** | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ |
| **الضريبة** | %٢ | %٢ | %٢ | %٢ | %١ | %٢ |
| **حصة الحكومة** | %٤٧ | %٥٩ | %٦٣ | %٤٧ | %٣٢ | %٥٠ |
| **الحصة الكلية لإيرادات الحكومة** | %٧٤ | %٨٦ | %٩٠ | %٧٤ | %٥٨ | %٧٦ |
| **الحصة الكلية لأرباح الشركات** | %٢٦ | %١٤ | %١٠ | %٢٦ | %٤٢ | %٢٤ |

**المصدر:** source IRAQ ENERGY INSTITUTE .( 2018 ). p 17

**سابعا : تحليل وتقييم جولة التراخيص الخامسة**

**١- ايجابيات جولة التراخيص الخامسة:**

أ- استثمار الحقول والرقع الاستكشافية التي عرضت في الجولة الخامسة، افضل من اهمالها أو تركها الى فترة مجهولة التاريخ قد تصل الى عشرات او ربما مئات السنين ونظراً لعدم قدرة الجهد الوطني على تطوير هذه الحقول والرقع الاستكشافية لأنها تحتاج الى إمكانات مالية كبيرة، يضاف إليها ضعف الخبرة الفنية المطلوبة في كوادرها. وقد يخسر العراق من عدم احالتها ايرادات اضافية، هو في امس الحاجة اليها لتغطية نفقاته الاستثمارية والتشغيلية. ومنافع اجتماعية، تتضمن بعدم امتصاص جزء من البطالة الماهرة وغـير الماهرة ومن ثَمَّ زجهم في اعمال تأخذ عنوان البطالة المقنعة او بقاء هذا الجزء دون عمل وبالتالي لها اثار سلبية اجتماعية معروفة، فضلا عن ان التطور المستقبلي في الطاقة البديلة الذي يجعل من قيمة المخزون في هذه الارض التي فيها الحقول والرقع الاستكشافية قليلة او على المدى البعيد ليس لها قيمة، ومن ثَمَّ خسارة الاستفادة من هذه الايرادات المفترضة والتي تؤثر سلبا في تأخير البنى التحتية، والتطوير المؤسساتي على انواعه – مع افتراض استثمارها بطريقـة سليمـــة.

ب- وجود تراكيب وحقول مشتركة، بين العراق والكويت من جهة وبين العراق وايران من جهة اخرى، قد تكون بعضها مستغلة من احدى دول الجوار وهكذا وكما هو مألوف جيولوجيا يُمكّن الطرف الاخر من استنزاف الحقل بالطرائق الفنية الحديثة كما ان طبيعة المادة النفطية الهجرة والتنقل بسهولة من خلال المسامات الصخرية، ومن ثَمَّ فقدان جزء مهم من الاحتياطي النفطي.

وتأتي اهمية استثمار الحقول في الجولة الخامسة فقد كونها تتضمن حقولاً حدودية مثل حقول الحويزة ونفط خانة و السندباد ورقعة خضر الماء.

ت- ان حقل الحويزة يقع في منطقة اهوار ومستنقعات مائية شاسعة ووجود الغام ومخلفات حربية، في حين المقاول وبموجب العقد سيقوم بالعمليات البترولية كافة وبضمنها إزالة المخلفات الحربية وإجراء مسح زلزالي ثلاثي الابعاد لمنطقة التعاقد، علاوة على ذلك، حفر الابار الاستكشافية والتطـويرية وبنـــاء المـــنشـــآت السطـــحية.

ث- حسب التقارير للشركات النفطية تحتاج محطات الكهرباء الى كمية كبيرة من الغاز الجاف تقدر ب(٤٤٥٠) مقمقاً باليوم لتشغيل المحطات في الوقت الحالي بجانب ذلك، تقدير الاستهلاك المستقبلي سيكون مقداره( ٥٧٦٠) مقمقاً باليوم هذا حسب خطط وزارة الكهرباء وان العراق يستورد الكثير من الغاز لتغطية حاجته من النقص المحلي، وتشير البيانات ان الغاز المستورد قد بلغ (٩١٩٠٧٣) مقمـقـاً بمعـدل (٨٣٠) مقمقاً يوميا خلال المدة بين (٢٠١٨ الى الشهر الخامس من عام ٢٠٢١) وان هذا الغاز المستورد يغطي فقط (١٨%) من الحاجة الفعلية لوزارة الكهرباء وعليه فأن انتاجه محليا ضمن هذه الجولات والذي يتوقع أن يكون انتاج الغاز منها بمقدار(١٠٠٠) مقمق يوميا اي ما يعادل (٢٣%) او اكثر بقليل من المطلوب منه حاليا لوزارة الكهرباء. وحسب التقرير ان اجمالي الكلفة للغاز المستورد بلغت (٥١٦٤) مليون دولار وان انتاج الغاز ضمن هذه الجولة سيوفر للعراق مبلغ مقداره (١٩٥٠٨) مليون دولار امريكي وهذا مردود ايجابي من شأنه المحافظة على العملة الاجنبية ومن ثَمَّ الاحتياطيات في خزينة الدولة ( وزارة النفط: دائرة العقود والتراخيص، ٢٠١٩ ، ٢٠ )

ج- مرونة العقود المبرمة في جولة التراخيص الخامسة وانتهاج مبدأ جديد يقوم على أساس النسبة المئوية الممنوحة للمقاول الأجنبي من العائد بدلا من منح المقاول مبلغ تكلفة استخراج البرميل زائدا أجور الربحية لكل برميل منتج وهي الصيغة التي كانت معتمدة في جولات التراخيص الأربع السابقة. اذ ان العقود الجديدة ستتضمن الربط بين استرداد التكاليف وسعر

النفط كما ان، استبدال أجور الربحية الثابتة بحصة من صافي العوائد المتبقية ممثلة بالربح الذي يشارك فيه الطرف العراقـــي، يـــؤدي الـــى حرص المـقاول على تقليل التكاليف ( عبد الحسين ، ٢٠١٩ ، ٢٣٧ ).

ح- تضمنت عقود الجولة الخامسة على ريع تحصل عليه الحكومة يضاف الى عوائدها، كما تضمنت العقود فرض رسم انتقال على الشركات الأجنبية في حال قيامها ببيع حصصها الى شركات أخرى ( عبد الحسين ، ٢٠١٩ ، ٢٣٨ ).

خ- تضمنت العقود الجديدة بندا يتضمن تحديد مواصفات واضحة للنفط الخام المنتج والغاز الجاف والغاز السائل. ويعطي العقد لوزارة النفط الحق بعدم الدفع اذا كانت المواصفات مخالفة للمعايير الموضوعة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع المحتوى المائي في النفط الخام المنتج الذي أدى في الجولات السابقة الى ان يدفع العراق غرامات لهذا السبب ( عبد الحسين ، ٢٠١٩ ، ٢٣٨ ).

د- قرب هذه الحقول من بعضها يسهل من عملية تطويرها مع امكانية عدم الحاجة الى نصب منشئات سطحية في كل حقل انما يتم نصب محطة معالجة مركزية في حقل او حقلين حسب الحاجة تقليلا للتكاليف .

**٢- السلبيات في جولة التراخيص الخامسة:**

أ- تم تحديد أسعار نفط منخفضة في معادلة سعرية بسيطة وغير رصينة في العقد من اجل احتساب حصة الشركة المتعاقدة من العائد الصافي، في عقود طويلة الاجل تتراوح مدتها ما بين ٢٠ – ٣٤ عاما(الجلبي، ٢٠١٩، ٢٤٧). اذ احتسبت عوائد الشركات على افتراض ان سعر النفط يساوي ٥٠ دولارا. وقد تراوح عائد الشركات ما بين ٤.٥٥ دولارات الى ١٩.٩٩ دولاراً / برميل ( في حين انها تراوحت ما بين ١.٣٩ – ٩.٨٥ دولارات / برميل في عقود التراخيص للأربعة السابقة ) واي زيادة فوق هذا المستوى ستضاف الى عوائد الشركات المستثمرة بنسب غير معلومة بسبب عدم نشر النصوص الاصلية للعقود.

ب- لا توجد اي إشارة الى معامل-آر في عقود هذه الجولة والذي تنخفض بموجبه ربحية الشركة بتزايد عوائدها على نفقاتها، وتطبيق هذا المعامل من الناحية الفعلية يعني تزايد حصة العراق بعد بلوغ الانتاج مستوى الذروة المتعاقد عليها في الحقل المعني، وعدم وجود هذا المعامل يعني خسائر مالية كبيرة للغاية يتحملها العراق وتذهب لصالح الشركات الاجنبية علما ان هذا المعامل موجود في جولات التراخيص الاربع وفي عقود المشاركة في كردستان (الجلبي، ٢٠١٩، ٢٤٩ ) .

ت- اهمال تحديد انتاج الذروة ومدته، وتخصيصات صناديق البنى التحتية والتدريب (الجلبي، ٢٠١٩، ٢٤٧)

ث- مستوى الانتاج التجاري: يحدد هذا المستوى بداية احتساب مستحقات الشركة من العوائد الصافية وحسب الضوابط المفصلة في العقد، ولكن الغريب انه تم تحديد هذا المستوى وبشكل موحد لكل الحقول المشمولة وبكمية ١٠ آلاف برميل يوميا لكل عقد. ومن الجدير بالذكر ان

خمسة من "العقود" من مجموع ستة تمت احالتها، تحتوي على تسعة حقول مكتشفة وقسم منها تم فيها حفر خمسة آبار وبنتائج مشجعة جدا ( جياد ، ٢٠٢٠ ).

ج- باستثناء الرقعة البحرية، تم طرح الحقول المكتشفة على انها رقع استكشافية، والواقع يشير الى غير ذلك، لان بعضها مكتشف منذ سنوات وبعضها الآخر مر على اكتشافه عقود. فحقل الحويزة حفرت اول بئر فيه في القرن الماضي وتحديدا نهاية السبعينات وبسبب الحرب بين العراق وايران لم يتم اكمال هذا الحفر وقد اورد مدير شركة نفط ميسان في ٥ كانون الاول ٢٠١٦ معلومات بشان الاحتياطي المؤكد لحقل الحويزة الذي قدر ب٢١٩ مليون برميل وعلى هذا الاحتياطي فيمكن ان ينتج الحقل ما بين (٢٠-٣٠ ) الف برميل يوميا اما معلومات الوزارة فتشير الى ان الاحتياطي المتبقي فيقدر ب(٤٨٠) مليون برميل وانه يتطابق ١٠٠% مع الاحتياطي المؤكد وبمعامل استخلاص ٢٠,٩% اما الاحتياطي المتبقي في حقل نفط خانة حسب معلومات الوزارة لعام ٢٠١٠ فيقدر ب(١.٥ مليار برميل ) وبمعامل استخلاص قدره ٤٩,٣% وهو اساسا من الحقول المنتجة في القرن الماضي، وهذا الامر ينسحب ايضا على حقل السندباد، فحسب تصريح معاون مدير عام شؤون الحقول في شركة نفط الجنوب ( البصرة سابقا) في شهر شباط ٢٠٢٠ ان من مجموع خمسة ابار تم حفر بئرين نفطيتين وبين ان بدء الانتاج سيكون بين ٣-٦ اشهر، اما فيما يخص الرقع فذكر عددها لم يكن دقيقا، بحسب دائرة العقود في وزارة النفط التي بينت ان رقعة الحويزة تتضمن حقل الحويزة وتركيب الحويزة الجنوبي فيما تتضمن رقعة نفط خانة تركيب نفط خانة الجنوبي والحقول (ناودومان، تل الغزال، نفط خانة) والواقع يشير الى ان حقلي تل الغزال وناودومان هي من الحقول البكر ويقدر الاحتياطي لكل منهما ب(١٠) ملايين برميل لتل الغزال و(١٠٠) مليون للأخر وبمعامل استخلاص ١٥% لكل منهما. وفضلا عن عدم دقة

المعلومات يترتب على اطلاق (رقع استكشافية) على حقول مكتشفة، تبعات قانونية تتمثل بصياغة الطرف الاخر الذي يأخذ بنظر الاعتبار ارتفاع المخاطر ومعامل اللايقين والمعنوية إذ يأخذ انطباعاً على الطرف المقابل(الوزارة) بانها التي لا تميز بين الحقل المكتشف والرقع الاستكشافية فأنها تجهل الكثير بصياغة العقود النفطية وعليه يقَلَبَ الكفة التفاوضية لـصـــالـحه (جياد ، ٢٠٢٠).

ح- اعتمادا على اسعار برنت لعام ٢٠١٧ التي كانت بحدود(٥٧-٥٨) دولاراً مطروحا منه (٧) دولارات حددت الوزارة سعر برميل النفط ب(٥٠) دولاراً وهذا يعد من الاخطاء الواضحة نبينها من خلال الاتي:

ليس من المعقول ان يعتمد سعراً لسنة واحدة – خمسين دولاراً – لعقود تتراوح بين (٢٠-٢٥) لتطوير الانتاج و(٣٤) لعقود الاستكشاف والتطوير والانتاج، والتي تعد من العقود طويلة الامد وتقدر إيراداتها بمئات المليارات.( الجلبي، ٢٠١٩، ٢٥١). بجانب ذلك ان عام ٢٠١٧ كان من الاعوام غير المستقرة وفيها اتخذت اوبك قرارا يهدف للمحافظة على الاسعار من التدهور فلماذا لم تتبع الوزارة المتخصصين في علم الاقتصاد والاحصاء الذين عادة يختارون سنة اساس تكون خالية من الاضطرابات وغير اعتيادية من اجل ان تبـني عليهـا قراراتهـا الـسـعـريـــة.

٣- لم تتضمن عقود الجولة الخامسة الشريك الحكومي مما يعني خسارة في الحكومة العراقية لا تقل عن ٥% من العوائد الصافية وهذه تشكل خسارة مالية للعراق وعائدا إضافيا للشركات الأجنبية ( الجلبي، ٢٠١٩، ٢٤٨) .

٤- إن الحقول والرقع الاستكشافية الواقعة في محافظة ديالى والمشمولة بجولة التراخيص الخامسة صغيرة نسبيا (وهي كلابات-قمر و خشم الحمر-انجانه) وفي الحقيقة لا يوجد اي دليل مادي او معلومات رسمية تشير الى إمكانية هذه الحقول الصغيرة الأربعة من انتاج ٤٥٠ مقمقاَ( جياد ، ٢٠١٨ ).

٥- عقودها غير قانونية إذ تمت المصادقة عليها من قبل حكومة تصريف الاعمال التي لا تمتلك الصلاحيات القانونية لتوقيع مثل هذه العقود التي تخص الثروة النفطية والمستـقبل الاقتـصادي للـعـراق.

٦- المادة الدستورية (١١٢/ ثانيا) تؤكد وجوب تحقيق اعلى منفعة للشعب في ادارة القطاع النفطي وكذلك قوانين الموازنة لعام ٢٠١٥ اكدت ((حفظ مصلحة العراق الاقتصادية، وتخفيض النفقات وايجاد آلية لاسترداد التكاليف بحيث تتلاءم مع اسعار النفط)) وعلى مضامين العقد التي ذكرت فأنها تبخس حق العراق ولا تحقق له أعلى منفعة اقتصادية بل الشركات هي التي حققت المنفعة الكبيرة في هذه العقود (الجلبي، ٢٠١٩، ٢٥٢).

٧- احالة ثلاثة من الحقول الى شركة نفط الهلال الاماراتية المساهم الاكبر في شركة دانة غاز الموضوعة على القائمة السوداء بسبب استثماراتها في قطاع النفط في كردستان حسب القرار الذي اتخذته الوزارة منذ عام ٢٠١٠.

٨- كما ان شركة الهلال ليست من الشركات النفطية العالمية وليس لها اعمال كبيرة في الدول الاخرى باستثناء مصر واليمن فضلا عن ان هذه الشركة ترتبط بعلاقة عمل وثيقة بعدد من المسؤولين في العراق .

٩- انها تمثل إقصاء متعمد للشركات النفطية الوطنية وتقويض للجهد الوطني في تطوير قطاع النفط ولا سيما ان الشركات الوطنية كشركة نفط البصرة مثلا التي تعد رابع اكبر شركة نفط في العالم من حيث مستويات الاحتياطي والانتاج والتي تمتلك خبرات طويلة ومهارات ادارية وكوادر بشرية مؤهلة للنهوض بهذا القطاع بدلاً من إحالة الحقول النفطية العراقية الى مجموعة من الشركات المغمورة.

## المبحث الثالث: عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها

### أولاً: عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار

تتميز بيئة العراق بشكل عام بأنها من البيئات الطاردة للاستثمار، نتيجة الوضع الامني المتردي وتأثير بعض الحركات السياسية وغيرها من العوامل في جزء كبير من القرارات المهمة، التي اهمها القرارات الاقتصادية، بجانب ذلك، انتشار الفساد بشكل كبير بين اروقة مفاصل الدولة على اختلاف عناوينها المدنية والعسكرية، وبما ان العالم اصبح في اطار العولمة، كقرية صغيرة –كما يُعبر عنها– لهذا فهو يُلاحظ مدى عدم صلاحية البيئة الاستثمارية بتفاصيلها من تخلف الخدمات والانفلات الامني الواضح ومجموع هذه العوامل تحد من القرار الايجابي للمستثمر الاجنبي الذي يروم او يخطط للاستثمار داخل العراق بصورة عامة.

ترتبت على وجود تركيبات جيولوجية، تمتد عبر الحدود البرية بين العراق والدول المجاورة، انعكاسات قانونية وسياسية واقتصادية سواء على المستوى الاقليمي أم الدولي، وابرز مثال على ذلك الحقول المشتركة بين العراق والكويت.

تعمل بعض العوامل منها التاريخية والحالية، بالحد من توجه الشركات النفطية العالمية والاقليمية، لتوظيف استثماراتها في الحقول المشتركة بين العراق والدول المجاورة بشكل خاص. ويتبع ذلك وجود بعض المتغيرات تفترض إنها تكون مستقرة وثابتة على وفق النظم المؤسساتية، إلا انه في العراق نجدها من المتغيرات السريعة وهي تتبع سياسيات شخصية، واهمها وكمثال على ذلك بعض القوانين، إذ تفسر وتتغير مع تغير الاشخاص، هذه العوامل الاخيرة تُعد عند المستثمرين من الثوابت التي غير المسموح بتغيرها – خاصة اذا كان التغير سلبي – أثناء مدة عقد العمل، لأنه يؤدي الى ارتفاع المخاطرة والخسائر وأحياناً، إلى الإفلاس.

ونوجز بعض العوامل التي نرى انها تعوق عملية الاستثمار في الحقول المشتركة:–

**١- مخاطر السلامة :**

تتسم بعض هذه الحقول المشتركة بالمخاطر الامنية وتتمثل بالمخلفات الحربية من الغام ومتفجرات مختلفة الانواع ومنشأ الصنع نتيجة الحروب التي خاضها العراق سواء مع الجانب الايراني أم الجانب الكويتي، وتعد هذه اهم العوامل التي تعوق استثمار هذه الحقول او تبطئ من عملية استثمارها لما فيها من مخاطر على الافراد والشركات بصورة عامة بسبب وجود المخلفات الحربية عند الحدود العراقية – الإيرانية والحدود العراقية – الكويتية وعلى الرغم من مرور عشرات السنين على انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، ما تزال معظم المحافظات المحاذية لإيران، في جنوب العراق وشرقه، تعاني من الألغام والمخلفات الحربية التي ارتبطت بتلك الحرب والحروب التي تلتها، مثل حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١ وحرب إسقاط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ثم جاءت الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧) لتزيد الأمور تعقيداً في محافظات شمال وغرب البلاد، وتشير بعض المصادر الرسمية الى وجود عشرات الآلاف من الألغام والقطع الحربية غير المنفلقة من المخلفات الحربية في مختلف محافظات البلاد، ما تشكل تهديدا جدياً على حياة المواطنين هناك. كما تشير بعض الإحصاءات إلى وقوع ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف عراقي قتيلاً أو معاقاً نتيجة تلك المخلفات، وكانت دائرة شؤون الألغام العراقية أعلنت في (تشرين الثاني) الماضي عام ٢٠٢١، أن «حجم التلوث الكلي في العراق يبلغ نحو ٥٩٩٤ كم مربعا، تم تنظيف نحو ٥٠% منه، مشيرة إلى أن «غالبية الألغام مزروعة على الحدود الشرقية للعراق (الشرق الأوسط ، ٢٠٢٢، ٢ ). ولأن العراق يفتقر الى الخبرة العالية في معالجة هذه المخلفات وعدم تخصيص مبالغ أو إعطاء صلاحيات الى المسؤولين للتعاقد مع الشركات المختصة لإزالة هذه المخلفات، فقد تنتج عنها ضحايا واعاقات بشرية كما هي حال الشواهد التي تبين

الوقائع التي حدثت، نتيجة هذه المخلفات ومن ثم إحالتها وتعهد المقاول بمعالجتها يُبعد المخاطر المحتملة بل الاكيدة منها.

**٢- اضطراب العلاقات بين العراق ودول الجوار**

شهدت العلاقات التاريخية بين العراق ودول الجوار الكثير من الاضطرابات سواء على الصعيد السياسي أم الأمني أم العسكري مثل الحروب وغيرها.

أ- **الجانب الامني:**

تشهد الحدود العراقية المحاذية لدول الجوار خروقات متكررة من تسلل مهربين وعصابات وتجار مخدرات ولكن اهم من هذه العوامل هو تسلل الارهابيين الذين لهم افكار هادفة لتدمير البنى التحتية والسيطرة على المرافق المهمة في البلد ومنها الموارد النفطية والتي تكون قريبة جداً من الحدود هي التي ترتفع درجة المخاطر فيها بشكل عالٍ وتظهر فيها مشكلات متفرقة، وهذا العامل الأخير مؤثر جدا وهو الذي يعمل على تأخير الاستثمار أو الحد من نموه في الحقول الحدودية المشتركة.

ب- **الجانب العسكري:**

وثقت كتب التاريخ الحديث الحروب التي دارت بين العراق ودول الجوار متمثلة بحرب الخليج الاولى مع ايران والثانية مع الكويت ومع بعض الدول الاجنبية البعيدة منها والقريبة التي كانت بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ، فضلا عن حرب العصابات المتمثلة بكيان داعش الارهابي والمجاميع الاجرامية الاخرى. هذه الحروب لها تأثير كبير على جميع الاستثمارات بشكل عام وينسحب هذا التأثير على الحقول الحدودية المشتركة مع الدول المذكورة بشكل خاص، كونها قريبة جداً من مسرح المعارك والعمليات الحربية ولا يمكن لأي

عملية استكشاف او تطوير أو إنتاج تتم في هذه الاراضي، ومن الامثلة الموجزة على هذه الحروب ما يأتي:

**الحرب العراقية الايرانية:**

دارت هذه الحرب بين الدولتين واللتين تعدان من اهم البلدان المصدرة للنفط في العالم وفي منطقة الخليج العربي، وتقدر نسبة الاحتياطي في هذه المنطقة في وقتها حوالي (٦٠%) من الاحتياطيات المؤكدة بالعالم. وقد انتهت بخسارات مادية وبشرية كلفت الطرفين الكثير منها. فقدرت التكاليف العراقية بأكثر من ٨٠ مليار دولار والذي خسر اكثر من ٧٣ مليار دولار في حين قدرت التكاليف في الجانب الايراني بأكثر من ١٠٠ مليار دولار امريكي فضلا عن مليون بين جريح واسير وقتيل (الجهني، ٢٠٠١، ٥٠ – ٥٢) استمرت هذه الحرب لثماني سنوات من (١٩٨٠– ١٩٨٨ ) إذ كانت هذه الحرب مدمرة لكل شيء من بنى تحتية ومرافق ومؤسسات مشيدة واستثمارات قائمة. وعلى هذا توقفت بعض الحقول النفطية المنتجة والتي كانت قريبة جدا من مشهد الحدث فضلا عن إيقاف الخطط التنموية الهادفة الى تطوير واستكشاف بعض الحقول الحدودية.

**حرب العراق مع الكويت:**

بدأت هذه الحرب في فجر الثاني من اغسطس١٩٩٠ إذ قام العراق باحتلال الكويت ليتفاجأ العالم ببداية حرب ثانية قصيرة لكنها شرسة (هويدي، ٢٠٠٠ ) كان النفط هو محور هذه الحرب إذ بدأ الصراع على توزيع الحصص لإنتاج النفط في اوبك (مرهون، ١٩٧٠، ١٢) وانتهى باتهام العراق للكويت حول موضوع حقل الرميلة. ونتج عن هذه الحرب ازمة عالمية في بدايتها إذ وصل سعر برميل النفط الى حوالي ٣٧ دولاراً في الاسواق العالمية، قبل ان تعمل الدول المنضوية تحت جناح الوكالة الدولية للطاقة

في ضخ كمية من النفط لتقلل من الطلب على النفط وبعدها هبطت الاسعار الى ما بين ٢٢-٢٣ دولاراً للبرميل على الرغم من توقف النفط الكويتي والعراقي (عز الدين، ١٩٩٦). واتهمت الحكومة العراقية الكويت بضخ ما قيمته (٢,٤) مليار دولار من النفط خلال الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩٠ والذي هو ملك للشعب العراقي، وعلى الكويت ان تعيد هذه الاموال للعراق نتيجة بيعها نفط العراق من حقل الرميلة الذي يسمى بحقل الرتقه في الجانب الكويتي وعُدّ ذلك بأنه اشبه بالعمل الحربي لأنه يسبب الانهيار الاقتصادي (الخالدي، ٩,١٩٩١).

**٣- محدودية الدعم اللوجستي للحقول المشتركة:**

يواجه العراق مشكلة في إدارة الحقول المشتركة مع الكويت وايران؛ كونه الطرف النفطي الأضعف تكنولوجياً ومالياً، في مواجهة جيرانه عند استغلال المكامن النفطية المشتركة، على الرغم من أن العراق يُهيمن جغرافياً على الجانب الأكبر من الحقول النفطية. ويؤكد خُبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبياً من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق كان أضعف من جيرانه تقنيا وماليا في استثمار المكامن المشتركة.

**٤- إيلاء المسؤولية لأشخاص غير مختصين.**

ان تولي زمام الامور من قبل اشخاص لا يدركون متطلبات الاستثمار، وابعاده ومنافعه الاقتصادية والاجتماعية، ادى إلى تراجع الاستثمار وأكد على ان العراق غير مؤهل للاستثمار الاجنبي. فانسحاب الشركات العالمية منها ( شل، اوكسيدنتال الامريكية، اكسون موبيل) لهو خير دليل ان البيئة الاستثمارية في العراق طاردة (وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، ٢٠١٩، ٢٩) ولعل اهم التعقيدات التي تواجه المستثمر:

أ- وضع شروط غير قابلة للتطبيق من الناحية العملية.

ب- البيروقراطية المقيتة التي تجعل سلسلة المراجعات طويلة جداً ولا تَحصر القرار بيد اشخاص قليلون او مسؤول معين.

ت-العامل الزمني، إذ يتطلب انجاز المعاملات الخاصة بالعمل الى وقت ليس باليسير وربما يطول الأمر الى شهور، حتى تُنجز المعاملة لأمر بسيط لا يأخذ ٣٠ دقيقة مقارنة بالدول الاجنبية، بل حتى بعض الدول العربية منها – الامارات مثلا.

ث- تحديد الحوافز الى الادنى، تحتاج الشركات الاجنبية الى حساب ارباح يُعتد بها حتى تُقدم، وتستمر بالعمل، فالمسؤول العراقي – الذي ليس احترافي – لا يحسب لهذا، وإنما يفكر بطريقة غير مشروعة ويبنى حساباته على أُسّس غير علمية.

**٥- طبيعة المُحيط الاجتماعي:**

تُحيط بأماكن تواجد اغلب الحقول الجنوبية المعروضة للاستثمار، تجمعات (عشائرية)، وهذه التجمعات بين الحين والأخر تمارس عملية الابتزاز للشركات العاملة هناك وتربك عملها وتهدد مصالحها، لتحقيق مطالبها المُدرجة في قائمة متنوعة المطالب، ومن المعروف في هذه الاماكن لا تستطيع الحكومة فرض سلطتها، وهي تُشكل تهديداً حقيقيا لعمليـــة الاستـــثمـــار.

وكما يذكر احد خبراء النفط وفي مجال التعاقدات، ان التجمعات البشرية المحيطة بهذه الحقول لا تفرق بين الاستعمار والاستثمار. ولهذا نجدها تجدد من ابتزازها بين الحين والاخر.

**٦- الجماعات الموالية:**

تنفذ الجماعات العاملة تحت مظلة القانون منها، والخارجة عنه، اجندات الدول التي تتبعها، وهي تُشكل تَهديداً للأمن المجتمعي بشكل عام، وعلى الاستثمار الاجنبي بصورة خاصة،

فلو كانت احدى الدول مستثمرة للجزء من الحقل المشترك الذي يقع في اطار حدودها واراد العراق الاتفاق مع شركة معينة على استثمار الجزء الآخر في نطاق حدوده، وشعرت الدولة الاولى ان ذلك يقلل من مكاسبها المتوقعة والمعتمدة على الاستثمار المنفرد – جراء طبيعة وقدرة مادة النفط على الهجرة، فمن المؤكد تُحرك جماعاتها لضرب مصالح الشركة العاملة وتهديد امنها وسلامة عامليها حتى تترك العمل في هذا المشروع، والشواهد عديدة – وقد نُفذت على مستوى مستثمرين محليين ايضاَ– وليس المحل ذكر التفاصيل.

**٧– عدم تأطير البطالة بالنقابات العمالية:**

مع وجود نقابات عمالية في العراق، لكنها غير فاعلة، حتى يمكن التفاوض معها لكبح جماح مظاهرات العاطلين عن العمل – رغم شرعيتها – فعادةً ان رؤساء مثل هذه النقابات يمتلكون خلفية ثقافية، ومن خلالها، يمكن تعريفهم بالعدد الفعلي المطلوب من العاملين في هذه الشركات وان استيعاب عدد اكبر من العاملين يكون فائض ويُحمل الشركة تكاليف اكبر وربما بهذا، وبمعية عوامل اخرى تتجه ارباح الشركة الى السالب ثم تترك العمل نهائياً، وما لهذا الفعل من تكاليف اجتماعية غير مُحبذة. وبخلاف ذلك، تشكل المظاهرات للعاطلين عن العمل – خاصة تلك التي تكون محيطة بالحقول. خطراً حقيقاً ( رزاق، ٢٠٠٨، ٢٣) على الاستثمار الاجنبي، يضاف الى المُخاطر الاخرى.

**٨– البنى التحتية:**

ينقسم رأس المال الاجتماعي الثابت الى: راس مال اقتصادي او ما يسمى بالبنية التحتية المادية، وتشتمل على ( شبكات الطرق، المطارات، الكهرباء والاتصالات...) والاخر يسمى رأس المال الخدمي، ويتكون من:( المؤسسات الصحية، التعليمية، المصرفية، القانونية...) يضاف إليها، التكوين الرأسمالي المادي الثابت المتعلق بنشاطات الانتاج المباشر من السلع

والخدمات مثل المصانع وغيرها( صالح،٢٠١٢، ١). احد اهم العناصر الجاذبة بعد العنصر الامني والعائد على رأس المال، هو البنى التحتية، إذ تتصف البنية التحية في العراق بالمتهالكة، وتتميز الطرق المؤدية الى الحقول المشتركة بالوعرة، و غير المعبدة وخدمات الماء والكهرباء بعيدة عليها، وهذا امر بديهي جداً، إذ اغلب الخدمات والطرق في المناطق الحضرية، معدومة وان وجدت فهي غير سليمة وغير امنة من ناحية السلامة. ونلاحظ الحكومة العراقية الى الان تصرح بعدم قدرتها على النهوض بالبنية التحتية الاساسية المتهالكة، مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق وما يلحق بها ( العرب، ٢٠٢١)

**٩- المشكلات الحدودية البحرية بين العراق وكل من الكويت وايران:**

هناك مشكلة قائمة بين العراق، وكل من الكويت وايران في منطقة البحر الإقليمي والجرف القاري المجاور لسواحل هذه الدول الثلاث، وكان في مقدمتها حقول النفط المكتشفة في المياه الإقليمية، والتي كان من المفترض أن يكون للعراق فيها حصة، انطلاقاً من مبدأ المشاركة جغرافياً، ومع ذلك حاول العراق مراراً ِ وتكراراً الدخول في مفاوضات مع هاتين الدولتين الجارتين، وابرام اتفاقية مع كل منهما إلا أنه لم ينجح في ذلك، وفي الوقت ذاته أبرمت الكويت وايران اتفاقيةً ثنائية لتحديد الحدود البحرية بينهما من دون التنسيق مع العراق، وكان ذلك في عام ١٩٦٨، وقد سارع العراق إلى التصريح بعدم التزامه باتفاقية تحديد الحدود البحرية بين هاتين الدولتين ( عجيل ، ٢٠٢٠ ، ٩٩ ). ان العراق قد شخص المشكلة منذ وقت مبكر وهي اقتسام العراق مع كل من الكويت وإيران مناطق البحر الإقليمي والجرف القاري المجاور لسواحل هذه الدول الثلاث، وعدم تحديد مجالات هذه الدول بشكل دقيق على الرغم من تداخل هذه المجالات فيما بينها، مما يرتب

تداخل حقوق تلك الدول على الثروات الطبيعية الموجودة في تلك المناطق وفي مقدمتها حقول النفط والغاز الطبيعي، وهذه المشكلة مستمرة حتى الوقت الحاضر، خاصة مع اعتبار أي اتفاق ثنائي غير ملزم للطرف الثالث ما لم يوافق عليه. ان وضع العراق الجغرافي الخاص على الخليج العربي، فضلاً عن ظروف العراق خلال العقود السابقة ادى الى حرمان العراق من التركيبات المشتركة للنفط والغاز الطبيعي الموجودة في المناطق البحرية المجاورة لسواحل العراق وهذا يتنافى مع مبادئ العدالة التي يجب الأخذ بها فضلاً عن الظروف المصاحبة عند تحديد الحدود في الحالات المشابهة، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان مبادئ العدالة والانصاف من المبادئ التي ثبتتها الدول الخليجية في تشريعاتها، وطبقت في العديد من الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الدول المطلة على الخليج العربي (المحنة ، ٢٠٠٥ ، ٤١ ).

**١٠- مشكلة الحدود البرية بين العراق وكل من الكويت وايران**

ان الحقول العراقية الكويتية هي في الأصل حوض واحد هو حوض الخليج العربي ، والذي تكون نواته في الكويت في حقول برقان والغوار و الاحساء، على شكل هلال تصل اطرافه الشمالية جنوبي العراق ( سالم والسعدون، ٢٠١٣ ، ٣٠ ).

على الرغم من ترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١، ودخول العراق والكويت في عدة جولات من المفاوضات التي لم يتوصل الطرفان من خلالها إلى حل نهائي يتضمن أي اتفاقية تهدف الى اقتسام الإنتاج، بين البلدين حسب نسب ومقدار ما يمتلكه كل منهما من المكمن النفطي ( عبدالله، ٢٠١٠، ٤ ).

بدأت مشكلة الحقول المشتركة بين العراق والكويت في وقت ليس بالقصير، إذ برزت مع اكتشاف حقلي (الرميلة الجنوبي ) في العراق وحقل ( الرتقه ) في الكويت والواقع ان كلا

الحقلين يشكلان تركيباً نفطياً واحداً واي استثمارات منفردة من قبل الكويت او العراق يؤدي الى الاضرار بالطرف الاخر. وزاد المشكلة تعقيدا عندما بدأت الكويت فعلا منذ اواسط الثمانينات في استثمار هذا الحقل من جانبها، أي من حقل (الرتقه ) مع العلم ان جانب الكويت لا ينتج الا حوالي ٦٠ الف برميل يوميا، في حين ينتج حقل (الرميلة الجنوبي ) في الجانب العراقي حوالي ١.٥ مليون برميل يوميا، وهذا الفارق في غزارة المخزون بين المكمنين فضلاً عن إهمال أصول التعامل الدولي دفع بالكويت الى التجاوز وبشكل عمدي على حصة العراق من المكمن التي تفوق بشكل كبير جدا حصة الكويت التي سحبت كميات هائلة عن طريق استخدام وسائل غير قانونية كأسلوب الحفر المائل ( المحنة ، ٢٠٠٤ ، ٤٥ ) وعلى الرغم من الاجحاف الكبير الذي لحق العراق بموجب هذا الترسيم فقد ظلت اجزاء كبيرة من هذا الحقل ضمن الاراضي العراقية، وبذلك تستمر المشكلة القانونية التي تعوق استغلال هذا الحقل على حالها حتى الوقت الحاضر ويبقى الوضع المعلق لهذا الحقل مشكلة امام تطبيع العلاقات بين العراق والكويت وفتح صفحة جديدة تقوم على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل.

اما عن الحقول العراقية – الإيرانية، فقد أشارت عدة دراسات إلى وجود حقول نفط تمتد عبر تلك الحدود مثل حقل (ابو غراب ) الذي يسمى في الجانب الإيراني حقل ( دهلران ١و٢ ) والذي يقع في محافظة عيلام، وتم اكتشافه عام ١٩٧٢ وحقل ( نفط خانه ) ويسمى في الجانب الإيراني حقل ( نفت شهر ) وهو يقع في محافظة عيلام الأحوازية. وحقل الفكة الذي يسمى في أيران ( حقل پايدار غرب ) بدأ الاهتمام بوضع تلك الحقول وغيرها من الحقول المشتركة منذ العام ١٩٦٣. من خلال الاجتماع الذي عقده ممثلون من العراق والكويت وايران في جنيف في العام ١٩٦٣ على

طريق إجراء المفاوضات من اجل حل منازعات الحدود وفي ذلك الاجتماع وضح جميع الأطراف رغبتهم في التوصل إلى حل عادل لجميع منازعاتهم وبضمنها مسالة حقول النفط المشتركة. وبعد ذلك مدة قصيرة زار ممثل من إيران العراق في تشرين الثاني من العام ١٩٦٣، واجرى مباحثات مع السلطات العراقية حول المسائل الحدودية وجرى بعدها التصريح ان كلا الدولتين قد اتفقتا على الاستثمار المشترك للنفط سواء بالنسبة للحقول العابرة للحدود بينهما أم بالنسبة للمناطق المتنازع عليها برا وبحرا ، مع ملاحظة مصالح كلا الدولتين ومع الاعلان السابق فإن المسالة لم تحسم حتى الوقت الحاضر وظلت مثار نقاش ومحل اختلاف بين الطرفين من دون التوصل الى حل عادل وعملي يضمن مصالح الطرفين وبقيت في اطار التداول حتى انها كانت ضمن جدول المباحثات في آخر زيارة لوزير النفط العراقي لإيران في عام ٢٠٠٣ ( المحنة ، ٢٠٠٤ ، ٤٧ ).

وهناك العديد من المشكلات بين العراق وايران حول استثمار الحقول التي تقع بينهما، غالباً ما يُرافق ذلك احتكاكات عسكرية بين حرس الحدود الإيراني وكوادر النفط العراقية، التي تحاول مراراً وتكراراً استثمار حقل (أبو غرب) في محافظة ميسان، والبئر الرابعة من حقل الفكة، التي تجاوزت عليها الحكومة الإيرانية عام ٢٠٠٩، وذلك لاختفاء معالم تثبيت الحدود بين البلدين. والجدير بالذكر أن المكامن والحقولّ الإيرانية تأخذ مساراً لها باتجاه الشمال الغربي و باتجاه الجنوب، مما يعزز احتمالية امتداد بعض منها داخل الأراضي العراقية؛ ومن ثَّمَّ يجب ان يكون استثمارها وتشغيلها على قاعدة كونها حقولاً مشتركة ( عجيل، ٢٠٢٠ ، ١٠٣ ).

**ثانيا : سبل تعزيز الاستثمارات في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار**

١- الاتفاق مع الدول المجاورة حول استثمار الحقول المشتركة:

ينبغي ان يقوم العراق بالتوصل الى تثبيت دعائم الحدود الدولية مع كل من الكويت وايران ومن ثم ابرام الاتفاقيات الثنائية اسوة بدول العالم الأخرى التي سبقتنا في استغلال حقولها المشتركة، لكي يمكن تنظيم ثرواتنا النفطية والغازية واستغلالها، وفي هذا الاطار وقّع العراق اتفاقية مع الجانب الكويتي حول استثمار الحقول النفطية المشتركة في العاصمة الاردنية، إذ تم اختيار شركة استشارية للطاقة اي ار سي البريطانية من اجل وضع افضل الآليات لاستثمار هذه الحقول، وذكر وكيل وزارة النفط الكويتية ان العقد ينص على دراسة الحقول بين العراق والكويت لتحديد الطريقة الناجعة لاستثمارها ووضع النقاط القانونية والفنية التي تنظم عملية الانتاج بما يحقق المنفعة الى طرفي القضية، وتمتد حقول النفط على جانبي الحدود بين الكويت والعراق والتي رسمت بقرار ٨٣٣ الصادر في ٢٧ ايار من عام ١٩٩٣ من الامم المتحدة (المكدمي،٢٠١٥، ١٢٤). فيما اكدت وزارة النفط العراقية ان العقد مع الشركة البريطانية ينص على اعداد دراسة شاملة فنية ومكمنيه للحقول التي يقول الجانبان بأنها مشتركة ومن ابرزها حقل الرميلة الجنوبي – الرتقه وحقل سفوان– العبدلي وتعد هذه الاتفاقية بداية لاتفاقيات لاحقة على وفق المعطيات التي ستظهر فيما اكد مدير دائرة العقود في وزارة النفط العراقية ان الاتفاق ايضا نص على ان تزودنا الشركة المذكورة بحجم الاحتياطي للحقول وجميع التفاصيل التي تتعلق بهذه الحقول ( https://shafaq.com,2019 ) وذكر المتحدث باسم وزارة النفط الكويتية ان هذه الاتفاقية نتيجة جهد ست سنوات من العمل والجهد الشاق بين البلدين وتأتي أهميتها من

تنفيذ مذكرات التفاهم والتي أهما هي الحقول المشتركة ويعد هذا الاتفاق الأول من نوعه في الصناعة النفطية بين البلدين وتم اختيار هذه الشركة البريطانية من بين أربع شركات تقدمت كونها من الشركات الرائدة، وتتبع اهمية الاتفاق ايضاً من حل النزاع حول هذه الحقول التي كانت احد اسباب غزو الكويت وهو اتهام العراق للكويت بالسحب غير الشرعي من حقل الرميلة العملاق وايضاً يمهد الطريق حول اتفاقيات اخرى حول الحقول المشتركة مع باقي الدول المجاورة واهمها ايران( https://elagh.com,2019 ).

ان اتفاق العراق مع الجارة الكويت حول استثمار هذه الحقول يعد أحد الحلول الناجعة للاستقرار السياسي والامني كما انه يفضي الى المحافظة على الثروات النفطية والغازية من الاستنزاف ولما لها من مردود مالي مؤثر في طبيعة الاقتصاد العراقي. وتقتضي المصلحة الوطنية التوصل الى اتفاق مع ايران لاستثمار الحقول المشتركة بينهما خاصة بعد ان اعلن وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة، أن الطاقة الإنتاجية في حقول النفط في غرب كارون المشتركة مع العراق ضمن حدودها مع البصرة العراقية ارتفعت من ٧٠ ألفاً إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً خلال الأعوام السبعة الأخيرة، على وفق خطة تهدف إلى رفع تلك الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة إلى مليون برميل يومياً. كما أن المدير التنفيذي لشركة "أويك" المطوّرة لحقل ( آذر ) غربي إيران، غلام رضا منوجهري، أعلن بشكل مفاجئ قرب بدء استخراج ٦٥ ألف برميل من النفط الخام يومياً من الحقل المشترك مع العراق، والذي يسمى داخل العراق "حقل بدرة"، وتبلغ احتياطياته المؤكدة نحو ٣ مليارات برميل، وإنتاجه اليومي نحو ٤٥ ألف برميل منذ العام ٢٠١٥، ويُدار من قبل ائتلاف شركات روسية وكورية وماليزية وتركية، تهدف لزيادة إنتاجه إلى ١٧٠ ألف برميل يوميا ( الاندبندت ، ٢٠٢٢/٢/٢ ).

٢- من الممكن اختيار احد صيغ الاستثمار المفضلة لاستغلال النفط في حالة وجود خزين نفطي واحد مشترك يمتد عبر الحدود من خلال عدة اساليب أهمها ما يلي: ( المحنة، ٢٠٠٤، ١٢٣).

أ- اسلوب مقاسمة الارباح والعائدات. كما هو الحال مع منطقة (فاشت بوصفا) الواقعة بين البحرين والسعودية، إذ بقيت منطقة خاضعة للسيادة السعودية على ان تُقسم عائدات الإنتاج النفطي الصافيّة بين السعودية والبحرين .

ب- اسلوب التقسيم الجيولوجي للاحتياطي في الموقع ذاته. وتكرر استخدام هذا الاسلوب مرات عديدة كما هو الحال في اتفاقية ١٩٦٨ بين ايران والسعودية وكذلك اتفاقية ١٩٦٩ بين ايران وقطر وغير ذلك من الاتفاقيات.

ت- أسلوب الاستثمار المُشترك، وعلى الرغم من عدّ هذا الاسلوب الاكثر قبولاً ونجاحاً إلا أن تطبيقه لم يتم بنسق واحد إنما عن طريق تَطبيق نُظم قانونية مختلفة من أجل استغلال الحقول المشتركة مثل نظام وحدة التشغيل Unit Operations في الاتفاقية المبرمة بين هولندا والمانيا الغربية، ونظام تَوحيد المصالح Unitizotion في الاتفاقية المبرمة بين النرويج والمملكة المتحدة.

٣- توحيد عمليات الاستغلال والانتاج تحت مسؤولية مشغل واحد، ويمكن تحقيق الاستغلال المشترك باتفاق الدول المعنية على الأخذ بأحد صور المشروعات المشتركة والوصول الى علاقة تعاقدية واقتصادية ثابتة على أساس قواعد العدالة والانصاف والمساواة، تستمر الى حين استنزاف المصدر المشترك.

وهناك دعائم أساسية ترتكز عليها الخطة المشتركة لاستغلال حقول النفط والغاز العابرة للحدود الدولية وهي :

أ- ان تتولى جهة واحدة تتفق على اختيارها الاطراف او من يمثلهم ، مسؤولية ادارة جميع النشاطات المتعلقة بتطوير واستثمار الحقل المشترك وتشغيلها.

ب- تخصيص نصيب كل من الطرفين من انتاج المصدر المشترك على وفقً معيار عادل يُتفق عليه بعد تقدير كمية الاحتياطي وقبل بدء الإنتاج.

ت- تتحمل الاطراف نفقات التشغيل بنسبة حصتهم في الانتاج.

ث- الفصل بين ملكية المواد المستخرجة وادارة المشروع، فلجهة التشغيل سلطات ادارية وفنية دون ان يكون لها حق ملكية في النفط او الغاز المنتج.

ج- يستمر الاتفاق ساري المفعول الى حين نضوب المصدر المشترك.

ح- للأطراف الحق في التصرف في حصتهم من الإنتاج دون أن يؤثر ذلك في المشروع ( المحنة ، ٢٠٠٤ ، ١٢٦ ).

٤- التوصل الى ترسيم عادل ومنصف للحدود البحرية بين العراق والكويت وايران، يضمن للعراق الاستفادة من الثروات النفطية الكامنة في قاع المناطق البحرية المحاذية للعراق من الخليج العربي، وفي حالة تعذر التوصل الى اتفاق من الضروري إحالة موضوع الخلاف الحدودي إلى محكمة العدل الدولية، للبت في موضوع الخلاف النفطي حول الحقول المشتركة إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات الدولية في واشنطن، أو إلى محاكم التحكيم الدولية الأخرى.

٥- تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات النفطية الأجنبية، وتشريع قانون للنفط والغاز ينظم كل مراحل استغلال الثروة النفطية والغازية في العراق، مع اعتماد مبدأ الشفافية في إعلان العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية، وبيان الجهة التي يُلجأ إليها، عند

حصول نزاع بين أطراف الاتفاقية النفطية؛ فهذا يُعزز دوافع المستثمر الأجنبي نحو الاستثمار في المشروعات النفطية عموما ومنها الحقول المشتركة.

٦- التأكيد على ضرورة تنفيذ العقود الموقعة مع الشركات الصينية والاماراتية في اطار جولة التراخيص الخامسة بعد إجراء بعض التعديلات عليها نظراً لأهميتها الكبيرة في استغلال الرقع والحقول المشتركة بين العراق وكل من ايران والكويت.

٧- تخصيص جزء من الموارد المالية في الموازنة العامة من اجل تعزيز استثمارات الشركات الوطنية في إطار الجهد الوطني لاستغلال الرقع والحقول النفطية والغازية المشتركة بين العراق ودول الجوار.

٨- تقديم الاعفاءات الضريبة، بصورة كلية او جزئية، للمستثمرين في هذه الحقول بهدف التشجيع على المُخاطرة في بيئة الحقول المشتركة، وهي ربما ايضاً تؤدي الى الازدواج الضريبي الذي يُحمل الشركات تكاليف اضافية، ويؤثر بشكل كبير على ارباحها، وهذا المطلب يُجاري قانون الاستثمار ولا يعارضه فالمادة (١٥) من قانون الاستثمار المصادق عليه عام ٢٠٠٨ والتي توجهها هو تشجيع الاستثمار نصت على العديد من الاعفاءات ( الأعرجي، ٢٠١٢، ٥٤):

أ- يتمتع المشروع الحائز على إجازة استثمار بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة ١٠ سنوات ابتداء من بدء التشغيل التجاري.

ب- لمجلس الوزراء حق اقتراح مشاريع القوانين وتمديد أو منح إعفاءات بالإضافة الى ما ورد.

ت- يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سنوات الاعفاء بشكل طردي مع زيادة نسبة المشاركة للمستثمر العراقي في المشروع لتصل الى (١٥) سنة إذا كانت نسبة

المستثمر العراقي (٥٠%). فالمستثمرون الاجانب لا يدخلون بيئة استثمارية لا تحقق لهم عائدات تتوازن او تفوق مستوى المُخاطرة، مع توفر فرص الاستثمار التفضيلية في البلدان العربية – غير العراق – والاجنبية على حدٍ سواء.

٩- ان تتدخل الحكومة ذاتها من خلال تشكيل لجنة مستقلة رفيعة المستوى، لمتابعة الاستثمار بشكل عام، والحقول المشتركة بصورة خاصة، فالمعروف ان اغلب الموظفين في الدوائر ذات العلاقة يتعمدون عرقلة سير سبل الاستثمار لتحقيق مكاسب مادية، يُضاف إليها الاجراءات المُعقدة التي تمر بسلسلة ممتدة ومُشتتة، والحقيقة اكثر ٩٥% منها ليس له اية داع – حسب الشائع والتجربة العامة. وبهذا الصدد يُذكر ان شركة جيو جياد الصينية، الفائزة بعقدي رقعة نفط خانة ورقعة الحويزة، في إطار الجولة الخامسة، طالبت بسحب خطاب الضمان الخاص بها لغرض الانسحاب( وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، ٢٠١٩، ٢٨) وهذا يؤكد انها مرت بإجراءات جعلتها تُعيد جميع ابعاد حساباتها في استثمار اموالها في هذه البيئة غير المهيأة، فهنا يجب ان تحد الحكومة من البيروقراطية، التي لا تقدم مكسباً لأي جهة بل العكس، وتُراقب عمل الموظفين القائمين على إجراءات تفعيل الاستثمار وتقتص من المقصرين.

# الاستنتاجات

# والتوصيات

# الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: الاستنتاجات:

١- يشترك العراق مع دول الجوار بعدد من الحقول النفطية والغازية ويتركز العدد الاعظم من هذه الحقول بين العراق والكويت من جانب والعراق وايران من جانب اخر.

٢- بعض هذه الحقول مستثمرة بشكل منفرد من قبل طرف دون آخر، ولا توجد اتفاقيات مع هذه الدول في الوقت الحاضر يُعتد بها.

٣- عدم توافر بيانات تفصيلية حول هذه الحقول، والقائمون عليها يمنعون وصول المتوافر منها الى من يهمه امرها، لأسباب مجهولة، تقلل من المقترحات التخطيطية والاستراتيجية في المدة القصيرة لاستثمار هذه الحقول.

٤- على الرغم من تشابه النفط والغاز في هذه الحقول مع الحقول الوطنية في كل بلد إلا انه، يتغلب عليها وتميزها الصفة السياسية، ولأن العراق تاريخيا، خاض حروباً مع ابرز دولتين اللتين تشتركان معه في هذه الحقول، فلهذا، تكون هناك مشكلة تقف حائلاً دون الاتفاق بشروط سهلة، ووقت قصير. واهم الأسباب والعوامل التي تُساعد على ابطاء الاتفاق في الوقت القريب ما يأتي:

أ- عدم اقتناع طرف دون اخر بترسيم الحدود حتى وان اكدتها وثائق او اقرت بقرار امـــمـــي.

ب- توافر البدائل عند هذه الاطراف مجتمعة، من انتاج وتصدير النفط من الحقول الوطنية الأخرى وهذا يقلل الاعتماد على نفط هذه الحقول او يقلل من اهمية الاتفاق المشترك على المدى القريب.

ت- إرساء معيار الإفادة الأسمى في حال الاستغلال الأحادي ومن طرف واحد. على سبيل المثال نفرض عندما يكون هُناك اتفاق واقتسام الحقل بين العراق والايران تكون حصة العراق أهم اذا كان الجزء الأكبر من الحقل في الاراضي العراقية – وهذا ما يؤكده المختصون، لهذا تسويف الاتفاق قدر الامكان من قبل الجانب الايراني يُمكنه من تحقيق ربح اعظم من حصته الافتراضية.

٥- وفقاً لتطور الاحداث التي جَرَت بعد عام ٢٠٠٣ تراجع الموقف السلبي من الاستثمار الاجنبي او انحسرت حدته، نتيجة اختزال الشعارات القومية، والانفتاح السياسي والاقتصادي العراقي على دول العالم،

وقد اتاح النظام الجديد وفي اطار بعض القوانين الجديدة الخيارات الاستثمارية بشكل عام امام الجهات المعنية، ومنها اختيار الانماط الاستثمارية النفطية التي تراها تصب في مصلحة البلد اقتصادياً مع الاخذ بنظر الاعتبار المحافظة على ثروته النفطية والسيادية واهما الحد من قدرة التحكم الاداري والانتاجي والمالي في هذه الثروة المهمة.

٦- وفي ضوء ما تقدم لجأت الحكومة المركزية، الى اختيار نمط من الاستثمار يُدعى بعقود الخدمة الفنية. ترى انه مناسب ويحقق محتوى القوانين المُحددة بهذه المادة. فَوثقت اربع جولات بتباين زمني أحالت خلالها عشرات الحقول كان اهمها الحقول المنتجة العملاقة مثل حقل الرميلة والزبير والقرنة والتي تمثل مجتمعة، احتياطيات نفطية ضخمة وانتاج كبير إلى حدٍ ما.

٧- انفرد اقليم كردستان العراق بنمط من انماط الاستثمار يسمى بعقد المشاركة في الانتاج، وعلى الرغم من معارضة الحكومة المركزية على هذا النوع من الاستثمار الا ان الاقليم مضى وثبت العقود مع الشركات الاجنبية العالمية منها والاقليمية مبررا ذلك ببعض مواد الدستور العراقي واهما المادتان ١١١ و ١١٢ اللتان، يقول انهما تدعم حرية الاقليم باختيار النمط الاستثماري الذي يراه مناسباً للتعاقد مع الشركات النفطية لما يصب في المصلحة العامة.

٨- احتفظ الجهد الوطني بعهدته ببعض الحقول النفطية، وقد حقق زيادة في الانتاج من بعض الحقول نتيجة الخبرة الطويلة وكفاءة كوادر. ويعد هذا العمل احد انماط الاستثمار الرئيسة الموجودة في العراق التي أضاف اليها عقود الخدمة وعقود المشاركة.

٩- اقدمت وزارة النفط على طرح جولة تراخيص خامسة تضمنت حقولاً ورقعا حدودية مع دول الجوار نفطية وغازية، والتي تعد مهمة للغاية لأنها تهدف لاهم نقطة وهي المحافظة على الثروة النفطية في الحقول الحدودية من الاستنزاف، وقد اختلفت صيغتها التعاقدية مع الشركات النفطية عن جولات التراخيص الاربع لأنها ارتبطت بمعدل العائد وكانت النقاط الايجابية اكبر من سلبياتها.

١٠- بيئة العراق الاستثمارية غير صالحة، وهي طاردة للاستثمار، واهم الامور التي يخشاها المستثمر هي عدم ضمان ثبات القوانين المتعلقة بالاستثمار فضلا عن قيادة سياسية غير هادفة للبناء المؤسساتي يضاف الى ذلك عدم صحة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها المستثمر، الذي أساسه الفساد المؤسساتي. يرافق ذلك، توافر البيئة الاستثمارية في البلدان التي فيها حقول نفطية، يجعل العراق في موقف صعب من الناحية التنافسية في الاستثمار ويرفع كلف الخطورة والعمليات النفطية الى اقصى حد ممكن.

## ثانياً: التوصيات

١- العمل على ترسيم الحدود الدولية بين العراق ودول الجوار بشكل دقيق خصوصا بين الجانب العراقي- ايراني، العراقي- الكويتي لأن هناك اضطرابات وخلافات حول الحدود بين هذه الدول امتدت الى عقود ومازالت القضايا الأبرز بينهن، وعملية ترسيم الحدود تثير الحساسية بين تلك الدول كونها دخلت في حروب دامية كلفت جميع الاطراف خسائر جسيمة مادية ومعنوية . وان كان قد تم ترسيم الحدود بقرار من الامم المتحدة ١٩٩٣ بين العراق والكويت الا ان العراق يرى في ذلك ظلما واجحافا وانه جاء متحيزا لصالح الكويت نظرا للظروف التي كانت سائدة حينذاك والموقف الموحد لغالبية الدول اتجاه سياسة النظام البائد.

٢- قبل إبرام اتفاقية استثمار الحقول، الاستعانة بالخبراء الجيوغرافيين والجيوفيزيائيين والجيولوجيين في مُحيط المؤسسات او الشركات الدولية المتخصصة والرصينة، بداع دراسة الحقول المشتركة مع دول الواردة في هذا السياق، وإجراء المسح الزّلزاليّ واستكشاف الهيدروكربونات لتحديد الهياكل الجيولوجية التي تمثل المكامن النفطية وتقدير المساحة الكلية للحقل المشترك بين الدولتين، ثمّ تحديد كل جزء من الحقل في الدولتين بشكل مستقل، ليتم تقسيم وتوزيع النسب على اساسه.

٣- العمل على وضع الية لاستثمار الحقول الحدودية غير المستثمرة من خلال الخيارات المتاحة منها:

أ- الاستثمار من قبل الشركات المحلية لكلا الدولتين مع وضع لجان مختصة تراقب عملية التنفيذ والانتاج والتصدير.

ب- الاتفاق على شركة اجنبية واحدة لتقوم باستثمار هذه الحقول مع وضع لجنة مشتركة لتقوم بمهام الاشراف المطلوبة.

ت- اتفاق كل دولة مع شركة مختلفة على استثمار جانب من حقلها المشترك مع وضع لجان مختصة تراقب عمليات الانتاج للشركتين عبر الحدود.

ث- ان تستثمر كل دولة الجزء المخصص لها من الحقل المشترك داخل حدودها، هذا بعد تعثر الاتفاق على صيغة معينة، شرط ان يتزامن الاستثمار لكلا الطرفين في وقت واحد، حتى لا يتضرر المتأخر إلا إذا امتنع الطرف الآخر عن الاستثمار في الوقت المحدد المتفق عليه، والشرط الآخر هو ان تُحدد مساحة فاصلة بين الحدود، يمنع الاستثمار فيها والدخول فيها الا بشروط واستثناءات معينة. هذا لتجنب الامور السلبية التي تنتج عن احتكاك الكوادر النفطية والقوات الامنية العاملة هناك، والشرط الثالث، عدم استخدام الحفر الافقي بالمسافة المحرمة او الذي يخترق به حدود الطرف الاخر.

ج- يتكفل احد الاطراف المعنيين بعد تحديد النسب لكل دولة، بالاتفاق مع شركة يختارها، لتقوم بعملية الاستكشاف والانتاج والتصدير، ثم توزع الحصص من الايرادات إقراراً على النسب المحُددة. يُستدعى هذا التفضيل، عندما تكون هناك عوامل مانعة، منها: (امنية، سيادية، توترات حدودية مستمرة، تَعَسُّر الاتفاق على آلية عمل اللجان، مدى توافر العوامل اللوجستية، وقرب البنى التحتية).

٤- الاستفادة من تجارب الدول التي لديها حقول مشتركة بينها، ودراسة كل حالة على حِدة إذ ان العقود والبنود والاتفاقيات تختلف من دولة الى اخرى نتيجة عدة عوامل تدخل لتؤثر بالمتغيرات السائدة العرفية منها والرسمية، فمثلا نجد البنود في اتفاقية اليابان مع كوريا الجنوبية هي ليست كبنود اتفاقية بريطانيا والارجنتين، والاخيرة ليست كبنود اتفاقية الكويت والسعودية من حيث النسب والارباح والتكاليف، لان طبيعة تراكيب الحقول الجيولوجية وكذلك نوعية الحقول البرية منها والبحرية وبعضها ليست عميقة والاخرى تتطلب حفر آلاف الامتار حتى يتم الوصول الى الانتاج وبعضها ذات جدوى اقتصادية واخرى ليست كذلك فعلى المسؤولين الأخذ بنظر الاعتبار كل هذه العوامل من اجل وضع الصيغة المناسبة للظروف المشابهة في العراق لصياغة العقد الاستثماري للحقول المشتركة ويمكن أن تدمج الفقرات من عدة بنود دولية مختلفة لصياغة افضل العقود نتيجة للتطور الحاصل واكتشاف بعض الثغرات السلبية في العقود السابقة.

٥- نظرا لحساسية الوضع الحدودي للعراق، فضلا عن وضعه الامني والسياسي يحتاج الى اشراك لجان امنية لتكون شاهدة على الخرائط وتفاصيل البنود المفترضة التي تستهدف استثمار الحقول المذكورة لتجنب الصراعات والاختلافات

مع تغير الحالة، فكما ذكرنا ان الخلاف بين هذه الدول حله ليس بالأمر السهل وكل ما تقدم الزمن وحصلت متغيرات سياسية او امنية سرعان ما عادت هذه الخلافات الى الواجهة ولأن الحقول هي حدودية فالأمر يحتاج الى فريق من المجتمع الدولي يوثق ذلك ويأخذ دور الشاهد.

٦- تخفيض سقف المفاوضات والشروط التي تشمل تحديد رسم الخدمة والانتاج وغيرها من الامور التي تخص عملية الاستكشاف والاستخراج ومفاصل العمل، وعدم مقارنة هذه الحقول بالحقول الوطنية، والتي تكون بعيدة عن الحدود لان الحقول المشتركة لها وضعها الامني والجغرافي والسياسي الخاص فيجب ان يؤخذ ذلك بعين الاعتبار.

٧- الاسراع بدعوة الشركات الدولية للمناقصة على جميع الحقول والرقع الحدودية لاستثمارها فالطلب على النفط من المتغيرات السريعة، فضلا عن الخوف من استثمار الجار، بشكل منفرد، ومن جانب واحد فتستنزف الثروة النفطية التي تعد بالغة الاهمية للاقتصاد القومي العراقي.

٨- يفضل، اختيار الشركات الدولية ذائعة الصيت ومن البلدان العظمى وتفضيلها على غير الشركات من خلال تسهيل الشروط والعوائق *الاستثمارية* والادارية بسبب حساسية وخصوصية الوضع الحدودي بين العراق ودول الجوار، ولأن هذه الشركات لها نفوذ عالمي ومؤثرة في القرارات الدولية فينسحب تأثيرها في الدول المجاورة، فتعمل على الحد او تمنع من الخلافات الكبيرة المستقبلية على هذه الحقول النفطية المشتركة.

٩- ولان المُعطيات تؤشر على عدم رغبة الشركات الكبيرة بالاستثمار في هذه الحقول المشتركة، فيفضل تكييف شروط الاستثمار المُعدة سلفاً للتأهيل حتى تتوافق مع امكانية الشركات النفطية الصغيرة منها والمتوسطة، لتقوم بعملية الاستثمار، فكما ذكرنا للحقول النفطية المشتركة ابعادها وخصائصها التي تُميزّها عن الحقول الوطنية، والتي تُشكل جميعها قيوداً على الاستثمار.

# الملاحق

## ملحق (١)

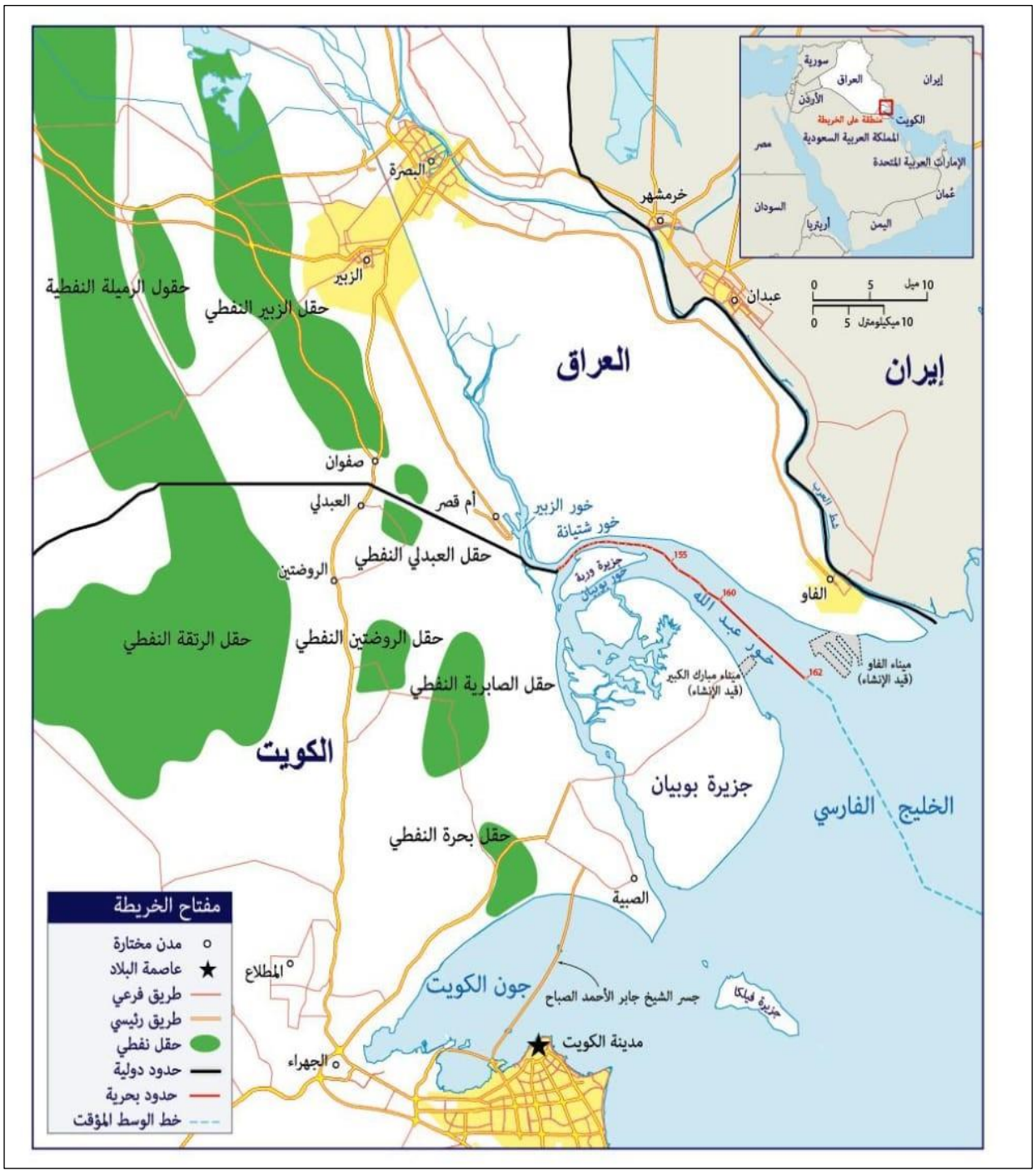


مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الاوسط https://carnegie-mec.org

## ملحق(٢)

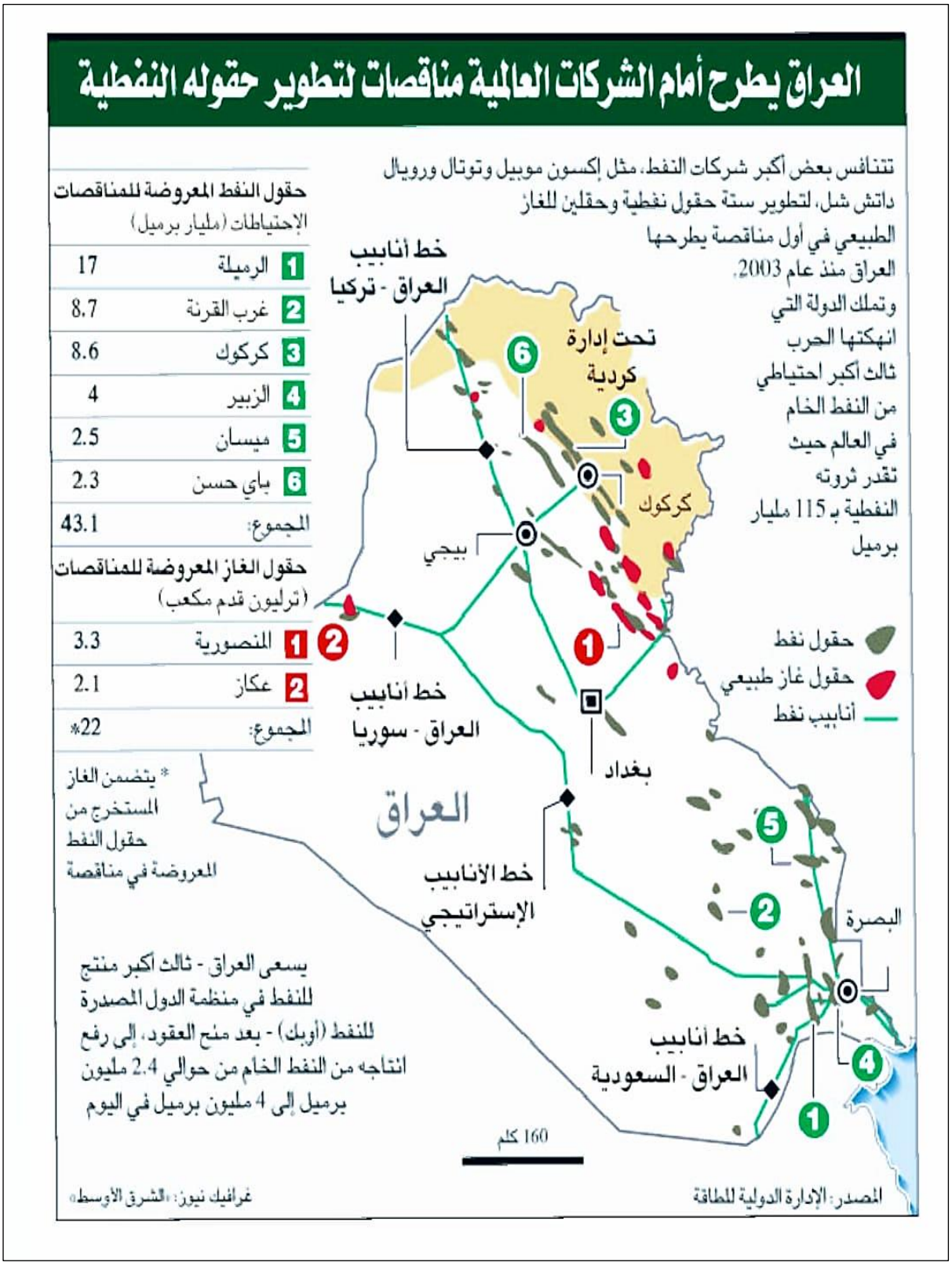


جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط (٢٠٠٩) العدد ١١١٧٣ https://www.aawsat.com

ملحق (٣)

بترول جنوب 2003 https://islamonline.net

ملحق (٤)

جريدة العرب الاقتصادية الدولية www.aleqt.com

## ملحق (٥)

الشكل رقم (٢) الرقع المعروضة في جولة التراخيص الخامسة والمنافسون الفائزون مشتركي الموارد

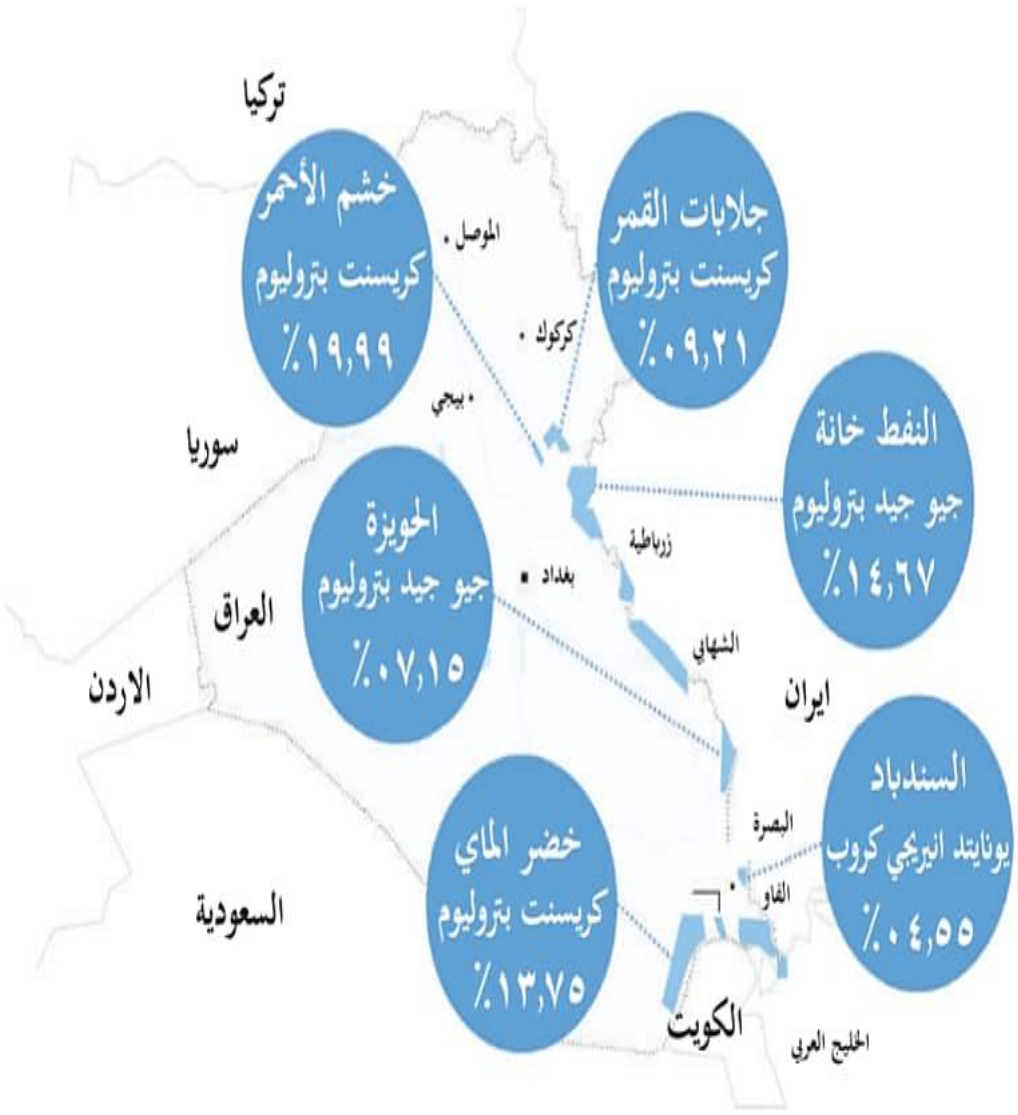


الخريطة من إعداد معهد العراق للطاقة

معهد العراق للطاقة https://iraqenergy.org

## ملحق (٦)

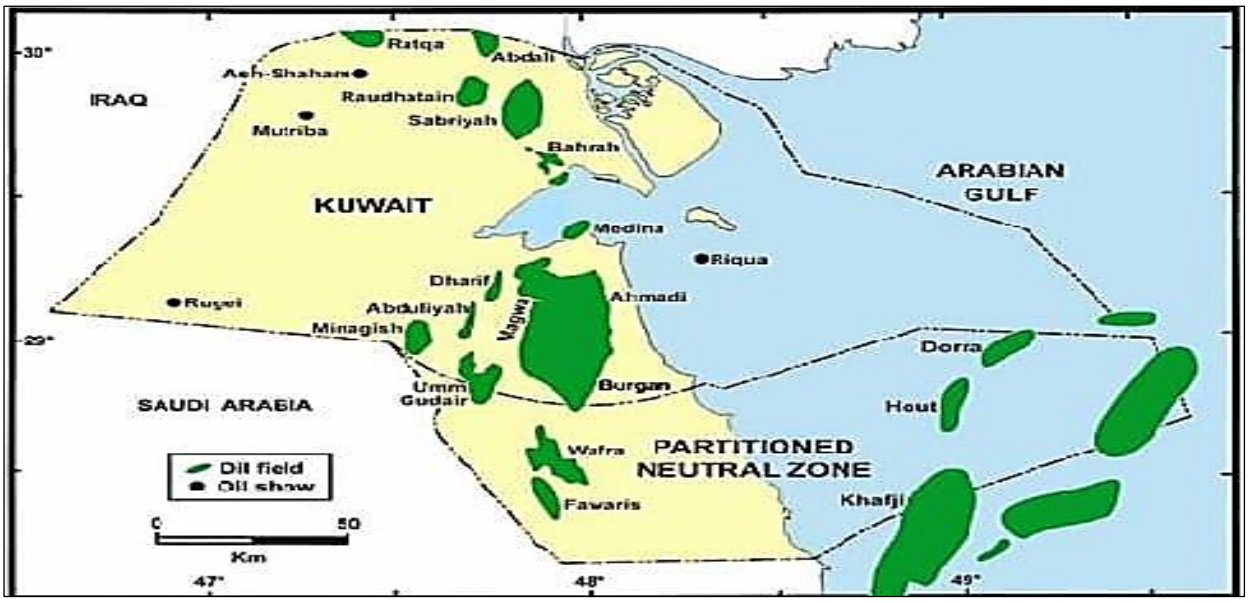


المنتدى العربي للدفاع والتسليح (٢٠١٨) https://defense-arap.com

## ملحق (٧)

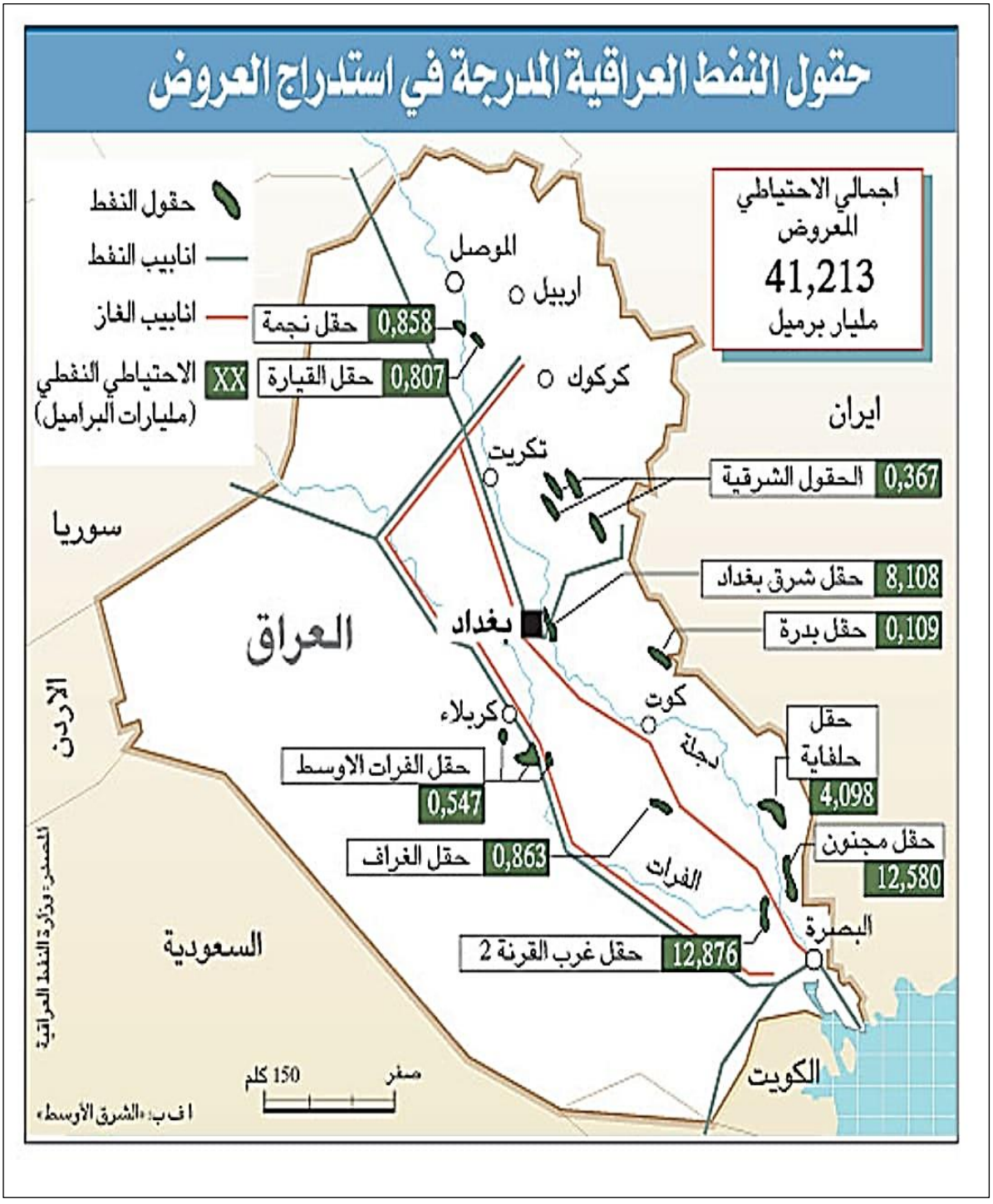


جريدة الشرق الاوسط الدولية https://aawsat.com

## ملحق (٨)

Chronicle of the middle east and north Africa**https://fanack.com**

## المصادر العربية


١-اتفاق بين العراق والكويت حول استثمار حقول النفط المشتركة مقال متاح على الموقع https://arabic.sputniknews.com بتاريخ يوليو ٢٠١٩

٢- اتفاقية العراق والكويت باستثمار طرف ثالث لحقولهما النفطية المشتركة مقال متاح على الموقع https://elaph.com ٢٠١٩

٣- احمد، قاسم اكريم .(٢٠١٧) . دور الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة انتاجية النفط والغاز العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤) . المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن ملحق العدد الاول ، جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعيلية.

٤- الاعرجي، علي كريم راضي و هادي، ميثم ربيع .(٢٠١٢). الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، السنة الخامسة والثلاثون، العدد واحد وتسعون.

٥- بترول جنوب العراق https://islamonline.net

٦- بدء الانتاج من حقل نفطي عراقي شمال شرقي تكريت.(٢٠١٨). رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة، https://www.raialyoum.com

٧- البدري، ايناس عبد الامير عباس صالح . (٢٠٠٨) . الصناعة النفطية الاستخراجية في العراق الواقع وضرورات الاستثمار الاجنبي المباشر، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة القادسية، العراق.

٨- البوعلي، يحيى حمود حسن .(٢٠١٥) معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وافاق المستقبل، الساقي للطباعة والتوزيع.

٩- بول، نيلسون .(١٩٦٨). حقل الوفرة الكويت –المملكة العربية السعودية المنطقة المحايدة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الفنية الاقليمية، المملكة العربية السعودية، ٢٧ مارس ١٩٦٨، رقم الورقة SPE-2371-MS.

١٠- التقرير النهائي لبتروليوم العام ٦/٧ /٢٠١٧.

١١- تقويم النفط العراقي، الدليل المرجعي من Open Oil متاح https://www.pdfdrive.com .

١٢- تقي، صفاء و العيساوي عبد نور .(٢٠١٦). وسائل تسوية المنازعات في عقود التراخيص النفطية دراسة مقارنة، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد، ١١. العدد، ٣٢ سنة ٢٠١٦.

# المصادر العربية


١٣- جريدة الشرق الاوسط .(٢٠١٨). اراضي العراق لاتزال مثقلة بمخلفات الحروب ، ١٨ فبراير رقم العدد ١٥٧٨٨ https://aawat.com

١٤- جريدة الشرق الاوسط الدولية .(٢٠٠٩). https://www.aawsat.com

١٥- جريدة العرب الاقتصادية الدولية www.aleqt.com

١٦- الجلبي، عصام. (٢٠١٩) ٥٠ عاما في عالم النفط ، مذكرات سيرة، دار فارس للنشر والتوزيع، الاردن.

١٧- الجناعي، هبة منذر شاكر و الشهران، موفق فاضل جبر.(٢٠١٧). تقييم ادائية مكمن الزبير/ عضو السجيل الاعلى / الوحدة المكمنية Z/1A في حقل اللحيس جنوب العراق باستخدام طرائق الضغط الشعيري والنفاذية النسبية، مجلة البحوث والدراسات النفطية العدد ١٦ (ISSN-2220-5381).

١٨- الجنديل، كريم. من ثمرات شركة نفط الجنوب القادمة لتغذية شريان النفط العراقي، تقرير مصور. متاح https://www.nasiryah.org/ara/post/51710

١٩- الجهني، عيد بن مسعود .( ٢٠٠١). صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، منشورات مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، الرياض.

٢٠- جياد، احمد موسى .(٢٠١٨). حكومة تصريف الاعمال تورط العراق بعقود (سيئة) شبكة النبأ المعلوماتية https://annabaa.org

٢١- جياد، احمد موسى .(٢٠١٨). سرية عقود وزارة النفط ومخالفتها للتوجيهات لماذا ولمصلحة من؟ مقال متاح على موقع استشارية التنمية والابحاث/ العراق النرويج بتاريخ ٢٠١٨ /٠٤/١٩.

٢٢- الحديثي، سيف الدين محمد الحديثي. (٢٠١٣) . النفط في العراق بين حقائق التاريخ، مجلة دنانير، مجلد ١، العدد ٣ .

٢٣- حسن، فيصل غاتر . (٢٠١٥) .التقييم المالي للعقود النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

٢٤- حسن، يحيى حمود.(٢٠١٢). اشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، وقائع المؤتمر العلمي الثامن، المجلد الاول، للمدة من ٢٥-٢٦ نيسان ٢٠١٢.

٢٥- حقل الناصرية، تدفق النفط عبر حقل الناصرية النفطي، العراق يعزز دور الشركات المحلية، صحيفة الاخبار اللبنانية ١- ٨ – ٢٠١٨ متاح

٢٦- حقول النفط المشتركة بين العراق والكويت تخضع للتطوير بخبرات بريطانيا مقال متاح على الموقع https://al-ain.com بتاريخ ٢٠١٩/٨/٣

٢٧- حقول النفط في العراق (٢٠٠٢) مقال متاح https://webtestingcr.online

٢٨- الحلفي، عبد الجبار الحلفي وعبد الرضا، نبيل جعفر .(٢٠١٣) نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت .

٢٩- الحلفي، عصام صدام حسن . (٢٠١٣) . برنامج مقترح لتدقيق عقود الخدمة النفطية لجولات التراخيص، المعهد العربي للمحاسبين القانونين، بغداد.

٣٠- الحمامي، كاظم فنجان.(٢٠١٥). الامتدادات الخارجية لحقولنا النفطية، بحث مشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ ٢ ايلول، ص ٤ على الرابط https://www.mahewar.org

٣١- الحمداني، عبد العزيز حمود والعجيلي، فرحان حسين.(٢٠٠٥) الطبقة الصخرية لوحدة النوروني – السانتوني في حقل صبة النفطي شمال غرب العراق، مجلة علوم الرافدين، جامعة الموصل كلية العلوم، العدد ٢(s) ٣٠ نيسان ٢٠٠٥ ص ص ٩١-١٠٣.

٣٢- الحمداني، عبد العزيز محمود و سليمان، محمد علي محمد.(٢٠١٤). مسامية تكوين افانا وتوزيعها الطبقي في ابار مختارة من حقل كركوك النفطي، المجلة العراقية الوطنية لعلوم الارض، المجلد ١٤. العدد، ١. ص ٤٩-٦٦.

٣٣- الخالدي، وليد.(١٩٩١). ازمة الخليج الجذور والتاريخ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢. العدد، ٥.

٣٤- الخليفة، حيدر طه ياسين جاسم .(٢٠٢٠) . النظام القانوني لرقابة الادارة على عقود التراخيص البترولية في العراق (دراسة مقارنة). مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، العراق- البصرة.

٣٥- دائرة العقود والتراخيص النفطية .(٢٠١٩). نظرة عامة على جولة الرقع الاستكشافية والحقول الحدودية البرية والبحرية وعقودها.

٣٦- الدستور العراقي https://www.un.org

٣٧- الراوي، احمد عمر.( ٢٠١١). التراخيص النفطية ودورها في المستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مركز المستنصرية لدراسات العربية الدولية ٢٢٥- ٢٢٦.

٣٨- رزاق، وشاح .( ٢٠٠٨). الاستثمار الاجنبي في الوطن العربي عوامل جذبه ومعوقاته، المعهد العربي للتخطيط، www.arab-api.org

# المصادر العربية


٣٩- رضا، نبيل جعفر وعبد العالي، امجد صباح (٢٠١٥) صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠١٥.

٤٠- سالم، ماجد صدام و السعدون، غالب ناصر.( ٢٠١٣) حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار، مجلة الجمعية العراقية، ٦٩، ٢، ١٠٧-٧٤٤.

٤١- سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الاتحادي .(٢٠٢٠)

٤٢- سدخان، سناء محمد و المحمداوي .(٢٠١٩). علي عبد الحسين، انماط العقود النفطية واساليب ابرامها في العراق، جريدة كلية القانون جامعة النهرين، المجلد ٢١ العدد ٣ ص ص ٢٠-١٧١.

٤٣- السدخان، ضحى لعيبي كاظم.(٢٠١٣). الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.

٤٤- سعد محمود سلمان المكدمي .(٢٠١٥). مشكلة الحدود العراقية الكويتية وردود الامم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، رسالة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط .

٤٥- السعداوي، احمد سلمان شهيب و التميمي، حسن فضالة موسى.(٢٠١٠). الاستثمار النفطي في العراق، مجلة الحقوق، كلية القانون / الجامعة المستنصرية، مجلد ٣ العدد ١٠ ص ١٣٤-١٤٩ ISSN: 2075-1532.

٤٦- شركة نفط ميسان .( ٢٠٢١). هياة التخطيط والمتابعة، تقارير الانتاج الشهرية .

٤٧- شعلان، هشام ياس.(٢٠١٧). الافاق المستقبلية الاستثمار الغاز الطبيعي في العراق، حقلة نقاشية، بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠١٧، مركز المستنصرية لدراسات العربية والدولية.

٤٨- الشمري، مائح شبيب و الراوي، زمن سلطان .(٢٠١٢). واقع السياسة النفطية وسبل اصلاحها في العراق، مجلة القرى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، ٨. العدد، ٢٣. ص ص ٢٠٩-٢٣٠.

٤٩- صالح، مظهر محمد.( ٢٠١٢). جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، مقال منشور في ورقة عمل على https://iraq.un.org

٥٠- الصائغ، محمد يونس . (٢٠١٠) . انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد ١٢، العدد ٤٦.

٥١- الطائي، عبد الرزاق خلف محمد الطائي . ( ٢٠١٢) الصناعة النفطية العراقية: الواقع والطموح، مركز الدراسات الاقليمية، مجلة دراسات اقليمية، مجلد ٩ العدد ٢٦.

٥٢- العاني، طه.(٢٠٢١). قبل ٩٤ عاما..حكاية اكتشاف اول حقل نفطي في العراق www.aljazeera.net

٥٣- عبد الرضا، نبيل جعفر . (٢٠١٦) عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق- البصرة.

٥٤- عبد الرضا، نبيل جعفر ومحمد، مصطفى عبد الله .(٢٠١٦) المسارات العكسية للنفط العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق- البصرة.

٥٥- عبد الزهرة، جواد كاظم .(٢٠١٧). السيناريوهات المحتملة للتعامل مع عقود التراخيص دراسة تطبيقية في وزارة النفط العراقية، رسالة دبلوم منشورة، جامعة البصرة، العراق.

٥٦- عبد الزهرة، نجاة و عبد الرزاق، قصي.(٢٠١٨). شعبة التنسيق والانجازات المتحققة لشركة نفط الوسط لعام ٢٠١٨، جمهورية العراق وزارة النفط شركة نفط الوسط هيئة التخطيط والمتابعة/ قسم التنسيق والمتابعة، متاح https://eiti.org

٥٧- عبدالله، ضياء.(٢٠١٠). الاليات القانونية في حل التنازع الدولي حول حقول النفط المشتركة، متاح https://m.ahewar.org

٥٨- العبيدي، طه كوان . (٢٠١٣) . الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع النفطي العراقي بين الواقع والطموح ، مجلة دنانير، العدد الاول، الجامعة المستنصرية.

٥٩- عجيل، كاظم عجيل.(٢٠٢٠). النظام القانوني لاستثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار، دراسة في القانون الدولي، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة الاسلامية في لبنان، لبنان.

٦٠- العراق والكويت يبرمان اول اتفاق لاستثمار الحقول النفطية المشتركة بين البلدين مقال متاح على الموقع https://shafaq.com بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢

٦١- العراق والكويت يتفقان على استثمار حقول النفط المشتركة. مقال متاح على الموقع https://mobasher.aljazeera.net بتاريخ ٣/٨/ ٢٠١٩

٦٢- العراق يبحث عن محفزات للنهوض بمشاريع البنية التحتية العالقة مقال منشور في نوفمبر الجمعة ٢٠٢١ على موقع العرب https://alarab-uk.cdn.ampp

٦٣- عز الدين، رجاء .(١٩٩٦). التنمية والطاقة في مجلس التعاون الخليجي، العدد ٩٧، الاهرام.

٦٤- العناز، خالد .( ٢٠١٤). شركة نفط الموصل او نفط عين زاله مقال متاح https://iraqieconomists

٦٥- غفنيا دزه، كوبا و امجد، حجازي .(٢٠١٥). تقرير القضايا المختارة، اعداد فريق من خبراء الصندوق النقد الدولي، التقرير القطري ٢٣٣/ ١٥ https://www.imf.org

٦٦- ليـر، فلوريـان امير وزامل، داليا .( ٢٠١٨). النفط والغاز في كردستان في العراق مراجعة لقوانين التصدير، مركز البيان لدراسات والتخطيط، ترجمة مركز البيان.

٦٧- مبـادرة الشـفافية للصـناعات الاسـتخراجية فـي العـراق .(٢٠١٨). التقريـر السـنوي، العراق.

٦٨- المجلس الاعلى الاقليمي لشؤون النفط والغاز، اسئلة واجوبة اقليم كوردستان –العراق قطـــاع الـــنفط والغـــاز. متـــاح krg-oil-gas-setctor-frquenity-asket. https://gov.krd.

٦٩- المحمداوي، طالب مزهر جاسم .(٢٠٢١). تقييم جولات التراخيص في شركة نفط ميسان (دراسة حالة)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

٧٠- المحمدي، صدام فيصل كوكز. (٢٠٢٠) . اشكالية ادارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق دراسة في ظل الدستور ٢٠٠٥ النافذ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

٧١- المحنة، علي باسم جواد.(٢٠٠٤). حل مشكلة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي العابرة للحدود الدولية في القانون الدولي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النهرين، العراق.

٧٢- محي الدين، طارق كاكه رش . (٢٠١٤) العقود النفطية وخلافات الحكومة الاتحادية واقليم كردستان حولها، جامعة التنمية البشرية، العراق، مجلة القانون والسياسة، مجلد ٢ العدد ٢.

٧٣- المحيطون بحقول النفط لا يفرقون بين الاستثمار والاستعمار والصين تستحوذ على حقول النفط مقالة متاحة على الموقع www.lqiraq.news بتاريخ ٢٠٢١ /٧/٧

٧٤- المرسومي، نبيل جعفر عبد الرضا . (٢٠١٨) الموسوعة النفطية، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق- البصرة .

٧٥- المرسومي، نبيل جعفر والعبادي، نصيف جاسم . (٢٠١٩) التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق- البصرة.

٧٦- مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط https://carnegie-mec.org

٧٧- مرهون، عبد الجليل زيد .(١٩٧٠). امن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ص ٧.

٧٨- مسارات، (٢٠١٨) مياه مضطربة ومحيط غير مستقر: معاهدة اكتاو حول قضية بحر قزوين المستمرة في ايران، مركز فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية. متاح www.kfcris.com

٧٩- مسلم، حمدية شاكر. (٢٠١٢) . اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ١٨، العدد ٦٩.

٨٠- مشعان، مثنى .(٢٠٠٩). الاهمية الاستراتيجية لنفط في منظور قوى الاستهلاك الدولي، بحث غير منشور، مركز المستنصرية للدارسات العربية والدولية.

٨١- المشهداني، عبد الرحمن نجم، مجلة المستنصرية للدارسات العربية والدولية، العدد ٣٥.

٨٢-المطوري، واثق غازي .( ٢٠٠٧) . التطور التركيبي والتكتوني لحقل نهر عمر، مجلة البصرة للعلوم المجلد ٢٥ العدد ١.

٨٣- معهد العراق للطاقة https://iraqenegy.org

٨٤- المنتدى العربي للدفاع والتسليح .(٢٠١٦). https://defense-arab.com

٨٥- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .(٢٠٢١). التقرير الاحصائي السنوي .

٨٦- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .(٢٠٢١) .التقرير الاحصائي السنوي .

٨٧- الموالي، سيماء محمد امين عبد اللطيف.( ٢٠٢٠) .اهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية الى العراق . رسالة ماجستير منشورة، جامعة البصرة العراق.

٨٨- الموقع الرسمي لمحافظة نينوى https://ninaua.gov.iq

٨٩- ميلز، روبن. الخطيب، لؤي .(٢٠١٨). تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط. www.bayancenter.org

٩٠- ميورس، بيدروفان.( ٢٠١٨) تحليل العقد المعياري لجولة التراخيص النفطية الخامسة، عدد ٥١٢٣ (نسخة الكترونية) ترجمة موقع المدى. https://almadapaper.net

٩١- النص الكامل للدستور العراقي دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ .Constituteproject.org

٩٢- النفط العراقي: كل ما تريد معرفته عن الحقول والانتاج والبنية التحتية، مقالة في تشرين الاول ٢٠٢١ متاح https://www.raialroyoum

٩٣- نفط ميسان تواصل تطوير حقل العمارة، جريدة الصباح، الثلاثاء ٢٩ حزيران ٢٠١٢١.

٩٤- نفط ميسان: رفع انتاج حقل العمارة النفطي الى ٤٠ الف برميل يوميا، متاح 15/03/2021 mawazin.net/Details.aspx? Jimare 145575

٩٥- هويدي، امين.(٢٠٠٠). الحرب العالمية الرابعة ومفهومها الجديد، مجلة الحياة، العدد ١٣٧٠٤.

٩٦- هيدان، ندوه كطاف و سلمان، زينب طالب .(٢٠١٩). الفساد كأحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٧ SPP/4/2019

٩٧- وزارة النفط .( ٢٠١٩). دائرة العقود والتراخيص البترولية. https://www.oil.gov.iq

٩٨- ياقو، جورج عزيز .(٢٠٠٢). التخطيط والمتطلبات الاساسية لتنفيذ وانجاح الخطط، بحث منشور في مجلة الدراسات النفطية، العدد الاول صادرة عن وزارة النفط، معهد النفط، بغداد، ص ١٥٥.

٩٩- https://al-ain.com

١٠٠- https://arabic.sputniknews.com

١٠١-https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/02/1238512.html

١٠٢-https://www.independentarabia.com

١٠٣-https://www.niopatel.com

١٠٤-www.al-akhbar.com

١٠٥- www.arabic.news.cn/2018-03/10/ مقال منشور في ٢٠١٨./٣/١٠

١٠٦- www.iraq.wiki.openoil.net

**1-** *A, D. L. (1985). The Frigg Field reservoir : characteristics and per romance, Elf Aquitaine Norg.*

**2-** Abbas, K. k & Mahdi, T. A. (2019). Reservoir units of Mishrif Formation in Majnoon Oil field, Southern Iraq*, Jouranal of Science,*60 ,12, pp:2656-2663.

**3-** *AL- Ahmed, Asker Ahmed.(2016). Geochemical characterisics & Modeling of Conventional petroleum system of Majnoon oil field, south Iraq, Arab J Geosci, 9,391.*

**4-** AL-Mohamed,R. A.& Salman, A. W.(2005) .Evaluation of Organic, Matter in the Yamaha Formation At West Quran Oil field

**5-** *Aramework Agreement.(2007) .between the Government of the Kingdom of Great Britain Northern Ireland and the Government of Kingdom of Norway concerning Cross-Boundary Petroleum Co-operation,the Agreement was preniously Published as Norway NO. 1(2006) Cm 6792.*

**6-** Bastida, A. E. & Salim, M. (2007). Cross- Border Unitization and Join Development Agreement: An International Law perspective, *Journal of International Law, 29( 2) 355-422.*

**7-** *BIANG, J. T. (2010). The Joint Development Zone NIGERIA sao tome and Principe: A case of provisional arrangement in the gulf guinea international Law, state prospects and prospects for regional integration, UNITED NATIONS NEW YORK,2010.*

**8-** *Bindemann, K.(1999). Production-sharing Analysis An Economic Analysis, Oxford Institute for Energy Studies. WPM 25 October 1999(Regiaered Charity, NO. 28608).*

**9-** chafeet, H. A. (2016). Yamaha Reservoir Characterization in the West Qurna Oil Field, Southern Iraq, Iraqi Journal of Science, 57, 2A, 938-974.

**10-** Chronicle of the middle east and north Africa https://fanack.com

**11-** *Close Out Report.(2011).frigg Field Cessation plan, Total e& p norge AS,BOX 168,4001 Stavanger, Norway,12 May 2011 https://assets.publishing.service.gov.uk*

**12-** *Delimitation Treatiation Infobase .(2002). Bahrain-Saudi Arabia boundary agreement 22 February 1958.*

**13-** *DOALOS/OLA -UNITED NATIONS.( 2001). Treaty between the Federal Republic of Nigeria and the Democratic Republic of Sao Tome and Principe of areas of the Exclusive Economic Zone of the Two states.*

**14-** *DOALOS/OLA-UNITED NATIONS(2003) Agreement between the Government of Australia and the Government of the Democratic Republic of Timor – Leste relating to the Unitization of the sunrise and Troubadour fields Department of Foreign Affairs and Trade, Canberra (Dili, 6 March 2003)(1).*

**15-** *DOALOS/-UNITEDNATIONS.(2002).Management and Cooperation Agreement between the Government of Republic of Senegal and the Government of the Republic of Guinea-Bissau.14 October 1993.*

**16-** Donovan, T. W. Iraq's petroleum Industry Unsettled issues, Middle East Institute Viewpoints: petroleum Industry: Unsettled Issues, www.mei.edu **.**

**17-** *Fjaertoft, D. & Moe, A. & Smirnova, N. Cherepovitsyn, A. (2018). Unitization of petroleum fields in the Barents sea : Towards*

*common understanding, Arctic Review on Law and politico, vol. 9, p. 72-96.*

**18-** *Garrido, v.(2012) Iraq oil Almanac Guide An Openoil Reference. http:// openoil.net.*

**19-** *Ghandi, A. & Y, C. L. (2014). Oil and Gas Service Contracts around the World: A Review, Agricultural and Resource Economics, University of California at Davis, One Shields Avenue Davis, CA 95616, United States. March 14, 2014.*

**20-** Hamill, R. & Musker, J.(2012) Iraq 4th Oil and gas licensing round, *MAYWR. BROWN, WWW.mayerbrawn.com.*

**21-** *Harraz, H. Z.(2016). Petroleum Laws: types of International petroleum contracts, Tanta University, 111 publications 512 CITATIONS,DOI:10.13140/RG.2.1.1357.4007. https://www.researchgate.net /publication/301848692*

**22-** *https://shafaq.com*

**23-** https://shafaq.com

**24-** *https://www.mopatel.com*

**25-** *https://www.un.org*

**26-** Jaffar,H.& Abdulnaby, W.(2018) Stress Regime of Regimaila Oilfield in Southerm Iraq from Borehole Breakouts, *Applied Geology & Geophysics, (IOSR-JAGG),6, 4, 25-35.*

**27-** *Japan, & Republic of Korea.(1981). Agreement concerning joint development of the southern part of the continental shelf adjacent to the tow coun tries( with map, appendix, agreed minutes and exchanges of notes). Signed at Seoul on January 30 1974, Came into force on 22 June 1978 by the exchange of the instruments of ratification which took place Tokyo, in accordance with article XXXI(1) vol. 1225,1-19778.*

**28-** Jensen, E. G. (2013). Introduction to the Laws of Kurdistan, Iraq Working paper Series Oil & Gas Law of Iraq, Stanford, California.

**29-** *Kashifi, A. & Adibah, W. S. (2015) Joint Development Agreement Scheme for Management of World's Largest Shared oil & Gas Reservoir, Journal of scientific Research and Development, 2(12) 70-80.*

**30-** *Kingston, k. G. & WOSU, E. M.(2019) .Complexities and sustainability of Joint Development of Maritime Oil and Gas Resources: The Case of Nigeria And Sao And Principe treaty, Journal of property Law and Contemporary Issues, vol,11(1) 102-111.*

**31-** Lasim,A. & Khzaal, H. f & Hussein. A.( 2020).The Effect of west Quran Oilfield on part of Euphrates River, Northern Basra Government, Iraq Geomorphic and structural Geology Integrated Analysis*, Iraq Geological Journal, 53, 1c,2414-6064.*

**32-** *Marine Policy.(2015). The Guinea-Bissau Maritime boundary dispute, Article history: Received 11 January 2015 Received in revised from 13 July 2015, Journal homepage: www.elsevier.com/locate/marpol .*

**33-** *MCQUaid, W. R.(2000).The theory of partnership :Why?*

**34-** McQuard, R. W. (2000). Production- Sharing Agreements An Economic Analysis, *OXFORD NSTTUTE ENERGY STUDIES.*

**35-** Mehdi, A.(2018). Iraqi Oil: industry evolution and short and medium-term prospects DOI: https://doi.org/10.26889/9781784671211.

**36-** *Mehdi, Ahmed.(2018).Iraq oil : industry evolution & short & medium-term prospects, Oxford Institute for Energy studies. ISBN 978-1-78467-121-1.*

**37-** *Meland, T.& Hadland, G. & Gjerde, K. (2020). Frigg Industrial Heritage, ISBN:978-82-90402-54-4 Copyright : Norsk Oljemuseum. p: Artic volume, 130 gr.*

**38-** *Mohsenin, M. M. (1998). The evolving security role of Iran in the Caspian region, Journal of International Affais, vol. 9, no 4, pp 599-600. 26- DOALOS/OLS-UNITED NATIONS.(2003). Agreement between the Governmet of Austrelia and the Government of the Democratic Republic of Timor- leste relating to the Unitization of the Sunrise and Troubadour fields Department of Foreign Affairs and Trade, Canberra (Dili, 6 March 2003)(1).*

**39-** *Ogutcu, M. (2003). Caspian Energy and Legal Disputes: Prospects for Settement, Institut francais des relations internationals 27 rue de la procession-75740 paris Cedex 15-France. www.ifri.org*

**40-** *poinar,G. & Lambert, J. B. (2004). NMR analysis of amber in the Zubair Formation, Khafji oilfield ( Saudi Arabia-Kuwait) : Coal as an oil source rock? Journal of petroleum Geology, vol 27(2) pp 207-209.*

**41-** *Programme And Eurasia Programme .(2005). The Caspian sea Legal status and Regime problems https://www.Bakerinstitute.org*

**42-** Reynolds, T. A.(1995). DELMITION, EXPLOTATON,AND ALLOCATON OF TRANSBOUNDARY OIL & GAS DEPOSITS BETWEEN NATION-STATES, J*ournal of International & Comparative law, 1,1*

**43-** *Rodin, D. V.(2011) offshore trans boundary petroleum deposits: cooperation as a customary obligation, Small Master's Thesis*

*Master of Law of the Sea University of Tromso Faculty of Law Fall 2011.*

Southern Iraq, IRAQ( Jour. Earth Sci,5, 1,9-17).

**44-** *Supplementary Agreement to the Agreement between the Kingdom of Saudi Arabia and the state of Kuwait on the partition of the Neutral Zone and to the Agreement between the Kingdom of Saudi Arabia and the State of Kuwait concerted Area Adjacent to the Divided Zone.(2019). Signed on Rabi I AH 1385, corresponding to 7 July AD 1965.*

**45-** *The Caspian environment programme baku, Azerbaijan.(2002). Transbundary Diagnostic analysis for the Caspian sea, vol tow, https://www.ais.unwater.org*

**46-** *THROUGH,GETTING THE DEAL.(2013).Oil Regulation, www.pillsburylaw .com*

**47-** Transpovn Dray Petroleum Reservoirs: Are commended Approach for the united states and Mecico in the deepvaters of the Gulf of mecico HOUSTON JOURNAL of UNTER NATIONAL LAW, vol 32:2 (2010).

**48-** *Trude, M.(2020).Exert agreement, Norwegian petroleum museum. https://frigg.inustrinne.no .*

**49-** *U.S. Energy Information Administration.(2013). CASPIAN SEA REGION, www.eia.gov/ieo/*

**50-** *United Nation.(1976).Agreement relating to the exploitation of the Frigg field Reservoir and transmission of gas therefrom to the United Kingdom ( with annexes) . Signed at London on 10 May 1976. Vol, 1098, I-16878.*

**51-** *United Nations Environment Programmme.(2020). Are you sure you want to print? Save the planet. Opt not to print.* *https://wedocs.unep.org*

**52-** *Yiallourides, C. (2020). Joine Development of Seabed Recourses in Areas of Overlapping Maritime Claims: An Analysis of precedents in State Practice, USF MARITIME LAW JOURNAL, vol. 31 NO. 2.*

**53-** Yosuf, H. M. (2018). Petro physical Evaluation& Reservoir Characteriztion of the Zubair Formation in Majnoon oil field, Southern Iraq*, Advanced Engineering Research & science (IJAERS),1-5,5,P,2349-6495.*

**54-** *Zimnitskaya, H. & Geldern, J. v. (2011) . is the Caspian sea a sea why Does it Matter, Journal of Eurasian, 2(1) 1-14.*

**55-** *Ziyad, Z.(2015). Drilling for Black Gold: The Demarcation for Hydrocarbon Resources in the Caspian Sea, Chicago Journal of International Law, vol,16. No, 1. Article 12***.**

**56-** ANNUALREPORT.(2018).RidingtheOilMarkets:Iraq'sEconomyinTransition 18February2019 www.iraqenergy.org

## Abstract:

This study focuses on the importance of the joint oil fields between Iraq and neighboring countries, and accordingly, the most important international experiences that have joint oil and gas fields, including Arab countries and foreign countries, have been searched. The study has been divided into three chapters, the first one was divided to three sections dealt with: (1) the concept of joint fields, their characteristics, advantages, types and problems, and how they are emptied from other national oil fields, then their legal dimensions, (2) international experiences between countries that have joint fields, and what are the mechanisms, controls and conditions that have been set for the joint investment, what did they adopt in dividing the ratios between them, and what are the most important obstacles that delayed the process of agreement between the parties, as well as the role of the international community to resolve such issues. The second chapter has dealt with the current investment patterns in the oil extraction industry in Iraq. It was divided into three sections : (1) the participation contracts in Iraq in particular, which are specifically unique to the Kurdistan region, the constitutional articles and the legal basis assigned to these contracts in the region and according to the opinion of its government, the problems and disputes over these contracts with the central government, the foreign companies that invested in the region, and the measures taken by the center government as a reaction to these illegal contracts according to their point of view ,(2) the four licensing contracts, the nature of the fields , their advantages and the companies investing in these fields, in addition to the pros and cons of these tours ,(3) the fields invested by national effort , the size of their production and their geographical locations. The third chapter has presented the most important oil and gas seasons between Iraq and neighboring countries, the first section of this chapter has explained the most important fields, whether oil or gas, between Iraq on the one hand, and between the Arab Republic of Syria, the Hashemite Kingdom of Jordan

, the Republic of Iran and Kuwait on the other hand, where it has not been proven so far that there are fields between Iraq on the one hand , the Kingdom of Saudi Arabia and Turkey on the other hand, but it is possible that oil will be discovered between these countries in the future due to the geological nature of Iraq's land which contains oil. These fields, their history, producer and non-producer of them , and international companies that have pledged to invest some of these fields have been explained. The study also has clarified the nature and history of the fifth round, what were the reasons that prompted officials to put forward this round and why it was resolved as soon as possible . Also, the harsh criticism that was directed at this round based on the legal loopholes has been mentioned. The third chapter has ended with detailing the most important common obstacles of rapid investment in some of these fields, including the security and political aspect and the nature of these areas that embrace these fields. The study has concluded with ways to address these obstacle , as several points were put forward to put in place certain mechanisms to address the obstacles or mitigate their impact.

**Republic of Iraq**

**Ministry of Higher Education and Scientific Research**

**Basrah University**

**College of Administration and Economics**

**Department of Economics**

# The importance of investing In the oil fields shared between Iraq and neighboring countries

***Desseration***

***submitted to the Council of the College of***

***Administration and Economics***

***in University of Basrah,***

***as a partial of requirements to gain in the degree of***

***Master in Sciences of Economic***

**Prepared by**

Ahmed Jassim Mohammed

**Supervised by**

Prof. Dr

Nabil Jaafar Abdel Reda Al Marsoumi

**2022** **1443**